الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية الشريعة و الاقتصاد

قسم الاقتصاد و الإدارة

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية

شعبة: العلوم الاقتصادية

المادة: تاريخ الفكر الاقتصادي

أستاذ المادة: د. يونس شعيب

مدخل:

موضوع دراستنا هو أحد العلوم الاجتماعية، أي أحد العلوم التي تتناول تصرفات الإنسان في المجتمع. هذا هو علم الاقتصاد الذي يتناول أحد الأنشطة الاجتماعية وهو النشاط الاقتصادي.

للحصول على لمحة سريعة عن النشاط الاقتصادي، يمكننا أن نبدأ بالرحلة اليومية التي نقوم بها من وقت استيقاظنا في الصباح حتى وصولنا إلى الفصل الدراسي. للتحضير، ستحتاج إلى الكثير من المواد التي ستستخدمها للغسيل. في وجبة الإفطار تستخدم أدوات لتحضيره، وتستخدم أدوات أخرى عند تناول طعام، وهو مصنوع من مواد غذائية بعضها زراعي وبعضها محول. ثم ترتدي بعض الملابس. يمكنك استخدام أي وسيلة نقل للوصول إلى الفصل الدراسي. ثم تصل إلى الفصل الدراسي فتجده واقفاً ومجهزاً بكل ما تحتاجه لاكتساب المعرفة. ستستخدم خلال هذه الرحلة العديد من الأدوات والخدمات المتاحة لك، مثل: النقل والتعليم. من هذه الرحلة يمكننا أن نتتبع رحلات الأفراد والمجتمعات الأخرى في المجتمع. تمثل هذه الرحلات الجهود التي نتجت عن الأدوات والخدمات التي استخدمتها في رحلتك اليومية. البدء بالطعام الذي تتناوله في وجبة الإفطار، مثل الخبز، يمكنك أن تتخيل رحلة الخباز الذي يحول الدقيق إلى خبز، ويمكنك أيضًا أن تتخيل رحلة المزارع الذي يقوم بسلسلة من العمليات التي تقلص كمية القمح وينتهي بشراء المواد الغذائية. ومن اللباس الذي ترتديه، يمكنك أن تتخيل رحلات العديد من الأشخاص والمجتمعات اللذين حولوا الصوف إلى خيوط، وصبغوا الخيوط، وحولوها إلى قماش، وأعدوا ذلك القماش، وأخيرًا حولوه إلى ملابس.

وهذه الرحلات عبارة عن أنشطة يقوم بها أفراد المجتمع لإنتاج السلع اللازمة لبقائهم، والتي تشكل في مجملها نشاطا اقتصاديا. وكما نرى، فهو نشاط يهدف إلى الإنتاج وتوزيع الناتج، ليس لك فقط، بل للمجتمع ككل. هذا النشاط الاقتصادي، حاول الإنسان اكتشاف أسراره، ومعرفته، وتكوين أفكاره الخاصة، من طبيعته وإجراءاته ونتائجه واستمراريته من فترة إلى أخرى وفي محاولته الوصول إلى

أسرار النشاط الاقتصادي ليكتشف أنه لا يفعل شيئا أكثر من بذل جهد آخر يتمثل في النشاط الفكري، وهو النشاط الذي يحقق هدفه، وهي الأفكار الاقتصادية التي تشكل جزءا من الاقتصاد.

بما أن الفكر الاقتصادي كان قديما مثل الفكر الإنساني، وكان من الصعب أن يقتصر الفكر الإنساني على المشاكل الاقتصادية وحدها، فإن الاعتبارات الفلسفية والدينية والسياسية تتداخل مع المشاكل الاقتصادية، ولد تاريخ الفكر الاقتصادي كفرع مستقل، قدم وجهات نظر قادة الفكر الاقتصادي عبر التاريخ من أفلاطون حتى الوقت الحاضر.

تكشف المطبوعة عن تاريخ الفكر الاقتصادي بشكل عام وبإيجاز حتى يتمكن القراء من فهم جوهر تطور الفكر الاقتصادي، والأسباب والعواقب في كل مرحلة، ويمكن القول حتى أن تاريخ الفكر الاقتصادي هو جسر بين العصور القديمة وحداثة الاقتصاد السياسي. الحكمة هي نتيجة الجهود الماضية ، وكذلك حقيقة العملية والتنمية. كل المحاولات الفكرية الحقيقية، مهما كانت موجهة إليها، هي اللبنات الأساسية للمسار التطوري وتصل إلى الحقيقة، وإذا لم تكن للتقليديين، لما كان علماء الطبيعة كذلك ، لولا ذلك ، لما كان "آدم سميث" ، وإذا لم يكن لأحد ، فلن نكون كذلك. لن يكون التراث الفكري في الوقت الحالي.

وتسعى إلى تفسير ذلك من خلال مراجعة آراء كبار المفكرين الاقتصاديين مثل آدم سميث ومالتس ومارشال وكينز ، ودراسة مراحل تاريخ الحضارة الإنسانية للتعرف على أهم التطورات والتغيرات التي حدثت في كل مرحلة ، بما في ذلك الحضارة الشرقية القديمة وبابل واليونان والعصور الوسطى....أخيرا ، من خلال العديد من المفكرين الاقتصاديين المسلمين ، سننظر في تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي بترتيب تاريخي وفقا للعقيدة الاقتصادية ودراسة وتحليل بعض الأفكار التي توصلوا إليها.

التاريخ الاقتصادي، تاريخ علم الاقتصاد، تاريخ الفكر الاقتصادي:[1]

1. قد تتعامل الدراسة التاريخية للاقتصاد مع مجموعة متنوعة من الأشياء التي يجب ملاحظتها منذ البداية. الواقع الاقتصادي الذي نعيش فيه وظروف الإنتاج ذات الصلة للموارد المتاحة، ودرجة معينة من المعرفة التقنية، والعلاقة بين الإنتاج والتوزيع، والعلاقات القانونية والأنظمة والمؤسسات ذات الصلة، لا يظل هذا الواقع ثابتا، ولكنه يتغير باستمرار. لا شك أن دراسة تاريخ هذا الواقع ومدى تغيره وشكل هذا التغيير سيساعدنا على فهم الواقع الاقتصادي. وهذا هو موضوع التاريخ الاقتصادي. من الواضح أن هذا التاريخ الاقتصادي موجود في كل مجتمع، لأنه يشير إلى ظروف الإنتاج الخاصة به، ودرجة تطوره وشكل التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية.

يختلف التاريخ الاقتصادي من بلد إلى آخر. يختلف التاريخ الاقتصادي للجزائر عن التاريخ الاقتصادي للصين أو الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن هذا التفرد والتفرد في التاريخ الاقتصادي لكل دولة لا يستبعد هيمنة الاتجاه العام للتنمية الاقتصادية بشكل عام. لم ينقطع التواصل بين الدولة والشعب أبدا، وتعتمد درجة ذلك على الأوقات. لذلك، يجب أن تؤثر قواعد وضع اقتصادي معين لفترة زمنية معينة على الوضع المحيط، مثل الحرب أو التجارة أو الاتصال الشخصي. لذلك، فإن اكتشاف نشاط معين أو وسيلة إنتاج معينة لا يحتاج إلى نقله على الفور ، لذلك بعد فترة كافية من الوقت، أصبح هذا الاكتشاف شائعا وعاما بين مختلف الشعوب اكتشاف الزراعة منذ 10 آلاف سنة في وادي النيل أو في وادي نهر يختلف المؤرخون حول من لديه الميزة الأولى أصبح على الفور النشاط الرئيسي للأشخاص والمجموعات الشهيرة. أيضا، ركوب على البحر أو اكتشاف البخار لم تصبح بعد ظاهرة عامة بعد ما يكفي من الوقت.

لذلك، من الممكن دراسة اتجاهات التاريخ الاقتصادي العام لتطور الواقع الاقتصادي العالمي، من الانتقال إلى مرحلة الرعي إلى مرحلة الزراعة الأولية إلى الثورة الصناعية، إلى جانب التاريخ

[1] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، ط1، 1995، ص12-14.

الاقتصادي لكل منطقة. أيضا، يختلف شكل التنظيم الاقتصادي حسب الموقع، ولكن هناك اتجاه عام. هناك مراحل من الاقتصاد البدائي، والإقطاع، والرأسمالية التجارية والصناعية، وكذلك أشكال التدخل والأنظمة الاشتراكية. وهذه وغيرها هي موضوع التاريخ الاقتصادي، العام أو الخاص.

2. بالإضافة إلى هذا التاريخ الاقتصادي ، هناك دراسة تاريخ علم الاقتصاد، وهي دراسة تطور التحليل الاقتصادي، من وجهة نظر ظهور نظريات جديدة أو تطوير نظريات قائمة، أو تطوير أساليب البحث الاقتصادي التي تستمد النظريات والمبادئ، أو تطوير وسائل وأساليب للتحقق من هذه النظريات واختبارها. هذه هي دراسة تاريخ العلوم، وبالتالي تخضع لمجال دراسة تاريخ العلوم. نظرا لأن الاقتصاد هو علم حديث، فإن دراسة تاريخه لا تغطي سوى فترة زمنية قصيرة تاريخيا.
3. وأخيرا ، هناك تاريخ الفكر الاقتصادي ، الذي يتعلق بتاريخ الأفكار والأفكار المقدمة لشخص في مشاكل حياته الاقتصادية. ليس من الضروري أن تكون هذه الفكرة علمية، ولكن كما نرى، بدا أن معظم هذه الأفكار، حتى وقت قريب، قد اندمجت أو اختلطت بالأفكار الفلسفية والدينية والسياسية. بشكل عام، ظهرت الأفكار العلمية حول المشاكل الاقتصادية مؤخرا فقط. لذلك، لم يكن غريبا أن تقتصر المعالجة التقديرية للمشاكل الاقتصادية على دراسة الظاهرة وأسبابها، وكذلك الحكم عليها على أنها جيدة أو سيئة على أساس اعتبارات مبدئية للدين والأخلاق. يمكن القول حتى أن الفصل الكامل للدراسة العلمية للظواهر الاقتصادية من التقويم والأحكام التقديرية لم يتحقق بعد.

يجب أن يقتصر البحث العلمي على دراسة موضوعية لما هو الغرض، بغض النظر عن معتقدات الباحث أو تفاصيله الشخصية. لكن الاقتصاد يتأثر إلى حد ما بهذا الاتجاه الفلسفي، الذي لا يقتصر فقط على ما هو كائن، بل يبحث عما يجب أن يكون في إطار مجموعة من المبادئ والقيم. ويرجع ذلك إلى حد ما إلى حداثة الأصل التاريخي للاقتصاد. ومع ذلك، فإن

الاقتصاد، بما في ذلك دراسة واحدة لمظاهر العلاقات الاجتماعية، مستخرج تماما من قيم ومعتقدات الباحثين حول ما يجب أن تكون عليه هذه العلاقات الاجتماعية. لذلك ، لا تفتقر الدراسات الاجتماعية إلى بعض الجوانب الأخلاقية والأيديولوجية.

ونتناول في هذه المطبوعة تاريخ الفكر الاقتصادي. على أن ذلك لا يعني عدم وجود صلات وروابط بين هذه الدراسة وبين الفرعين التاريخيين الآخرين.

فمن جهة، لا يمكن فصل تاريخ الفكر الاقتصادي عن التاريخ الاقتصادي والظروف الاقتصادية السائدة. يحدد التاريخ الاقتصادي الإطار العام للمشاكل الاقتصادية الحالية وبالتالي يؤثر على اتجاه التفكير الاقتصادي. ولذلك، لا يمكن تحقيق الفهم الكامل للأفكار الاقتصادية بمعزل عن هذه الظروف الاقتصادية الـ. ولا يمكن النظر إلى مشكلة اقتصادية معينة بمعزل عن هذه الظروف الاقتصادية. إن الاهتمام بمشكلة اقتصادية معينة في عصر ما ثم الإهمال النسبي أو الكلي لها في عصر آخر غالباً ما يكون بسبب تغير الظروف الاقتصادية. وبالمثل، فإن استقرار الفكر الاقتصادي من شأنه أن يؤثر بطريقة ما على سلوك الأفراد والجماعات ويتسبب في توجيه الظروف الاقتصادية في اتجاه معين.

ومن جهة أخرى، يجب علينا في دراستنا لتاريخ الفكر الاقتصادي أن نستعين بعلم الاقتصاد والنظريات الاقتصادية. إن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي هي بطبيعتها دراسة انتقائية؛ لا توجد مجموعة من الوثائق والأعمال التي تتناول المسائل الاقتصادية فقط، بل يتشابك هذا التفكير مع مسائل أخرى تتعلق بالسياسة والأخلاق. يجب علينا أن نختار ما نعتبره فكرًا اقتصاديًا من الكتابات القانونية أو الأخلاقية أو السياسية أو غيرها من الكتابات المتاحة لنا. وبطبيعة الحال فإن النظرية الاقتصادية تساعد في اختيار هذه الأفكار الاقتصادية.

أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي:

من خلال دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي، تولد أفكار جديدة، ومن الممكن دائما استخلاص الدروس والدروس الحالية من الاستكشافات المختلفة، والانحرافات، والجهود غير المجدية، والطرق المسدودة، والعمليات التي يجب تجنبها والتأخير في تعويضها من قبل المؤلفين السابقين. سوف تتعلم أن تفهم لماذا أحرزت تقدما حتى الآن، ولماذا لم تحرز المزيد، وما يحدث، وكيف ولماذا لم تحرز المزيد.

تساعد دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي على التأكيد على عناصر استمرارية الفكر الاقتصادي وتجعل من الممكن معرفة الوضع في الاقتصاد بين العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا بشكل عام. أيضا ، ليس سرا أن التفكير العام في مراحل معينة غالبا ما يؤثر على صنع القرار والسياسة العامة ، لذلك هذه الدراسة لديها الكثير من العمل ولها ، وعلى الرغم من أن التاريخ لا يكرر ، ونحن نستفيد كثيرا من دراسة الماضي. نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج. لذلك ، من الطبيعي أن يساعد على نضج التفكير العلمي ، حيث لا يستبعد وجود وضع حالي يقترب من الوضع السابق. إن الإيمان بالصلاحية المطلقة لبعض الشروط والنظريات يؤدي إلى التعصب والجمود الذي يتعارض مع الروح العلمية القائمة على النسبية والنقد وتجاوز الأفكار السابقة. تؤكد دراسة تاريخ الفكر هذه النظرة النسبية للأفكار والنظريات وتساعد على تنمية القدرات الحيوية للباحثين الضرورية للعقل العلمي [1].

كذلك من بين دوافع دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي ما يلي:

1. تساهم دراسة هذه المادة في معرفة متعمقة بالنظرية الاقتصادية وعملية تكوين الاقتصاد، وبالتالي القضاء على مخاطر التجريد الشائعة في الاقتصاد الأكاديمي المعاصر.
2. مراجعة واستغلال تفاعل المشكلات والقضايا الاقتصادية مع تجارب الدول السابقة لمنع تكرار الأخطاء في السياسة الاقتصادية، لضمان استمرارية التقدم في هذا المجال وإرساء أسس الأفكار السابقة.

[1] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص15.

3. ترتبط أهمية أخرى لدراسة هذه المادة بالطبيعة الاجتماعية للاقتصاد وجميع العلوم الاجتماعية الأخرى (السياسة ، والأخلاق ، والقانون ، وعلم الاجتماع ، وما إلى ذلك.) للتركيز على العلاقة... لأنه في الفكر القديم والعصور الوسطى، لم تكن القيم الاجتماعية واضحة وموحدة ومتكاملة.
4. للمساعدة في تحليل وشرح الظواهر والمشاكل الاقتصادية القائمة على التاريخ، لتعميق الوعي وتطوير أدوات للفهم والتفسير والتحليل.
5. إن فهم نسبية الفكر الاقتصادي وافتقاره إلى القيم المطلقة واعتماده على ظروف الزمكان يكشف عن أهمية التمييز بين الاقتصاد كمجموعة موضوعية من المراسيم والاقتصاديين أنفسهم ، الذين تختلف تفسيراتهم غالبا لأسباب مختلفة.

تعاريف ومفاهيم أساسية ذات الصلة بتاريخ الفكر الاقتصادي:

توجد بعض المصطلحات في المجال الاقتصادي يجب التعرف عليها حتى نتبين موقع الفكر الاقتصادي منها، وتتمثل هذه المصطلحات في الآتي:

1. علم الاقتصاد:

ظهرت تعاريف لعلم الاقتصاد منذ أواخر الربع الأخير من القرن 18م، أين ظهر الاقتصاد كعلم مستقل. وفيما يلي بعض التعريف التي وردت:

1. الاقتصاد هو **علم الثروة:** أي العلم الذي يهتم بتكوين الثروة وتوزيعها والقوانين التي تحكمها، وهو تعريف آدم سميث في كتابه "دراسة في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، والذي نشره عام 1776، وقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا المفهوم لتركيزه على الثروة وحدها وإهماله للإنسان الذي يقدر المعنى الحقيقي للثروة[1].

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر، الأردن، 2013، ص04.

2. الاقتصاد هو **علم تحقيق الرفاهية المادية**: يرتكز علم الاقتصاد على تحليل الطرق التي تمكن الانسان من تحسين ظروف معيشته، أي كيفية حصول الفرد على أكبر دخل ممكن وكيفية تصرفه في هذا الدخل بطريقة عقلانية ورشيدة للحصول على أكبر إشباع ممكن.
3. الاقتصاد هو **علم الندرة، أو علم التوفيق بين الغايات والوسائل**: أي "دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها مواردهم الإنتاجية النادرة لإنتاج مختلف السلع على مدى الزمن، وكيفية توزيع هذه السلع على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع بغرض الاستهلاك الحاضر والمستقبل"[1].

2. النشاط الاقتصادي:

هو الجهد الإنساني الفردي أو الجماعي المبذول من أجل إنتاج سلعة أو تقديم خدمة لتلبية مختلف الحاجات (طعام، لباس، سكن)، وبالتالي فمكونات النشاط الاقتصادي هي: الانتاج، المبادلة، والاستهلاك.

3. النظام الاقتصادي:

هو مجموعة القوانين الاقتصادية والعادات والتقاليد التي بموجبها يتم استخدام الموارد الاقتصادية النادرة والمحدودة بعقلانية وكفاءه لإشباع حاجات الفرد المتعددة وغير المحدودة لتحقيق الرفاه الاقتصادي، وبالتالي فإن هدف أي نظام اقتصادي يتمثل في العمل على حل المشكلة الاقتصادية المتمثلة صعوبة التوفيق بين الموارد الاقتصادية النادرة والحاجات البشرية الغير محدودة، ومن المعلوم أن النظم الاقتصادية تختلف فيما بينها باختلاف قناعاتها واختياراتها للقواعد والأسس التي تسير عليها والتي تسترشد بها في تنظيم سلوك الأفراد في النشاط الاقتصادي.

[1] المرجع السابق نفسه، ص04.

4. النظرية الاقتصادية:

تعني النظرية بشكل عام مجموعة من التعريفات التي تبين معاني المصطلحات المستخدمة ومجموعة من الفرضيات الخاصة بظاهرة معينة يمكن من خلالها التوصل إلى استنتاجات تستخدم في تنبؤ بتصرف ظاهرة في المستقبل.

والنظرية الاقتصادية لا تختلف عن غيرها من النظريات فهي مجموع الدراسات العلمية التي تهدف للكشف عن القوانين التي تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية المختلفة، من خلال اتباع منهجية علمية تتمثل في التعريف والفرضة والخلاصة.

5. الفكر الاقتصادي:

إن الفكر في معناه العام هو إعمال العقل في العلوم للوصول إلى المجهول، وبتطبيق ذلك على الاقتصاد يمكن القول إن الفكر الاقتصادي هو ما يبذله علماء الاقتصاد من مجهود عقلي في فهم وتفسير الوقائع الاقتصادية وتحديد السياسات المناسبة لممارسة النشاط الاقتصادي والاختيار من بينها في ضوء القيم التي تسود في المجتمع لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والعدالة في توزيعها،

6. الاقتصاد الإسلامي:

يختلف بعض المفكرين المسلمين المعاصرين حول طبيعة الاقتصاد الإسلامي، فهناك من يرى أن هذا الأخير هو فقه المعاملات المالية، وهناك من يرى بأنه يجب أن يكون علما متميزا عن علم الفقه، وفيما يلي بعض التعريفات التي ذكرت في الاقتصاد الإسلامي:

- ✓ عرف باقر الصدر الاقتصاد الإسلامي على النحو التالي: الطريقة التي يفضل الإسلام اتباعها في الحياة الاقتصادية.
- ✓ عرف الدكتور محمد العربي الاقتصاد الإسلامي بأنه مجموعة من القيم الاقتصادية العامة المستخرجة من القرآن والسنة وهيكل اقتصادي يتم تقييمه وفقا لبيئته وأوقاته بناء على هذه القيم.

- ✓ عرف الدكتور شوقي دنيا الاقتصاد الإسلامي على النحو التالي: العلم الذي يبحث في الظواهر الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية.
- ✓ وقد عرفها الدكتور أحمد فهمي أبو سنة على النحو التالي: معرفة القوانين المنظمة للثروة من حيث الإنتاج والتبادل والتوزيع بما يلبي احتياجات الناس والدولة في نظر الإسلام.
- ✓ عرفه الدكتور محمد شبرا بأنه: ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الناس من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي بالضرورة إلى تكبيل حرية الأفراد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة.

7. النظام الاقتصادي الإسلامي:

إنها مجموعة من القواعد والأسس المأخوذة من الشريعة الإسلامية التي يتبعها المجتمع لتنظيم شؤونه الاقتصادية. تتميز هذه القواعد والأسس بالتنظيم والتماسك والتنسيق بين أجزائها لزيادة كفاءة المجتمع في استخدام موارده وإمكانياته المتاحة.

8. الفكر الاقتصادي الإسلامي:

كما ذكرنا سابقا ، هناك علاقة وثيقة بين الفكر الاقتصادي والاقتصاد وبينهما وبين النشاط الاقتصادي ، حيث الفكر هو تحقيق العقل في المعروف من أجل الوصول للمجهول ، وما يعرف عموما في الاقتصاد هو سلوك الشخص الاقتصادي ، والذي تعززه القواعد الإسلامية وتوجيهات القرآن الكريم والسنة في الدين الإسلامي، ويجب على المسلمين أن يتبعوا في سلوكهم الفعلي وأنشطتهم الاقتصادية وفقا لهذه القواعد.

المحور الأول:

الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة

1. **الفكر الاقتصادي في العصور القديمة**

2. **الفكر الاقتصادي في النظام العبودي**

المحور الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة

1. الفكر الاقتصادي في العصور القديمة:

أ. النظام البدائي:

- **تعريفه:** يعتبر أول نظام اجتماعي اقتصادي في التاريخ، فهو نظام حياة يقوم على الاستغلال العشوائي للأرض، حيث ظهرت الأشكال الأولى للعلاقات في مجال العمل.

- **الخصائص الاقتصادية للمجتمع البدائي:**

لملايين السنين، واجهت البشرية الطبيعة بكل قسوتها، لذلك كانت مفتوحة لمختلف الكوارث الطبيعية والحيوانات المفترسة، لذلك استمرت في السعي من أجل البقاء والاستمرارية، وكانت أول وسائل الإنتاج المستخدمة هي العصي والحجارة، وذلك بفضل تطوير أنشطة الصيد، التي تطورت لاحقا مع اكتشاف الاحتكاك والنار التي ينتجها القوس.

أما أهم ما ميز هذا النظام فقد تمثل أساسا في:

أ. تطوير علاقات العمل من خلال استحداث اللغة بواسطة الرموز الصوتية.

ب. المساعدة على تطوير الخبرات الإنتاجية وقوى الإنتاج الجماعية.

- **الخصائص الاجتماعية:**

يعتبر أول شكل من أشكال العلاقات الاجتماعية هو "القطيع البشري"، و هو جماعة موحدة متجانسة، و مع تنويع أدوات العمل انتقلنا من النظام البدائي إلى نظام جديد ألا و هو "النظام العشيري".

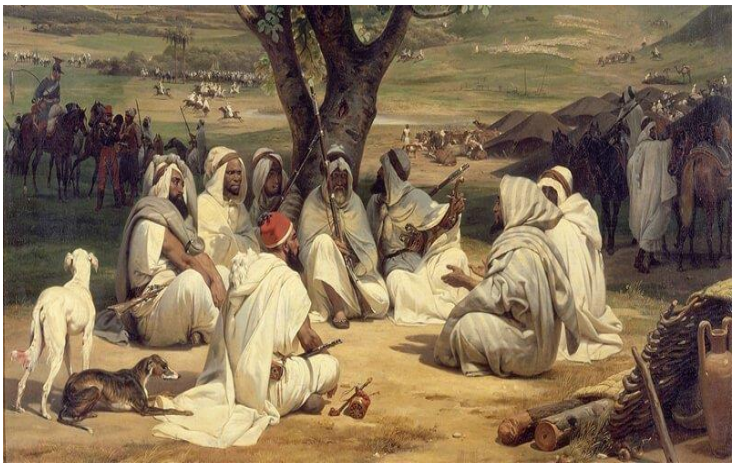

ب. النظام العشيري:

- **تعريف العشيرة:** هي جماعة من الأفراد تربطهم علاقة الدم، أو ما يعرف بالمجموعة وحيدة النسب، ويفرض النظام العشيري مجموعة من القيود، حيث أن النسب يتصل بالأم، لهذا كان أول شكل من أشكال العشيرة هو العشيرة الأمية، ثم انتقل فيما بعد إلى العشيرة الأبوية[1].

- **الأفكار الاقتصادية السائدة في النظام العشيري:**

  - العمل الجماعي والملكية الجماعية لوسائل الانتاج: ويرجع ذلك إلى ضعف أدوات العمل، التي تتطلب المشاركة من أجل الربح، وعدم قدرة الإنسان البدائي على استغلال قوى الطبيعة بمفرده، بالإضافة إلى الدفاع المشترك الذي تواجهه قوى الطبيعة. أما بالنسبة للتوزيع المتساوي للمنتجات، فقد قام رئيس العشيرة بالتوزيع التلقائي للعمالة دون الأخذ بعين الاعتبار جودة النشاط الممارس، وجهود كل فرد.
  - ظهور التقسيم الاجتماعي للعمل: من أهم علاماته "ظهور فائض المنتجات"، وهو نتيجة تطور القوى المنتجة واستخدام أدوات عمل أكثر احترافا، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في إنتاجية العمل، وهو ما ينعكس في علاقات الإنتاج، ولهذا ظهر مفهوم "فائض المنتجات" في الحياة الاقتصادية. وأفضل مثال على ذلك هو فصل النشاط الزراعي عن الرعي، تليها القطاعات الأخرى.

فالفكر الاقتصادي الأساسي الحاكم لهذه التشكيلة الاقتصادية و الاجتماعية هو إذن:

[1] انظر: درفوف محمد، الأشكال الأسرية –مقاربة نسقية مفاهيمية–، مجلة الحوار الثقافي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 03، العدد 02، الصادر في 15 سبتمبر 2014، ص08.

"إنتاج الخيرات الضرورية لسد حاجات القبيلة بواسطة الأدوات البسيطة و على أساس العمل الجماعي"[1]

- **مظاهر انحلال النظام العشيري:**

- ظهور العائلة كخلية أساسية في المجتمع: كانت خلية اجتماعية جديدة، "الأسرة الفردية"، تمتنع تدريجيا عن المشاركة في العمل الجماعي، وانتقلت بعض العائلات إلى ملكية الأرض، وكانت عائلة واحدة تحرث الأرض وتحقق الكمية اللازمة من الطعام.
- ظهور الملكية الفردية: ويرجع ذلك إلى الانتقال إلى الاقتصاد الفردي، حيث أصبح العمل البشري أكثر إنتاجية ،مما يسمح للمرء بتغطية احتياجاته بقوته الخاصة. في هذه الحالة، أصبح العمل الجماعي عقبة أمام تطوير الإنتاج، وإذا كان العمل المشترك يتطلب الملكية العامة لوسائل الإنتاج، فعند زوال هذا النوع من العمل، يتطلب العمل الفردي ملكية وسائل الإنتاج.
- التقسيم الاجتماعية المستمر للعمل: أدى نهاية التوزيع المتساوي للمنتجات.
- اتساع فجوة الثروة، مما يؤدي إلى عدم المساواة في توزيعها بين العائلات، مما يقسم المجتمع إلى طبقات غنية وفقيرة، ويرتبط بعضها ببعض بالمصالح الاقتصادية بدلا من روابط الدم.

كما أن هذه المرحلة تميزت باغتناء شيوخ القبيلة، و ظهور الحكم الوراثي، و مع مرور الزمن ابتعد هؤلاء الرؤساء عن جمهور العشيرة و شكلوا طبقة مميزة تتمركز في يدها الثروة، و تتحكم في الطبقة الفقيرة التي تمثل الأكثرية، "وبدأ في الظهور أول مجتمع طبقي عرفته الإنسانية، حيث انقسم الناس فيه إلى أسياد وعبيد (أرقاء)، وغدت بذلك علاقات الإنتاج تقوم على أساس استعباد الانسان للإنسان"[2].

[1] عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص44.

[2] المرجع السابق نفسه، ص44.

2. الفكر الاقتصادي في النظام العبودي:

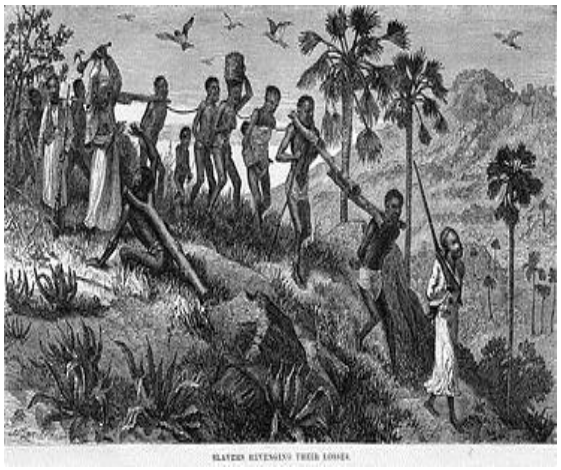

- **تعريفه:** هو نظام اقتصادي اجتماعي يقوم على استغلال الإنسان لأخيه، واستغلال الطبقة الغنية للطبقة الفقيرة. تشكل هذا النظام عقب انهيار النظام العشيري حوالي 3000-4000 سنة قبل الميلاد، و استمر إلى غاية القرن الخامس ميلادي بانهيار الإمبراطورية الرومانية.

- **أهم سماته:**[1]

- وجود طبقة الأسياد التي تحتكر وسائل الإنتاج.
- وجود طبقة العبيد، والتي تعمل تحت سيطرت وإمرة ملاط وسائل الإنتاج.
- وجود طبقة الأحرار، تتكون من التجار والحرفيين.
- تقسيم العمل في المجتمع أخذ شكلين: الشكل الفكري (طبقة الأسياد)، والشكل العضلي (طبقة العبيد)
- سيطر هذا النظام علة حقبة طويلة من الزمن وصلت إلى غاية القرن الخامس ميلادي.
- تميز النظام بتطور بطيء سواء من جانب الأساليب الفنية أو الإنتاجية.

[1] أمين عويسي، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحالة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، 2016، ص60، نقلا عن: خلف فليح حسين، النظم الاقتصادية الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام، دار جدار الكتاب العربي، ط1، عمان، 2008، ص39-42.

الأفكار الاقتصادية عند الإغريق:

كان الفلاسفة والمفكرون والشعراء اليونانيون مهتمين بالمشاكل والظواهر الاقتصادية المختلفة، لكنهم فعلوا ذلك بطريقة صغيرة ومحدودة ولم يدرسوا هذه القضايا الاقتصادية بشكل منفصل أو كمعرفة مستقلة، لكن دراسة الظواهر الاقتصادية مرتبطة بدراسة الفلسفة والسياسة والإبداع.

كانت الحياة السياسية والاقتصادية في اليونان القديمة تدور حول وجود مدن لعبت نفس دور الدولة الحديثة، وبالنسبة لليونانيين، لم تقتصر المدينة على وسط المدينة، بل كانت وحدة سياسية واقتصادية توحد بين زراعة الحبوب والزيتون والجلود وصناعة الفخار وجميع الحرف اليدوية، وتمتد إلى الريف. المدينة جنة لأعظم المهن في أوروبا، السادة من جميع الطبقات وملاك الأراضي والتجار والحرفيين. ظلت الزراعة النشاط الوحيد الذي يمارس في اليونان لعدة قرون، حتى ظهرت التجارة والحرف اليدوية في وقت لاحق.

أ. الفكر الاقتصادي لأفلاطون (427 ق.م – 348 ق.م):[1]

يعد أفلاطون، أحد أشهر فلاسفة الإغريق، فهو مؤلف كتاب "الجمهورية الفاضلة"، الذي يتخيل فيه مدينة طوباوية ومجتمعا مثاليا، وفي هذا الكتاب قسم الناس إلى ثلاث فئات، كل فئة متخصصة في نوع معين من النشاط في المدينة. الطبقة الأولى هي طبقة المنتج، التي تتمثل مهمتها في تلبية الاحتياجات المادية للمدينة وتشمل كل من يشارك في الأنشطة الاقتصادية. الطبقة الثانية هي طبقة الجندي، التي تتمثل مهمتها في الدفاع عن المدينة .الطبقة الثالثة هي طبقة الحكام الذين تتمثل مهمتهم في الإدارة عن طريق سن القوانين والعمل على الامتثال لها.

[1] نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، مقرر دراسي، كلية الآداب، جامعة بنها، مصر، ص15-16.

وهكذا يبني أفلاطون فكرة تقسيم العمل على حجتين: أولا، لكل شخص قدراته ومهاراته الخاصة، بحيث يكون الفرد في الأساس محترفا محددا. ثانيا، يؤدي تخصص كل شخص في مهنة معينة إلى زيادة الإنتاج من حيث الكمية وتحسينه من حيث الجودة.

لهذا عندما يتم تنفيذ تقسيم العمل ويتخصص كل شخص في حرفة معينة، يقدم كل شخص إنتاجه للآخرين للشراء، وتنشأ الحاجة إلى المال لتسهيل هذه العملية كوسيلة للتبادل. وبالتالي يعتقد أفلاطون أن المال ليس سوى وسيلة لتسهيل التبادل، وبالتالي لا يوجد مبرر لاستخدام الذهب والفضة كنقود، لأن أفلاطون كان أول من جادل بأن المال يجب أن يكون له قيمة مستقلة تماما عن قيمته الخاصة.

عندما ننظر إلى وجهة نظر أفلاطون للملكية الخاصة، يمكننا أن نرى أنه يدافع عن نوعين من التنظيم:

- ✓ النوع الأول: الملكية الخاصة ممنوعة، ويريد أفلاطون أن يعيش الحكام الفلاسفة حياة مشتركة ولا يمتلكون أي ملكية خاصة، للحكام والجنود. لأن الحكام يجب أن يكرسوا كل وقتهم وجهودهم ليس لصالح أنفسهم وعائلاتهم، ولكن لصالح جميع المواطنين. من أجل إبقاء الحكام بعيدا عن إغراءات المال ورفعهم فوق العوامل الضعيفة التي قد يتعرضون لها، ألغى أفلاطون الملكية الخاصة لهم.
- ✓ النوع الثاني: الملكية الخاصة مسموح بها، وهي تنطبق على الطبقة المنتجة، التي يتمتع أعضاؤها بحرية امتلاك المال بشكل خاص، لكنها ليست حرية مطلقة بلا حدود، ولكن وفقا لأفلاطون، يجب على الدولة التدخل لمنع كل من الثروة المفرطة والفقر المدقع.

أما بالنسبة للمال، فإن أفلاطون يعتبره وسيلة للتبادل، ولا يرجع قبوله في المعاملة إلى قيمة المادة التي صنع منها، ولكن لأن الناس وافقوا على استخدامه كوسيلة للتبادل. بمعنى آخر، السبب في قبولنا للأموال في المعاملة هو بسبب المادة التي صنعت منها (الذهب والفضة وما إلى ذلك) لها قيمة

معينة، لكن المجتمع يوافق على إنفاق المال بهذه الطريقة، لذلك نقبلها حتى نتمكن من شراء ما نريد بها.

يجب أن نتذكر أن أفلاطون اتخذ موقفا منفتحا ضد المعاملات الربوية، وسمح بعدم سداد الأموال المقترضة بفائدة.

يؤكد أفلاطون أنه يجب التمييز بين الأموال المحلية، المقبولة فقط داخل الدولة، والأموال الرسمية التي تحتفظ بها الدولة للسفر وأغراض أخرى. ويعتقد أن الأفراد الذين يغادرون البلاد بإذن من السلطات يجب أن يسلموا الأموال الأجنبية إلى الدولة عند عودتهم وأن يتلقوا الأموال المحلية في المقابل.

ب.الفكر الاقتصادي لأرسطو (384 ق.م – 322 ق.م):[1]

يعتبر أرسطو أول القدماء الذين طرحوا ما يمكن تسميته "نوع من النظرية الاقتصادية" استنادا إلى تحليل الحقائق والمشكلات، لأنه أدرج وجهات نظره الاقتصادية في كتابه "السياسات"، مما يخلق توقفا تحليليا أمام بعض المشاكل والحقائق الاقتصادية، فقد كان قوة دافعة قوية للاقتصاد ليصبح علما منفصلا عن العلوم المنطقية لأول مرة في التاريخ الفلسفي والبشري في ذلك الوقت.

لهذا السبب، أرسطو هو أول شخص يضع أسس الرأسمالية من خلال الاعتراف بالحق في الملكية، هي الركيزة الأولى للرأسمالية ولكنها السمة الأولى، واستخدم أرسطو ثلاثة مبررات للدفاع عن الملكية الخاصة:

- ✓ أولا، يحب الناس بطبيعة الحال اكتساب الثروة وامتلاك الممتلكات لأن الغرابة التي تخلقها الملكية الخاصة في الروح تساعدهم على تحمل أعباء الحياة وتضمن سعادة الإنسان.

[1] صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص12-15.

- ✓ الحجة الثانية هي أن الملكية الخاصة تؤدي إلى رفع الروح البشرية وتقدمها، طالما أن هذه الخاصية لا تضر بالآخرين.
- ✓ الحجة الثالثة هي أن الملكية الخاصة مرتبطة ارتباطا مباشرا بالحرية، والتي اعتبرها أرسطو أعلى هدف للروح البشرية.

لا يأخذ أرسطو في الاعتبار شرور نظام الملكية الخاصة، ولكنه يميز ويوازن بين هذه الشرور ومزايا الملكية الخاصة، ويختار الأخير، مع العلم أن هناك شرور مختلفة تحيط بالملكية الخاصة.

ناقش أرسطو، مثل الاقتصاديين المعاصرين، مسألة النقود ووظائفه وأصوله وعلى أي أساس مقبولة بين الناس. عندما ناقش أرسطو المال وبيئته، ذكر أيضا أن النقود هي وسيلة طبيعية للتبادل ومخزن للقيمة. هذا التحليل الواقعي للنقود لأرسطو يجعله مفكرا رائدا في المال والقضايا النقدية، لأنه عبر عن وجهات نظر لا تزال صالحة في الدراسات الاقتصادية للمال اليوم.

تطرق أرسطو إلى موضوع الربا وانتقد أخطر الانتقادات الموجهة إليه، طالما أن المال، على حد تعبيره، لا ينتج المال. لذلك ،فإن الربا هو الطريقة الأكثر تطرفا لكسب المال على عكس الطبيعة البشرية، وهنا يقترب من الاقتصاد الإسلامي وأصوله الحديثة من وجهة نظر مبدأ إقراض المال بالربا والفائدة.

كما تعرض أرسطو لموضوع العبودية. أفكاره حول العبودية هي جزء من فلسفته في الحياة، لكنها أفكار اقتصادية لا ينبغي تجاهلها، لأنها تلمس جوهر الحياة الاجتماعية في ذلك الوقت بشكل لائق ويجيب على هذا السؤال بالقول إنه بما أن الطبيعة تأمر بعض الناس بأن يحكمهم آخرون منذ الولادة، فهناك حتما فئة تحكم وفئة أخرى محكومة.

من هذا يتضح أن آراءه تتميز بالتزمت والصرامة، ولكن ربما كان العذر لآراء أرسطو حول العبودية هو أن البيئة اليونانية القديمة والحروب المتتالية التي استلزمتها زادت من عدد العبيد، ومن ثم لم يكن هناك بد من تأثره بظروف عصره.

أسئلة تقييمية حول المحور الأول

1. ماذا تعني لك المصطلحات التالية:

تاريخ الفكر الاقتصادي، علم الاقتصاد، النظرية الاقتصادية، النشاط الاقتصاد.

2. ما هي أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي؟
3. ما هي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع البدائي؟
4. اذكر باختصار الأفكار الاقتصادية التي كانت سائدة في النظام العشيري.
5. اشرح نظرة أفلاطون إلى الملكية الخاصة.
6. ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين الفكر الاقتصادي لأفلاطون وأرسطو؟.

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصر الوسيط في أوروبا

1. الفكر الاقتصادي الغربي في العصور الوسطى

2. مظاهر انحلال النظام الاقطاعي

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصر الوسيط في أوروبا

يعتبر الكثير من المفكرين أن فترة العصور الوسطى هي فترة ركود وتخلف في جميع الميادين ومنها المجال الاقتصادي، لذلك سميت هذه العصور "بعصور الظلام". وهي الفترة الممتدة بين سقوط الامبراطورية الرومانية في القرن 5م إلى سقوط القسطنطينية في منتصف القرن 15م. وفي هذه الفترة وجدت حضارتين هما: الحضارة المسيحية في أوروبا –والتي كانت تعيش عصر الظلام–، والحضارة الإسلامية التي بدأت في الجزيرة العربية والتي كانت في ذلك العصر تعيش أزهى عصورها.

فقد كان سقوط الإمبراطورية الرومانية في الغرب والشرق، والإمبراطورية الفارسية، وظهور الدولة الإسلامية إيذانا بانهيار العالم القديم وبداية مرحلة العصور الوسطى التي شهدت تيارين من الفكر الاقتصادي وهما: الفكر الاقتصادي الغربي، والفكر الاقتصادي العربي.

وسوف نتطرق هنا إلى الفكر الاقتصادي الغربي:

1. الفكر الاقتصادي الغربي في العصور الوسطى:

تتلخص أهم معالم الفكر الاقتصادي الغربي خلال مرحلة العصور الوسطى في ذلك الفكر الذي ازدهر في جامعات أوربا وهي جامعات كانت تقوم أساسا على تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين، وعلى الأخص فكر "توماس الإكويني" Thomas Acquinas (1226-1274)،

ويتمثل جوهر ذلك الفكر في محاولة التوفيق بين الدين والفلسفة أي بين الإيمان والعقل، وهو محاولة تكمل في الواقع الصورة التي بدأها العصر القديم.

وقد كان النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد العصور الوسطى في أوربا هو النظام الاقطاعي. ويقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين. فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الاقطاعيين، وهم الحكام. وتنقسم أرض كل سيد إلى قسمين: قسم يحتفظ به لنفسه ويلتزم الفلاحون بزراعته له بدون أجر، كما يلتزمون كذلك بتقديم بعض الخدمات له، مثل العمل في قصره. أما القسم الآخر من أرض السيد الاقطاعي، فيوزعه على الفلاحين ويلتزم كل منهم بزراعته والاستفادة من محصوله نظير أن يقدم جزء منه لسيده، ويلتزم السيد بحمايتهم. وقد كانت الزراعة في هذا العصر هي كل شيء تقريبا وكانت المبادلات محدودة وضئيلة، كما كانت مبادلات عينية تتم باستبدال سلعة بأخرى دون الحاجة إلى نقود. هذا وفوق كل ذلك كانت توجد الكنيسة والتي احتفظت بمركزها في النظام الاقطاعي واندمجت فيه بحيث أصبحت جزءا منه في العصور الوسطى، ولكنه جزء متميز وله سلطات كبيرة. فإذا كان الامبراطور يمثل السلطة الدنيوية، فإن الكنيسة تمثل السلطات الدينية أو الروحية. وزاد من سطوة الكنيسة أنها كانت تحتكر مهنة التعليم احتكارا كاملا. وقد أطلق على رجال الدين الذين كانوا يعملون الفلسفة والقانون واللاهوت اسم: "المدرسين"، حيث كانوا يربطون كافة أبحاثهم بالدين واللاهوت، ويحاولون التوفيق بين المبادئ الدينية المعروفة وما يوصل إليه العقل، بما في ذلك النشاط والفكر الاقتصادي[1].
ومن أهم الأفكار التي جاؤوا بها:[2]

أ. **السعر العادل**: فسعر البيع يكون أكبر من سعر الشراء، وهذا أمر طبيعي كون الفرق يمثل ثمن لخدمات التاجر والتحسينات التي أدخلها على السلعة أو مكافأة لأعباء نقل وخزن

[1] نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص15-16.

[2] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص44-46.

السلعة ومخاطرة تسويقها، لكن يجب أن تكون هذه الزيادة عادلة حتى يكون الربح مقبولا، وإلا يتحول السعر إلى وسيلة غير أخلاقية للاسترباح.

ب. **الأجر العادل:** وهو مكافأة للعمل، فيجب أن يكون عادلا، بحيث يؤمن حياة كريمة للطبقات المنتجة، ومستوى معيشي مقبول للطبقات الفقيرة.

ج. **تحريم الفائدة و الربا:** هاجم رجال الكنيسة الإقرار بالفائدة، حيث اعتبروا أنها ثمن لانتظار المقرض على المقترض، أي هي ثمن الوقت، والوقت ملك لله، وبالتالي لا يجوز للمقرض أن يأخذ ثمنا للوقت الذي لا يملكه، كذلك اعتبروا أن النقود لا تلد النقود، وأنها من السلع التي لا تستوفي منفعتها إلا باستهلاك أصلها وبالتالي لا يمكن تأجير منفعتها مقابل فائدة، ولهذا السبب تم التحريم المطلق للفائدة.

د. **مبدأ تدخل الدولة:** يرى رجال الكنيسة أن تدخل الدولة ضروري لتنظيم المجتمع، فعليها أن تتدخل لتحديد الثمن العادل و الأجر العادل، بالإضافة إلى تحريم الفائدة و الربا.

2. مظاهر انحلال النظام الاقطاعي:[1]

- ظهور مرض الطاعون الذي قضي على نسبة كبيرة من سكان أوروبا، وأدى إلى نقص اليد العاملة، وهروب الأقنان من مزارع الإقطاعيين.
- إعادة بعث تجارة العبيد في البحر المتوسط لسد حاجات أصحاب الأراضي من المزارعين.
- تغير نظرة أسياد الأرض إلى القن، حيث أصبحت تقدم لهم امتيازات عديدة لتحفيزهم على العمل.
- بداية انتشار ظاهرة شراء قوة العمل عن طريق الأجور.

[1] أمين عويسي، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحالة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، مرجع سابق، ص63.

- اندلاع الحرب الأهلية في إنجلترا نهاية القرن 16م، والتي اعتبرت الهزة التي دمرت هذا النظام.

تلك بصفة عامة هي أسس التفكير الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى، ومن الواضح أنها لا تحتوي تحليلا علميا ولكنها تطبيق مذهبي لمبادئ الدين في نطاق الاقتصاد.

أسئلة تقييمية حول المحور الثاني

1. **ماذا تعني لك المصطلحات التالية:**

   العصر الوسيط، النظام الاقطاعي، توماس الإكويني.

2. **ما هي أسباب ظهور النظام الإقطاعي؟**
3. **ما هي أهم الأفكار الاقتصادية التي كانت سائدة في العصور الوسطى في أوروبا؟**
4. **ما هو النشاط الاقتصادي الذي كان سائدا في أوربا في تلك الفترة؟**
5. **ماهي مظاهر انحلال النظام الإقطاعي؟**

المحور الثالث:

الفكر الاقتصادي في مرحلة الانتقال

1. مدرسة التجاريين
2. مدرسة الطبيعيين

المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في مرحلة الانتقال

بعد انقضاء العصور الوسطى، التي استمرت حتى القرن الخامس عشر، دخلت أوروبا، وبشكل خاص مناطقها الغربية، في فترة تُعرف بعصر النهضة. استمر هذا العصر لمدة ثلاثة قرون تمتد من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر. خلال هذه الفترة، شهدت أوروبا تحولًا كبيرًا نحو العصر الصناعي، مما أدى إلى تقدمها العلمي والتكنولوجي، وتغيير في منظومة القيم والأخلاق والسلوك الاجتماعي.

في سياق انتقال المجتمع الأوروبي من الاقتصاد الزراعي والإقطاعي إلى الاقتصاد الصناعي الرأسمالي، ظهرت مفاهيم وأفكار ومدارس فلسفية جديدة تُعرف بعصر النهضة والتنوير. تميزت هذه الفترة بتحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة، وكانت محط تطبيق فلسفة النهضة والإصلاح الديني والتنوير.

بدأ نمط الإنتاج الرأسمالي في النمو في القرون الرابع عشر والخامس عشر، مما ساعد في تفكيك القاعدة الاقتصادية للنظام الإقطاعي. نمت المدن في أوروبا وشهدت ظهور التجار والصناعيين وأصحاب البنوك. هذا أدى إلى نمو التجارة العالمية وظهور الطبقة البرجوازية التي نقلت قيمها ومعتقداتها خارج نطاق الكنيسة، كما ظهرت أيضًا طبقة عاملة تكونت من الفلاحين المعدمين والحرفيين، وعلى الرغم من تطور هذه الطبقة، إلا أنها لم تكن واعية بشكل كبير وظلت طاقة عاملة تسهم في التغيير. تفاعلت عوامل خارجية مع العوامل الداخلية لتكوين عصر النهضة، ومن أهم هذه العوامل تأثير الثقافة الشرقية والإسلامية التي وصلت إلى أوروبا من خلال الأندلس وصقلية والحروب الصليبية.

عصر النهضة هو مصطلح يشير إلى فترة انتقالية من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة واستمر من القرن الرابع عشر حتى السادس عشر. شهد هذا العصر تطورًا هامًا في التكنولوجيا، مثل صناعة

الورق والطباعة وصناعة البارود والأسلحة، ولعبت البوصلة دورًا كبيرًا في التنقل والاستكشاف. تسهم هذه التطورات في ازدهار التجارة ونشوء المركانتيلية أو الرأسمالية التجارية.

أثرت النهضة في أوروبا على مستوى الفردية، حيث تميزت بربط الحرية بالفردية واعتبار الاستقلال والحرية الشخصية أمورًا مهمة. تمثلت هذه الحرية في القدرة على العمل والاعتماد على الذات، كذلك أسهمت البرجوازية بشكل كبير في هذا العصر من خلال مشاركتها في الأنشطة غير الفلاحية، وساهمت في تطور المدن والأعمال التجارية والمالية. بدأت المدارس الاقتصادية الكبرى في أوروبا تظهر خلال هذه الفترة. تميز هذا العصر أيضًا بانهيار النظام الإقطاعي وظهور الدولة الحديثة.

وسنحاول في سياق هذا الفصل، تقديم عرض موجز لأفكار المدارس الاقتصادية الكبرى التي ظهرت في أوربا خلال هذه المرحلة، والتي شكلت البدايات الأولى لنشأة وظهور علم الاقتصاد فيما بعد كعلم مستقل.

1. مدرسة التجاريين:[1] (من القرن 15 إلى القرن 18)

تطورت أفكار الرأسمالية في أوروبا منذ بداية القرن الخامس عشر واستمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر. في تلك الفترة، كان النظام الإقطاعي مسيطرًا على أوروبا، والتجارة كانت النشاط الرئيسي في هذا النظام. كانت الصناعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى تعمل تحت إشراف وبمصلحة التجارة. هذا النظام الاقتصادي الذي اعتمد على السيطرة الإقطاعية للأراضي والثروات من قبل الأرستقراطيين يُسمى رأسمالية تجارية.

[1] تم إعدادها بالاعتماد على نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص37-42.

بموجب هذا النظام، كان الأرستقراطيون والإقطاعيون يمتلكون الأراضي ويستفيدون من عوائد الأملاك والزراعة، بينما كان التجار يقومون بتجارة المنتجات والسلع، وكانوا يتحكمون في الأسعار والتجارة الدولية. هذا النظام بُني على أساس علاقات اجتماعية هيمنة واستغلال.

كانت تضم مدرسة التجاريين في أوروبا خلال فترة النهضة مجموعة متنوعة من الآراء والأفراد الذين تنوعوا في تخصصاتهم وخلفياتهم. كانت هذه المدرسة تعكس مجموعة متنوعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي كانت مهمة في ذلك الوقت. هؤلاء الأفراد كانوا يشكلون مزيجًا فريدًا من الفلاسفة ورجال الحكم والقانونيين والتجار، ولذلك كان لديهم تفاعل مع هذه القضايا من زوايا مختلفة.

من خلال هذا التنوع، تنوعت الآراء والتوجهات داخل مدرسة التجاريين. كانت هذه الآراء تمثل أحكامًا قيمية حول الحياة الاقتصادية ومعتقدات حول كيفية تنظيم الاقتصاد ودور الحكومة والتجارة والعمل. وقد تمثلت هذه الآراء في العديد من الأعمال الفلسفية والقوانين والمقالات التي كتبها أعضاء مدرسة التجاريين.

بالإضافة إلى ذلك، قام أعضاء هذه المدرسة بدراسة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الواقعية في ذلك الوقت، مما ساعد في تطوير مفاهيم ونظريات اقتصادية تمثل أسسًا للتفكير الاقتصادي اللاحق. تأثرت مدرسة التجاريين بالتغيرات التي شهدتها أوروبا خلال فترة النهضة وكانت جزءًا من عملية تشكيل الفكر الاقتصادي والاجتماعي في تلك الحقبة التاريخية.

ومن الأفكار التي شكلت الفلسفة الاقتصادية لمدرسة التجاريين هي: **أن الثروة الحقيقية تكمن في امتلاك الذهب والفضة وأن هذه الثروة هي أساس قوة الدولة**. وجعلوا الحصول على هذين المعدنين هو الغرض الرئيسي الذي يجب أن تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقه، ولذلك سميت نظريتهم بنظرية "الاقتصاد للقوة". وبما أن ثروة الأمم الحقيقية تتمثل في مقدار ما تحوزه من معادن

نفيسة كالذهب والفضة، فإن ذلك يترتب عليه أن العمل الذي لا يوجه لإنتاج سلع للتصدير في مقابل الذهب والفضة، لا يعتبر عملا منتجا.

غير أنه إذا كان ذلك هو المبدأ العام الذي وجه سياسة الدول الأوربية خلال تلك الفترة، فإن كل دولة طبقة سياسة مختلفة عما طبقته الدول الأخرى في سبيل تحقيق هذا المبدأ. و بصفة عامة يمكن التمييز بين 3 أنواع من السياسات التي طبقت في هذا الصدد: طبقت **الأولى** منها في **اسبانيا، والثانية في فرنسا، والثالثة في انجلترا**، وهذه السياسات كانت كالتالي:

- **التجاريين الاسبان (طغت عليها الصبغة المعدنية)**: نتيجة استعمار الأمريكيتين إسبانيا كانت تمتلك إمبراطورية كبيرة تشمل العديد من المستعمرات. وقد استفادت من موارد الذهب والفضة والمواد الثمينة الأخرى من هذه المستعمرات، أما بالنسبة للتصدير والتجارة، فقد استفادة من هذه الموارد تمت من خلال التصدير إلى أسواق أوروبا وخاصة إلى النمسا وإيطاليا، كما تمت السيطرة على هذه الأسواق بشكل كبير، وفيما يتعلق بالنفقات العسكرية والحروب، فقد تم استخدام ثروات الاستعمار لتمويل الحروب والتوسع الإمبراطوري.
- **التجاريين الفرنسيين (أنصار التصنيع)**: تميزت السلطوية المركزية في فرنسا بالتركيز على القوة المركزية للدولة والملكية السلطوية. وتم تطوير نظام اقتصادي يدار بشكل مركزي، وبالنسبة لتنظيم الصناعة والتجارة الوطنية، فقد تم تعزيز الصناعة والتجارة الوطنية من خلال الدعم والتنظيم من قبل الدولة، وقد تأثرت السياسة الفرنسية بأفكار الفلاسفة مثل مونتسكيو وفولتير وروسو.
- **التجاريين الإنجليز (أنصار التبادل التجاري)**: تمثلت سياستهم في تحفيز الصناعة والتجارة، حيث تم استثمار الموارد في تطوير الصناعة وتوسيع التجارة، وقد كان لدى الحكومة الإنجليزية نهجًا أقل تدخلًا في الاقتصاد مقارنة بالدول الأخرى مثل فرنسا، كما

شهدت إنجلترا تقدمًا علميًا وتكنولوجيًا كبيرًا، وشجعت الحكومة على البحث والابتكار.

تجلى تأثير هذه السياسات في تطور الاقتصاد والمجتمع في كل دولة. في إسبانيا، أدت السياسة الاستعمارية إلى تجاوز الموارد والتضخم، بينما في فرنسا، أسهمت في تشكيل الدولة القوية والاقتصاد الوطني. في إنجلترا، ساهم التركيز على التجارة والصناعة في تطوير النظام الرأسمالي الذي أصبح أساسًا للاقتصاد الحديث.

ويربط أصحاب المدرسة التجارية بين الثروة والقوة ربطا عضويا، فمقدار الثروة التي تمتلكها دولة ما يحدد قدر قوتها حيث تستطيع الدولة أن تحقق قدر أكبر من القوة مع زيادة ثروتها القومية، بعبارة أخرى، لا يمكن الفصل بين الثروة والقوة. فقد رأى المفكرون من هؤلاء التجار أن الذي يمتلك الثروة يستطيع أن يحصل على كل ما يحتاج إليه، وطبقوا نظريتهم على هذه الدولة.

اهتم أصحاب المذهب التجاري بالتجارة الخارجية للدولة، فالعديد من الاقتصاديين، بما فيهم جان باتيست كولبرت وآنتوان دي مونتشريتيان، شجعوا على تطوير الصناعة وتوجيه السياسات الاقتصادية لصالح تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة التجارة الخارجية في المجالات التالية:

- **التجارة الخارجية والمعادن النفيسة:** كان للمعادن النفيسة، مثل الذهب والفضة، دورًا هامًا في النظرة الاقتصادية لهؤلاء الاقتصاديين. كانوا يرغبون في الحفاظ على هذه المعادن داخل الدولة ومنع تسربها إلى الخارج من خلال تنظيم التجارة وفرض الرقابة.
- **تشجيع الصناعة الوطنية:** كان لديهم رؤية تشجيعية للصناعة المحلية. قدموا دعمًا ماليًا وامتيازات للصناعات المحلية وأسست الدولة مصانعها الخاصة.
- **تنظيم الإنتاج:** ضمن هذا النهج، كانت هناك محاولات لضمان جودة الإنتاج الصناعي ومنع البضائع الرديئة.

- **توجيه الزراعة والاستهلاك:** تم التحفيز على تطوير الزراعة لضمان توفير كفايتها للسكان المحليين وعدم رفع تكاليف المعيشة.
- **حظر التصدير والاستيراد:** بعض الدول مثل إنجلترا وهولندا قاموا بتقييد تداول البضائع من خلال مستعمراتهم ومنعوا نقل المحاصيل إلا بواسطة سفنهم الخاصة.

هذه السياسات ترتبط بمحاولات الدول لتحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الاستقلالية الاقتصادية. تأثرت هذه الأفكار والسياسات بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كانت تهم دول أوروبا خلال فترة النهضة.

وهكذا يجد المتتبع لكتابات مفكري التجاريين أن آراء كل مفكر قد تشكلت بظروف ومصالح بلده. وفي إطار الانشغال بهذه القضايا برزت الأفكار الاقتصادية لمدرسة التجاريين. غير أننا لا نجد لدى التجاريين تحليلا اقتصاديا واسعا بل مجرد فلسفة تجارية لا تزيد في جوهرها على أن تكون مرحلة في تاريخ السياسة الاقتصادية، تشتمل على عدد من التدابير الاقتصادية التي يراد بها تحقيق القوة السياسية للدولة.

وبرغم تعدد وتنوع أفكار التجاريين – كما رأينا – إلا أننا يمكن بصفة عامة إجمال الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية، وخصائصها الأساسية على النحو التالي:

1. التجارة والتجارة الخارجية: ركزت مدرسة التجاريين بشكل أساسي على أهمية التجارة والتجارة الخارجية كوسيلة لتعزيز الثروة الوطنية. كانوا يرون أنه يجب على الدولة التدخل لتوجيه التجارة بما يضمن تحقيق ميزان تجاري إيجابي.
2. تحفيز الصناعة الوطنية: رأت مدرسة التجاريين أهمية تطوير الصناعة المحلية وتعزيز الصناعات الوطنية كوسيلة للحفاظ على الموارد وتوفير فرص عمل وزيادة الثروة الوطنية.
3. تنظيم ورقابة الإنتاج: ركزوا على ضرورة تنظيم ورقابة الإنتاج لضمان جودة المنتجات ومنع تداول البضائع الرديئة.

4. توجيه الزراعة والاستهلاك: حثوا على توجيه الزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل تكاليف المعيشة.
5. منع تسرب المعادن النفيسة: حرصوا على منع تسرب المعادن النفيسة كالذهب والفضة إلى الخارج من خلال تنظيم التجارة.
6. تقليل الضرائب على المواد الأولية وتشجيع الصناعة الوطنية: قاموا بتخفيض الضرائب على المواد الأولية ومنح مزيد من الدعم للصناعة المحلية.
7. تشجيع العمل والاستثمار: رأوا أن تشجيع العمل والاستثمار يساهم في زيادة الثروة الوطنية وتعزيز الاقتصاد.
8. التركيز على الاقتصاد الوطني والاكتفاء الذاتي: أكدوا على أهمية تطوير الاقتصاد الوطني والاعتماد على القوى الداخلية.

هذه الخصائص الأساسية لمدرسة التجاريين ساهمت في تشكيل السياسات الاقتصادية في أوروبا خلال فترة النهضة وأثرت على تطور الاقتصادات الوطنية في تلك الفترة.

تقييم مذهب التجاريين

مذهب التجاريين أو الاقتصاديين التجاريين كمدرسة اقتصادية له إيجابيات وسلبيات تتوقف على السياق والزمن. يمكن إجمالها فيما يلي:

- الإيجابيات:

✓ تطوير الصناعة المحلية: يعزز مذهب التجاريين من تطوير الصناعة المحلية مما يوفر فرص عمل ويزيد من التنوع الاقتصادي.

✓ توجيه السياسات الاقتصادية: يوفر هذا المذهب إطارًا لتوجيه السياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق التوازن في الميزان التجاري وتعزيز الاقتصاد الوطني.

- ✓ التحكم في جودة المنتجات: من خلال تنظيم الإنتاج وفرض معايير الجودة، يمكن تحسين جودة المنتجات المحلية.
- ✓ توجيه الاستثمار: يمكن استخدام هذا المذهب لتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الاقتصادية التي تعزز الثروة الوطنية.

- **السلبيات**: يكتنف هذا المذهب النقد من عدة نواحي:[1]

- ✓ الصراع لا يقتصر فقط على الذهب والفضة، بل يتعلق أيضًا بالتجارة الدولية في هذه المعادن الثمينة. هذا الصراع تصاعد بين الدول حول حرية التجارة الدولية، مما أدى في النهاية إلى اندلا ع حروب عسكرية وزاد من استعمار البلدان وسلب ثروات الشعوب المحتلة.
- ✓ سياسة الحفاظ على الثروة عبر تشجيع الصناعة على حساب الزراعة في فرنسا أثرت بشكل سلبي على المزارعين وأفسدت المجتمع الريفي الذي شهد انخفاضًا في دخل المزارعين.
- ✓ إذا زاد الازدهار دون زيادة في الإنتاج، سيؤدي إلى رفع الأسعار في البلاد وتقليل فرص تصدير السلع إلى الخارج، مما يزيد من الواردات ويتعارض مع الهدف المرجو من تحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة. لذلك، يمكن القول أن زيادة الثروة لا تضمن الرفاهية دائمًا.

يعتمد مدى نجاح أو فشل هذا المذهب على كيفية تنفيذه والسياق الاقتصادي والسياسي الذي يُطبق فيه، وبالتالي يمكن استخدام مبادئ مذهب التجاريين بشكل جزئي أو مرن لتحقيق أهداف اقتصادية معينة دون الوقوع في تقييدات غير ملائمة.

[1] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، مرجع سابق، ص53-54.

2. مدرسة الطبيعيين: (1756–1778)

ظهرت مدرسة الطبيعيين في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر نتيجة لضعف فرنسا بسبب الصراعات الخارجية والهزائم التي تعرضت لها، بما في ذلك هزيمتها أمام النمسا في معاهدة إيكس لا شابيل عام 1748 وتنازلها عن مستعمراتها لإنجلترا في معاهدة باريس عام 1763. كان أحد أبرز العلماء الاقتصاديين في هذا السياق هو "كيناي"، الذي كان طبيبًا للملك لويس الخامس عشر. من أهم كتاباته الاقتصادية كان كتاب "الجدول الاقتصادي"، الذي قارن فيه حركة دوران الثروة في الاقتصاد القومي بحركة دوران الدورة الدموية في جسم الإنسان.

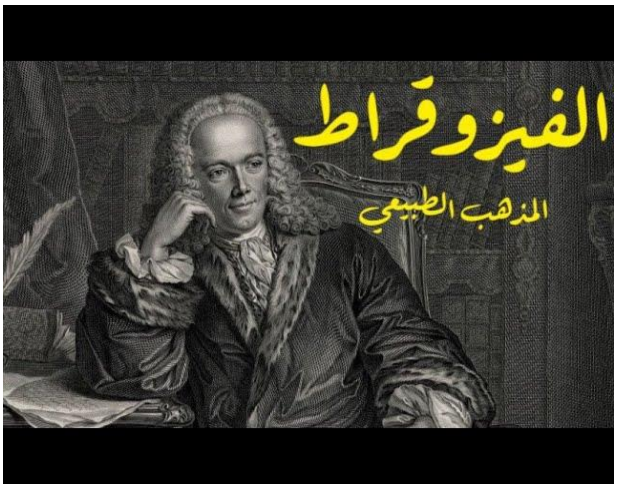

قبل ظهور مذهب الطبيعيين، شهد الواقع الاقتصادي تطورات كبيرة، بما في ذلك سوء حال المزارعين بسبب انخفاض دخولهم نتيجة تطبيق سياسة مدرسة التجاريين التي خفضت أسعار المنتجات الزراعية بهدف تعزيز الصناعة. وفي الوقت نفسه، فُرضت قيود كبيرة على النشاط الاقتصادي تحت تأثير أفكار مدرسة التجاريين، مما أثر سلباً على نمو الإنتاج والتصدير الزراعي، لذلك، سعت مدرسة الطبيعيين، التي اجتمعت حول فرانسوا كيسناي، إلى إعادة توجيه الاهتمام نحو الزراعة وتعزيز دورها في استعادة الاقتصاد الفرنسي وحماية الملكية.

ويمكن تلخيص آرائهم فيما يلي[1]:

يرى الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع – كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية – لقوانين الطبيعة، لا دخل للإنسان في إيجادها .وتقوم الحياة الاقتصادية على مبدأين، **الأول** منهما هو المبدأ الذي يوجه ذلك الشخص الذي يهتدي في تصرفاته الاقتصادية بما يحقق منافعه الشخصية، وهذه

[1] نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص46.

المنفعة هي الحافز الذي يستحث الناس على النشاط الاقتصادي .أما المبدأ **الثاني** فهو مبدأ المنافسة، فكل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية، وحين يفعل ذلك، يدخل في تنافس مع بقية أفراد المجتمع، و منه فقد حثت على عدم تدخل السلطة في الشؤون الاقتصادية قبل الكلاسيكيين وعلى عكس التجاريين.

وقد أكد الطبيعيون على أن ثروة الأمم إنما تكون بما تقوم به من إنتاج، حيث عرفه الطبيعيون بأنه كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا، واستخلصوا من ذلك أن الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا لأنها وحدها هي التي تؤدي إلى الحصول على كمية من المحصولات أكبر من البذور التي استخدمت، أما التجارة والصناعة، فليستا من النشاط الاقتصادي المنتج، لأنهما يقتصران على تحوير أو تحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل دون أن تضيفا ناتجا صافيا جديدا.

النسخة الأصلة للجدول الاقتصادي لكيناي

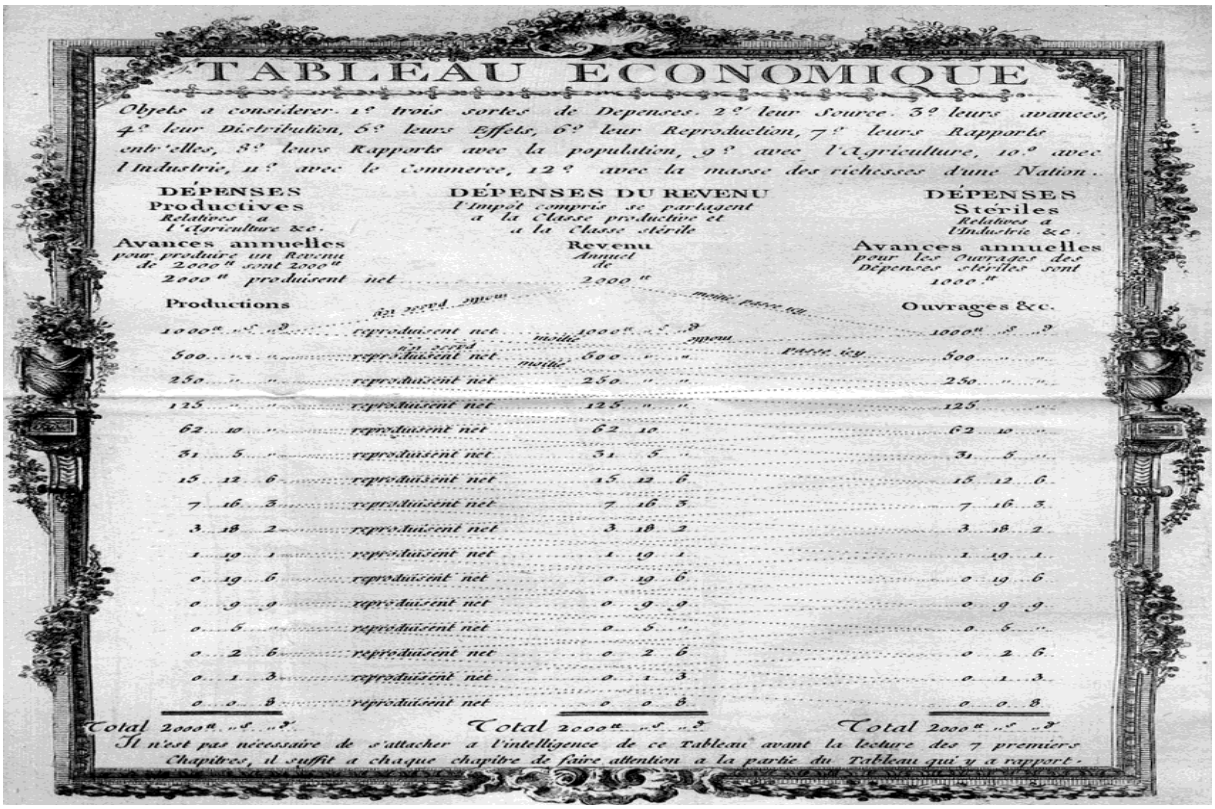

TABLEAU ECONOMIQUE

Objets a considerer. 1° trois sortes de Depenses. 2° leur Source. 3° leurs avances. 4° leur Distribution. 5° leurs Effets. 6° leur Reproduction. 7° leurs Rapports entr'elles. 8° leurs Rapports avec la population. 9° avec l'Agriculture. 10° avec l'Industrie. 11° avec le Commerce. 12° avec la masse des richesses d'une Nation.

DÉPENSES Productives Relatives a l'Agriculture &c.

DÉPENSES DU REVENU l'Impôt compris se partagent a la Classe productive et a la Classe stérile

DÉPENSES Stériles Relatives a l'Industrie &c.

Avances annuelles pour produire un Revenu de 2000# sont 2000#

Revenu Annuel de 2000#

Avances annuelles pour les Ouvrages des Dépenses stériles sont 1000#

2000# produisent net

Productions

Ouvrages &c.

1000#	reproduisent net	1000#	1000#
500	reproduisent net	500	500
250	reproduisent net	250	250
125	reproduisent net	125	125
62 10	reproduisent net	62 10	62 10
31 5	reproduisent net	31 5	31 5
15 12 6	reproduisent net	15 12 6	15 12 6
7 16 3	reproduisent net	7 16 3	7 16 3
3 18 2	reproduisent net	3 18 2	3 18 2
1 19 1	reproduisent net	1 19 1	1 19 1
0 19 6	reproduisent net	0 19 6	0 19 6
0 9 9	reproduisent net	0 9 9	0 9 9
0 5	reproduisent net	0 5	0 5
0 2 6	reproduisent net	0 2 6	0 2 6
0 1 3	reproduisent net	0 1 3	0 1 3
0 0 3	reproduisent net	0 0 3	0 0 3
Total 2000#		Total 2000#	Total 2000#

Il n'est pas nécessaire de s'attacher a l'intelligence de ce Tableau avant la lecture des 7 premiers Chapitres, il suffit a chaque chapitre de faire attention a la partie du Tableau qui y a rapport.

ووفقا لتصورات "كيناي" فإن المجتمع يتشكل من ثلاث طبقات هي:[1]

1. **طبقة الملاك: (الأرباب)** هم الطبقة العليا في المجتمع ويمتلكون معظم الثروة والأراضي. يشمل هذا الطبقة النبلاء والملوك وأصحاب الأملاك الكبيرة، حيث تقوم هذه الفئة من المجتمع بتأجير الأراضي، ثم تحصل على عائدات في شكل ريع تقدمه للطبقة المنتجة، وتعتقد كيناي أن هذه الطبقة تلعب دورًا حاسمًا في توجيه الاقتصاد والمجتمع.
2. **الطبقة المنتجة: (الفلاحين)** هم الطبقة الوسطى ويمثلون الفلاحين وأصحاب الأراضي الصغيرة. يشكلون غالبية السكان ويعملون في الزراعة وإنتاج الغذاء. وتعتبر الطبقة الوحيدة التي تحقق الناتج الإجمالي السنوي عن طريق استثمارها لأموال ثابتة وأخرى متداولة تستخدم لإيجار الأرض من الملاك الأصليين وشراء مواد مصنعة من فئة الصناعيين، وتعتبر هذه الطبقة مهمة لاستدامة الاقتصاد.
3. **الطبقة العقيمة: (العمال)** هم الطبقة الأدنى في الهرم الاجتماعي ويشملون العمال والفلاحين الفقراء. يعملون في الصناعة والخدمات بمقابل مادي منخفض ويعيشون في ظروف اقتصادية صعبة، واعتبرها كيناي عقيمة كونها لا تضيف شيئا بعملها في زيادة الثروة الاجتماعية بصورة مباشرة، حيث أثبت بالدليل الرياضي أن استثمار هذه الطبقة ممثلا في اقتنائها لمواد زراعية محدود للغاية.

تصور "كيناي" يعكس وجهة نظره بشأن توزيع الثروة والسلطة في المجتمع وكيف يمكن تحسين الوضع الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن بين هذه الطبقات.

[1] عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص102.

تقييم مذهب الطبيعيين

المذهب الفيزيوقراطي أو مدرسة الطبيعيين كان له إيجابيات وسلبيات في السياق الاقتصادي والاجتماعي، يمكن ذكر أهمها كما يلي:

- **الإيجابيات:**

✓ تركيز على الزراعة: المذهب الفيزيوقراطي أكد على أهمية الزراعة والمزارعين كجزء أساسي من الاقتصاد. هذا التركيز قد يسهم في تحسين أوضاع الفلاحين وزيادة الإنتاج الزراعي.

✓ توجيه الاستثمار نحو الزراعة: من خلال دعم الزراعة وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، يمكن تحقيق تنوع اقتصادي وتقليل اعتماد الاقتصاد على الصناعة.

✓ معالجة توزيع الثروة: المذهب الفيزيوقراطي يسعى إلى تحقيق توازن في توزيع الثروة والدخل من خلال تحسين أوضاع الفلاحين والعمال.

- **السلبيات:** أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا الفكر:[1]

✓ بالرغم من ادعاء الطبيعيين بالموضوعية في أبحاثهم، إلا أنهم لم يخفوا بعداً اجتماعياً وذاتياً في نظرياتهم الاقتصادية. منتقديهم يعتقدون أن الطبيعيين ركزوا بشكل كبير على الزراعة ليس فقط لأنها النشاط الاقتصادي الوحيد الذي ينتج، ولكن بل لأنهم أرادوا تبرير الدخل الذي يحصل عليه ملاك الأراضي دون بذل جهد إنتاجي.

✓ إضافة إلى ذلك، نظريتهم حول القيمة كانت تشوبها الغموض والخطأ، حيث لم ينجح الطبيعيين في تحديد فكرة معيارية للثروة. لذلك، فقد أخفقوا في تصوير

[1]- خالد سعد زغلول، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001، ص 39.

الصناعة أو التجارة كأنشطة منتجة للثروة بسبب عدم قدرتهم على فهم أن هذه الأنشطة تضيف قيمة جديدة تبرر دورها كمنتجين.

- ✓ أما بالنسبة لدور الطبيعة في النشاط الاقتصادي، فقد كان القياس يتطلب من الطبيعيين معاملة الصناعات الاستخراجية بنفس الطريقة التي يعاملون بها الزراعة. على الرغم من أن المناجم والمحاجر كانت تمنح أكثر مما تأخذ، إلا أنهم لم يستوعبوا هذه الحقيقة.
- ✓ وأخيرًا، تطورت أوروبا بشكل كبير مع ظهور الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر، وهذا التطور ألغى العديد من الافتراضات التي اعتمد عليها الفيزيوقراطيون بشأن دور الزراعة كالنشاط الاقتصادي الوحيد قادر على تحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمعات.

يجب مراعاة أن نجاح أو فشل المذهب الفيزيوقراطي يعتمد على كيفية تنفيذه والسياق الاقتصادي والاجتماعي الذي يُطبق فيه. يمكن استخدام مبادئ هذا المذهب بشكل جزئي أو مرن لتحقيق أهداف اقتصادية معينة دون الوقوع في تقييدات غير ملائمة.

أسئلة تقييمية حول المحور الثالث

1. ماذا تعني لك المصطلحات التالية:

عصر النهضة، الميزان التجاري، فرانسوا كيناي، الفيزيوقراط.

2. ما هي السياسات التي طبقها التجاريون في سبيل امتلاك الثروة؟
3. ما أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة التجارية؟
4. كيف قسم كيناي المجتمع؟
5. لماذا فشلت المدرسة الطبيعية في الصمود والبقاء؟
6. كيف فسر الطبيعيون الظواهر الاقتصادية؟

المحور الرابع:

الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

1. **التطور الاقتصادي والفكري الممهد لنشأة الرأسمالية الصناعية**
2. **الأفكار الاقتصادية عند الكلاسيك**

المحور الرابع: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

(1880-1776)

سيخصص المحور الرابع للأفكار التي طورها الاقتصاديان الإنجليزيان الكلاسيكيان، آدم سميث وديفيد ريكاردو، في الفترة ما بين الربع الأخير من القرن الثامن عشر وعشرينيات القرن التاسع عشر، حيث نشهد في هذه الفترة ميلاد الرأسمالية في شكل صناعي. سوف تشهد إنجلترا "الثورة الصناعية" وتؤكد نفسها باعتبارها الاقتصاد المهيمن خلال هذا القرن.

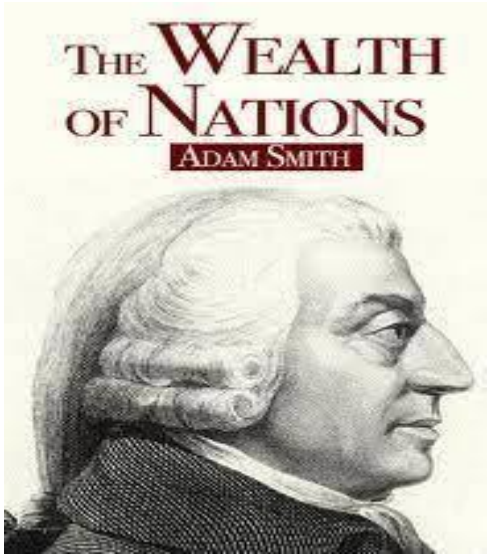

في عام 1776 نشر الاقتصادي الكبير "آدم سميث" كتابه **ثروة الأمم** الذي حظى بشهرة لم ينالها مؤلف سابق وأرسى قواعد حقبة جديدة من تطور الفكر الاقتصادي سميت بحقبة الرأسمالية الصناعية والفكر الكلاسيكي.

وقد ظهر العديد من المفكرين أمثال: آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، روبرت مالتس، وقدموا ما يعرف بالنظرية التقليدية الإنجليزية. وبعض أفكار هذه المدرسة وجدت بشكل متناثر عند المفكرين السابقين، ولكن عظمة هذه المدرسة ترجع إلى أنها استطاعت أن تعطي بين هذه الأفكار المتفرقة انسجاما وتناسقا في بناء متكامل لنظرية اقتصادية واحدة.

1. التطور الاقتصادي والفكري الممهد لنشأة الرأسمالية الصناعية:

شهدت انجلترا ابتداء من الحقبة المتأخرة للرأسمالية التجارية عدة تطورات اقتصادية وفكرية هامة، في مقدمتها:

1. الثورة الصناعية: والتي تميزت باتساع الإنتاج الصناعية بفضل تطور وسائل الإنتاج، وما صاحبه من زيادة في النشاطات الأخرى على غرار النشاط الزراعي والتجاري، وهذا الازدهار أدى إلى زيادة الثروة بصفة عامة[1].
2. الاتجاه للتحرر الاقتصادي: حيث تم إلغاء الكثير من التنظيمات المقيدة للصناعة المحلية، واضمحلت أهمية الطوائف الحرفية والنقابات المكونة من صغار الحرفيين نظرا لكبر حجم الكثير من المشروعات وتزايد المنافسة بينهما. كما زال الكثير من الاحتكارات التجارية واضمحلال تنظيم الدولة للتجارة الخارجية.
3. قيام المشروعات الصناعية: فقد تحول المجتمع من مجتمع زراعي-تجاري إلى مجتمع صناعي، أي أن جل الموارد الاقتصادية أضحت موجهة نحو الإنتاج الصناعي، إضافة إلى تراكم رأس المال بشكل ملحوظ عند فئة من المجتمع (طبقة الرأسماليين)، وهو ما أدى إلى انتشار العديد من المؤسسات الصناعية الضخمة التي تمتلك من طرف أكثر من فرد (شركات المساهمة)[2].
4. ظهور الرواد الإنجليز: من جانب الفكر الاقتصادي فإنه سرعان ما استجاب للتغيرات وعرف تحولات في اتجاهاته وإن استغرق نحو 100 عام ليكون على وعي تام بالتغيرات، وبصفة عامة تحول الاهتمام من التجارة والتاجر (والمبادلة) إلى الانتاج ورب العمل والعامل، وهناك عدد كبير من الكتاب الانجليز الذين ساهموا في تلك التحولات ومهدوا الطريق أمام قيام ونضج الرأسمالية الصناعية والفكر التقليدي، ومنهم وليام بيتي، وجون لو، ودافيد هيوم، وجون ستيوارت ميل.

[1] أمين عويسي، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحالة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، مرجع سابق، ص72.
[2] المرجع السابق نفسه، ص73.

2. الأفكار الاقتصادية عند الكلاسيك:

في الواقع هناك تعدد في المفكرين الذين تكونت منهم هذه المدرسة، وعلى الرغم من أنهم قد ركزوا اهتماماتهم على مشاكل وجزئيات متباينة المضامين والأبعاد، إلا أنه كانت هناك خطوط عامة تجمع تفكيرهم بما يمكن أن يشكل مدرسة فكرية عامة واحدة هي مدرسة الكلاسيكيين.

ويمكن تلخيص الأسس العامة للفكر الكلاسيكي في المجال الاقتصادي فيما يلي:[1]

1. الفلسفة الاقتصادية العامة:

يبني الكلاسيكيون كل تحليلهم الاقتصادي على فلسفة عامة يمكن إيجازها فيما يلي:

- الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، والفرد يخضع في قيامه بالنشاط الاقتصادي لدافع المصلحة الخاصة.
- يسعى كل فرد إلى تحقيق مصالحه الخاصة التي تتمثل بصفة أساسية في الحصول على أكبر منفعة شخصية ممكنة. وكنتيجة لسعي كل فرد لتحقيق أكبر منفعة شخصية ممكنة. وكنتيجة لسعي كل فرد لتحقيق مصالحه الشخصية، يحدث تنافس بين جميع الأفراد، غير أن ذلك التنافس لا يتضمن تعارضا بين المصلحة الفردية (الخاصة) وبين المصلحة العامة وذلك لعدة أسباب، أولها أن المصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة أو الفردية، والسبب الثاني هو أن المبادلات تحدث في النظام الاقتصادي في مقابل أثمان تدفع للسلع والخدمات، هذه الأثمان تتغير طبقا لحاجة الطلب ووفقا للكمية المعروضة. فعلى سبيل المثال، إذا زاد الطلب على سلعة ما ولم يكن هناك عرض مقابلا في حجم هذا الطلب فإن ثمن هذه السلعة يرتفع وبالتالي يزيد ربح المنتجين ويؤدي ذلك إلى زيادة العرض الذي يحقق الرغبة العامة لجمهور المستهلكين لتوفير السلع المرغوبة لديهم.
- اعتقد الكلاسيكيون بوجود قوانين طبيعية Natural laws تحكم النشاط الاقتصادي ورأوا أن مهمة الاقتصاديين تنحصر في البحث عن هذه القوانين.

[1] تم إعدادها بالاعتماد على: زينب صالح الأحوش، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، كتب عربية، 2007، ص131-150.

2. نظريتهم في الإنتاج:

يرى الكلاسيكيون أن الإنتاج هو خلق المنافع أو زيادتها، وهم يرون أن عناصر الانتاج تتمثل في ثلاث: الطبيعة والعمل ورأس المال، غير أن العمل –في رأيهم– هو العنصر الرئيسي الذي يحتل المكان الأساسي بين تلك العناصر.

ولقد اهتم الكلاسيكيون بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج هما **ظاهرة تقسيم العمل وقانون تناقص الغلة**. ويرجع الفضل إلى آدم سميث في دراسة ظاهرة تقسيم العمل، والتي تعتبر من أهم مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكي، وقد ساهمت في فهم الأسس التي تسهم في نمو الاقتصاد وزيادة الازدهار، حيث بين كيف أن تقسيم عملية إنتاج سلعة ما والتخصص في مهام محددة، يمكن للأفراد أداء أعمالهم بفعالية أكبر، مما يزيد من الإنتاجية العامة للمجتمع، وذلك يرجع إلى ما يترتب على تقسيم العمل من رفع درجة إتقان العامل لعمله وزيادة قدرته على الابتكار فيه.

أما قانون الغلة المتناقصة Law of Diminshing returns، فكان ريكاردو من أبرز من كتب عنه حيث يقوم هذا القانون على فكرة مفادها أن هناك علاقة عكسية بين إنتاج الغلة (المحاصيل أو المنتجات) وسعرها. وبموجب هذا القانون، عندما يزيد إنتاج الغلة، يميل سعرها إلى الانخفاض، وعلى العكس، عندما ينخفض إنتاج الغلة، يميل سعرها إلى الارتفاع.

يُستخدم قانون تناقص الغلة في دراسة تأثير التغيرات في إنتاج المواد الزراعية أو السلع على الأسعار. إذا زاد إنتاج المحاصيل بشكل كبير، قد يتسبب ذلك في هبوط الأسعار، مما يؤثر على دخل المزارعين. على العكس، إذا تأثرت الإمدادات بسبب مشكلات بيئية أو طبيعية مثل جفاف أو فيضانات، فإن ذلك يمكن أن يزيد من الأسعار.

نظرية الكلاسيك في الإنتاج تعتمد على الفرضيات الكلاسيكية في الاقتصاد وتساعد في تفسير سلوك الأسواق وتوزيع الموارد. ومع ذلك، تُعرض للانتقادات من قبل المفكرين الآخرين الذين يرون أنها قد لا تعكس الواقع بشكل كامل، وأنها قد تحتاج إلى تعديلات وتحسينات لتكون أكثر دقة في وصف الظروف الاقتصادية.

3. نظريتهم في السكان:

من أشهر النظريات التي قدمت تحليلا متعمقا للمسألة السكانية تلك التي قدمها الاقتصادي الشهير "روبرت مالتس" حتى أن تلك النظرية تم الاعتياد على دعوتها باسم ذلك العالم الاقتصادي وأصبح اسمها **نظرية مالتس في السكان**. ولقد ظهرت تلك النظرية عام 1793م كأول نظرية عملية تحليلية تستخدم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من الواقع العملي في دراسة نمو السكان.

وباختصار شديد تتلخص تلك النظرية في أن التزايد السكاني يمكن أن يكون هناك تزايد سريع إذا لم يتم السيطرة عليه. يعتقد أن السكان يزيدون بوتيرة هندسية (1، 2، 4، 8، 16، وما إلى ذلك) بينما تكون موارد الأرض محدودة وتزداد بوتيرة طبيعية (1، 2، 3، 4، وما إلى ذلك). هذا يؤدي إلى تبديد الموارد وارتفاع الضغوط السكانية على الأرض، حيث ترتكز نظرية مالتس على الافتراض أن الموارد الطبيعية محدودة وأن زيادة السكان تؤدي إلى استنزاف هذه الموارد بسرعة، مما يسبب نقصاً في الغذاء والمياه والمواد الأساسية الأخرى، مما يمكن أن يؤدي إلى الجوع والفقر والنزاعات، وبذلك توصي مالتس باتخاذ إجراءات للحد من النمو السكاني مثل تأجيل الزواج وتحديد الأسرة. يرون أن هذه الخطوات يمكن أن تساعد في منع الانفجار السكاني والحفاظ على الموارد.

تجدر الإشارة إلى أن **النظرية المالتسية للسكان** تمثل وجهة نظر واحدة فيما يتعلق بعلاقة النمو السكاني والموارد، وهي تعتبر موضوع جدلي في الاقتصاد والاجتماع. بعض النقاد يرون أن هذه النظرية تقلل من قدرة الإنسان على التكيف وابتكار حلول لتلبية احتياجاته بغض النظر عن زيادة السكان.

وفي نظريتهم عن **حد الكفاف**، أجمع "آدم سميث" و "ريكاردو" و "ستيوارت ميل" على أن الزرادة السكانية المستمرة ستؤدي إلى زيادة عرض العمالة مما سيؤدي في الأجل الطويل إلى

انخفاض حد الكفاف الذي سيؤدي بدوره إلى إصابة العاملين بسوء التغذية وإلى تدهور مستوياتهم الصحية. وعلى الجانب الآخر، يرى أصحاب النظرية المعنية أن ارتفاع مستويات الأجور عن حد الكفاف يشجع على الزواج الذي يساهم في زيادة معدلات الإنجاب.

ولقد ربط "ستيوارت ميل" وبعض الكلاسيكيين الآخرين بين عدد السكان وبين كل من رأس المال ومستوى الأجور، فأوضح أن الأخير يتوقف على خارج قسمة عدد السكان على رأس المال.

4. نظريتهم في القيمة:

تعرض مفكرو المدرسة الكلاسيكية إلى تعريف القيمة بالتركيز على التمييز بين معنيين مختلفين، فأحيانا تعبر عن منفعة شيء معين (قيمة الاستعمال)، وأحيانا تعبر عن قوة شراء السلع الأخرى (قيمة المبادلة). فالسلع التي لها قيمة عالية في الاستعمال غالبا ما تكون قيمتها التبادلية منخفضة أو معدومة، والعكس بالنسبة للسلع التي التي لها قيمة تبادل علية تكون قيمتها الاستعمالية منخفضة أو معدومة. وتتحدد القيمة التبادلية —حسب الكلاسيك- على أساس وقت العمل labour الذي تحتويه السلعة أي على أساس: عدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاج السلعة[1]. والمقصود بالعمل هنا هو العمل "المباشر" أي ما يبذله الإنسان من مجهود أثناء صنع السلعة. فعلى سبيل المثال، لو كانت هناك سلعة يستلزم صنعها خمس ساعات من العمل وسلعة أخرى يتطلب إنتاجها عشر ساعات عمل، فإن المبادلة بين السلعتين تتم على أساس عدد "2" وحدة من السلعة الأولى في مقابل "وحدة" من السلعة الثانية. ولقد عرفت تلك النظرية بنظرية **قيمة العمل Labour of Value Theory**.

[1] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، مرجع سابق، ص66-68.

5. موقفهم من مشكلة التشغيل:

تناول الفكر الكلاسيكي موضوع تشغيل المال بمفهوم العمالة والبطالة بشكل متفصل. حددت أن الهدف هو تحقيق التشغيل الكامل(Full Employment) ، حيث يعني ذلك أن جميع العمال الراغبين في العمل يجب أن يجدوا وظائف. إذا كان هناك بطالة، فإن ذلك يشير إلى أن هناك فائضًا في العرض العمالي، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تنافس بين العمال وانخفاض الأجور. ترى النظرية أن هذا التنافس سيشجع أصحاب الأعمال على زيادة العمالة المطلوبة، مما يؤدي في النهاية إلى تشغيل العمال العطالين.

وفي نظر الكلاسيكيين، يتمثل تأثير التغيير في حجم الإنتاج الكلي في الأجل الطويل، وهذا يعود إلى عوامل أخرى مثل التكنولوجيا وعدد السكان. بشكل عام، تُظهر هذه النظرية أن الاقتصاد يمكن أن يتحسن بشكل تدريجي عن طريق زيادة فرص العمل وتقليل البطالة، وهذا يعتبر هدفًا هامًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

6. التوزيع عند الكلاسيك:

يقصد بالتوزيع قسمة السلع المنتجة (أو قيمتها) بين أفراد المجتمع الذين أسهموا في إنتاجها[1]. يُلاحظ أن أفكار الكلاسيك حول التوزيع ترتبط بقوانين السوق والملكية الفردية، وتؤكد على أهمية الأداء والمساهمة الفردية في توزيع الدخل والثرو، حيث اهتمت بالكشف عن القوانين التي تحكم توزيع الناتج الكلي من عناصر الإنتاج المختلفة وبخاصة "ريكاردو" الذي اعتبر أن البحث في التوزيع يمثل جوهر علم الاقتصاد. ولم يهتم الكلاسيكيون بما يعرف باسم **التوزيع الشخصي Personal**، أي توزيع الدخل القومي بين الأفراد الذين يمكن تجميعهم في طبقات مختلفة، بل اهتموا بما يعرف بـ **التوزيع الوظيفي Functional**، وهو ما يتناول توزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج المختلفة من عمل ورأس مال وطبيعة كل على أساس وظيفته في الانتاج دون

[1] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، مرجع سابق، ص68.

الاهتمام بالأفراد ذاتهم، حيث تطرقوا لمفهوم الريع والأجر والربح والفائدة والعلاقة بينها وكيف يتم تحديد هذه القيم. تبدو هذه المفاهيم مكملة لبعضها البعض. ومن الجدير بالذكر أن المدرسة الكلاسيكية قدمت وجهات نظر مهمة حول توزيع الدخل وعوامل تحديده.

ويمكن إيجاز أهم آراء الكلاسيكيين وأفكارهم عن التوزيع في ثلاثة محاور أساسية كما يتضح فيما يلي:

- **الريع** :(**Rent**) يمثل ما يحصل عليه ملاك الأراضي نظير سماحهم للآخرين باستخدامها. النظرية الكلاسيكية تشرح أن الريع يزيد مع ندرة الأراضي الخصبة وزيادة الطلب عليها.
- **الأجر** :(**Wage**) يمثل ثمن العمل ويعتمد على متوسط نفقات العمال للحفاظ على حياتهم وقدرتهم على العمل.
- **الربح** :(**Profit**) هو دخل المنظم الذي يدير المشروع ويتحمل المخاطر. وفي المقابل، الفائدة (Interest) تمثل دخل صاحب رأس المال الذي يقرض نقوده.
- **توزيع الدخل**: يتحدد بناءً على عوامل متعددة بما في ذلك الريع، الأجر، الربح والفائدة. يتأثر معدل الربح بالتطور الاقتصادي.

من الجدير بالذكر أن المدرسة الكلاسيكية أسست الأسس للفهم الاقتصادي وقدمت مساهمات كبيرة في دراستها للأسواق وتوزيع الدخل.

7. نظريتهم في النقود:

لم ينس الكلاسيكيون أن يتطرقوا النقود بالتحليل والتنفيذ فذكروا أن النقود —من حيث وظيفتها– هي مجرد وسيط للمبادلة وأداة لقياس القيم ولكنهم تجاهلوا وظيفتها كمخزن للقيمة وأداة لحفظ المدخرات، ومن ثم فقد بنوا تحليلهم للنقود على افتراض وجود اقتصاد لا نقود فيه، وبالتالي فقد تجاهلوا حقيقة هامة وهي إمكانية وجود آثار ضارة للنقود على الاقتصاد وتصورا أن للنقود آثارا إيجابية فقط لأنها تعتبر أداة لتيسير المبادلات داخل الاقتصاد.

ومن خلال تحليلهم للنقود أشار أصحاب المدرسة الكلاسيكية إلى تقلبات المستوى العام للأسعار (أو قيمة النقود بمعنى آخر) يمكن أن ترجع بصفة أساسية إلى تغير كمية النقود. ولقد ضمنوا تحليلهم هذا فيما يدعى **بالنظرية الكمية Theorie quantitative** التي تقوم على الافتراض بأن هناك علاقة تقديرية بين كمية النقود المتداولة ومستوى الأسعار في الاقتصاد.

في جوهر النظرية الكمية للنقود، يتم التأكيد على مفهوم المعادلة النقدية، والتي تُعبر عنها بشكل بسيط على النحو التالي:

$$M * V = P * T$$

حيث:

M: تمثل كمية النقود في الاقتصاد.

V: تمثل سرعة دوران النقود، أو مقدار مرات تداول النقود في فترة زمنية معينة.

P: تمثل مستوى الأسعار.

T: تمثل كمية السلع والخدمات المتداولة.

هذه المعادلة تشير إلى أن زيادة كمية النقود في الاقتصاد ستؤدي عادة إلى زيادة مستوى الأسعار، مع الحفاظ على سرعة دوران النقود (V) وكمية السلع والخدمات المتداولة (T) ثابتتين. تقدم هذه النظرية رؤية مفيدة لفهم تأثير النقود على التضخم.

يعتبر هذا النموذج الكمي مبسطًا ويفترض الكثير من الأمور، ولكنه يوفر إطارًا أساسيًا للفهم النظري لتأثير النقود على الاقتصاد. يجدر بالذكر أنه تم تطوير النظرية وتعديلها على مر الزمن، ولكن الجوهر الرئيسي للنظرية الكمية للنقود ما زال قائمًا ومفيدًا في دراسة تأثير النقود على التضخم والاقتصاد بشكل عام.

8. منظورهم للتجارة الخارجية:

نادى الفكر الكلاسيكي بضرورة تطبيق الحرية الاقتصادية في العلاقات الدولية. ووفقًا لهذا النهج، يعتقد الكلاسيكيون أن تنفيذ سياسة تجارة حرة تشجع كل دولة على تخصيص

إنتاجها بناءً على ميزاتها النسبية في إنتاج أنواع معينة من السلع. ويعتقدون أن هذا التخصص سيؤدي إلى زيادة الفوائد لجميع الدول، حيث تحصل كل دولة على كميات أكبر من المنتجات من البلدان الأخرى.

ومع ذلك، يلاحظ أن هذا النهج قد يشجع بعض الدول على تحقيق مصالح خاصة لها على حساب البلدان الأخرى. على سبيل المثال، إنجلترا كانت في السابق دولة صناعية تطلب من الدول الأخرى شراء منتجاتها الصناعية بأسعار مرتفعة، بينما تبقى البلدان الأخرى تنتج سلعًا زراعية بأسعار منخفضة. هذا النهج لاحظ أنه يخدم مصالح إنجلترا على حساب بقية البلدان.

بشكل عام، يؤكد النص على أن المدرسة الكلاسيكية تؤمن بفوائد تطبيق الحرية الاقتصادية في العلاقات الدولية، ولكنها تشير أيضًا إلى أن هناك جوانب سياسية تحاول تحقيق مصالح معينة.

9. الحلقة المتكاملة للنمو الاقتصادي لآدم سميث:

تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي يستند إلى حلقة متكاملة من العوامل، وهذه الحلقة تتألف من العناصر التالية:

- تقسيم العمل :(Division of Labor) يركز آدم سميث على أهمية تقسيم العمل في عملية النمو الاقتصادي. هذا يعني توزيع المهام والأنشطة بين مختلف الأفراد والشركات بناءً على مهاراتهم وميزاتهم الشخصية. يعتقد سميث أن تقسيم العمل يزيد من الإنتاجية ويقلل من التكاليف، مما يشجع على النمو الاقتصادي.
- تحليل السعر :(Price Analysis) آدم سميث يفهم أن الأسعار تلعب دورًا حاسمًا في عملية النمو الاقتصادي. تتأثر الأسعار بالعرض والطلب وبما إذا كان هناك تنافس بين الشركات أو لا. ارتفاع الأسعار يشجع على زيادة الإنتاج والاستثمار، بينما انخفاضها يعكس انكماش النشاط الاقتصادي.

- التخصص :(Allocation) يشدد آدم سميث على أهمية التخصص، أي التركيز على إنتاج السلع والخدمات التي يمتلك الدولة ميزة نسبية في إنتاجها. هذا يشجع على تحسين جودة المنتجات ويقلل التكاليف، مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي.
- طبيعة النمو الاقتصادي :(The Nature Of Economic Growth) يرى آدم سميث أن النمو الاقتصادي ليس عملية عشوائية بل هناك سلسلة متصلة من الأحداث والمسببات. يرتبط التقسيم الجيد للعمل والتحسين في جودة المنتجات والتخصص ببعضها البعض بشكل متكامل لتحقيق النمو الاقتصادي.

بشكل عام، يعتبر آدم سميث أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يقوم على عملية متكاملة تتضمن تخصيص الموارد وتحسين الإنتاجية والتنافسية. هذا يتيح للدول والمجتمعات تحقيق ازدهار اقتصادي مستدام، وفيما يلي الشكل الذي اقترحه سميث للنمو الاقتصادي:

الحلقة الكاملة للنمو الاقتصادي

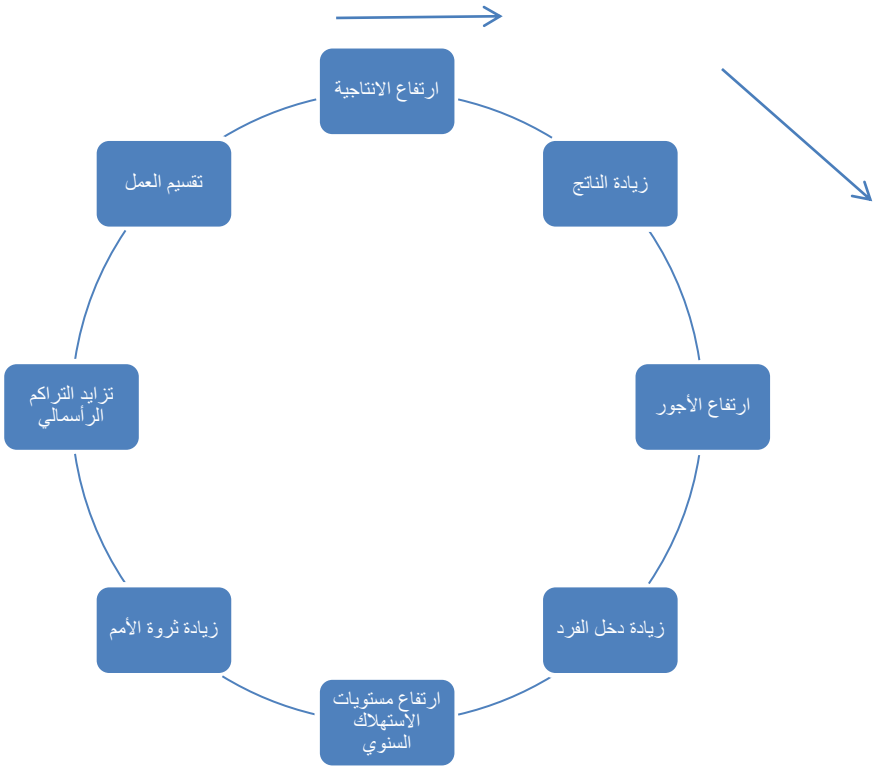

10. نظرية سميث في العمل والقيمة:

آدم سميث كان من بين أوائل الاقتصاديين الذين ركزوا على تحليل تقسيم العمل بشكل شامل، بدلاً من تقييده إلى الزراعة. تناولت هذه النقاط الرئيسية في فهمه لتقسيم العمل وقيمة السلع:

- تقسيم العمل المنتج: بدلاً من تقييد تقسيم العمل بالزراعة فقط، اعتبر آدم سميث أن العمل المنتج يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية. تعزز تقسيم العمل من مهارة العامل وخبرته في النشاط الذي يتخصص فيه، وهذا يساهم في زيادة الإنتاجية وتقليل الوقت الضائع في تغيير الأنشطة. بالإضافة إلى ذلك، يشجع تقسيم العمل على زيادة الابتكار والتحسينات نتيجة التخصص والتركيز.
- قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة: آدم سميث فصل بين قيمتي السلع: قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة. قيمة الاستعمال تعني الفائدة الشخصية أو النفع الذاتي الذي يستخدم الفرد للسلعة. على سبيل المثال، قد تكون لديك قيمة استعمال للحذاء لأنه يحمي قدمك ويبقيها جافة. أما قيمة المبادلة فهي القيمة التي يمكن للسلعة توجيهها في التبادل مع سلع أخرى. على سبيل المثال، قد تكون الحقيبة التي تملكها ليس لديها قيمة استعمال لك بعد الآن، لكنها لا تزال لديها قيمة المبادلة إذا كان بإمكانك تبادلها مع شخص آخر بمقابل آخر.
- تحديد القيمة التبادلية: قدم آدم سميث تفسيرًا لكيفية تحديد قيمة سلعة في حالة بدائية، حيث يتم تحديد قيمة السلعة بناءً على العمل المبذول في إنتاجها. ومع ذلك، عندما يكون هناك نظام اقتصادي يعتمد على النقود، يمكن أن يختلف السعر الحقيقي للسلعة (الرسمي) عن سعرها في السوق. وفي هذه الحالة، يتم تحديد قيمة المبادلة الفعلية للسلعة على أساس التوازن بين العرض والطلب في السوق.

11. قانون ساي للمنافذ:

يعتبر هذا القانون من أهم مساهمات ساي الاقتصادية. ينص على أن العرض الإجمالي للسلع يولد الطلب الإجمالي المقابل له، والذي يكون متساويًا له في القيمة. يعني ذلك أن عملية الإنتاج تؤدي إلى توزيع دخل على عوامل الإنتاج مثل الأجور والأرباح والإيجارات، وهذا الدخل يتحول بشكل مباشر إلى طلب على السلع. وهكذا، يتم تحقيق توازن بين العرض والطلب على المستوى الكلي، وعلى ذلك نجد لدينا الحلقة التالية المترتبة على الإنتاج:

الإنتاج ← العرض الإجمالي للسلع ← دخول نقدية ← طلب إجمالي على السلع.

وبذلك يتأكد لدينا صحة قانون ساي في المساواة بين العرض الإجمالي والطلب الإجمالي، وبالتالي لا يمكن أن يعرف الاقتصاد أزمة إفراط في الإنتاج بأن يكون العرض الإجمالي للسلع أكبر من الطلب الإجمالي عليها. وهذا التوازن الإجمالي بين مجموع عرض السلع وبين مجموع الطلب عليها لا يحول بطبيعة الحال دون إمكان حدوث اختلالات جزئية بين عرض وطلب سلعة معينة. ولكن في هذه الحالة –ونظرا للمساواة الدائمة بين العرض الكلي والطلب الكلي- فإن وجود اختلال في سوق معينة لابد أن يقابله اختلال في سوق أو أسواق أخرى بنفس القدر ولكن في الإتجاه العكسي. فحدوث فائض في عرض سلعة معينة يؤدي إلى قيام عجز مقابل في عرض سلعة أو سلع أخرى، وبحيث يكون الفائض الإجمالي (العجز) منعدما دائما في مجموع أسواق السلع والخدمات. وتؤدي المنافسة والرغبة في الحصول على أقصى الأرباح إلى إزالة الاختلالات.

أسئلة تقييمية حول المحور الرابع

1. ماذا تعني لك المصطلحات التالية:

الثورة الصناعية، قانون تناقص الغلة، القيمة، التوزيع الوظيفي.

2. لخص الأسس العامة للفكر الكلاسيكي في المجال الاقتصادي.

3. ما هو موقف الكلاسيك من مشكلة التشغيل؟

4. اذكر أربع رواد من المدرسة الكلاسيكية؟

5. اشرح باختصار قانون ساي للمنافذ.

6. وضح بمخطط الحلقة المتكاملة للنمو الاقتصادي لآدم سميث.

المحو ر الخامس:

الفكر الرأسمالي ومراحله

1. **ماهية النظام الرأسمالي**
2. **خصائص النظام الرأسمالي**

المحور الخامس: الفكر الرأسمالي ومراحله

في العصر الحديث، نشأت صراعات بين نظامين اقتصاديين-النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي-بسبب اتناقض بين الأهداف والوسائل. حدث هذا الصراع في القرن20، الذي شهد انهيار النظام الاشتراكي في معظم البلدان التي اعتمدت النظام الاشتراكي كمذهب. وقد استمرت على مدى القرون الثلاثة الماضية حتى نهاية القرن.

1. النظام الرأسمالي:

- **ظروف نشأة الرأسمالية:**

خلال هذه الفترة، شهد النظام الإقطاعي تدهورًا وانهيارًا نتيجة تأثير العوامل الداخلية والخارجية المتنوعة. من بين هذه العوامل كانت شدة الظلم التي تعرض له العبيد وانتقالهم من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى حيث كانوا يحظون بدرجة أكبر من الحرية. كان هناك أيضًا تشجيع للفئات التجارية والصناعية للاستفادة من عمل العبيد، وتشجيع للحكام الإقليميين على تقليل تأثير اللوردات الإقطاعيين الذين كانوا يهددون سلطتهم. وقد شهدت هذه الفترة زيادة في الحروب الصليبية التي نفذتها الدول الشامية والأوروبية، مما أدى إلى تضاؤل النفوذ والقوة لأمراء الإقطاع.

فاكتشاف العالم الجديد من قبل المستكشفين الأوروبيين وتحسين وسائل الاتصال بين دول العالم أثر بشكل كبير على زيادة الثروة. حيث تم استخراج الذهب والفضة ونقلهما إلى المدن التجارية في أوروبا، مما أسهم في تعزيز دور النقود وانتشارها في عمليات التبادل. كما أسهم هذا التطور في

تشجيع النموذج التجاري وقوة الفئة التجارية الشابة على حساب الطبقة الإقطاعية السائدة. ولكن مع مرور الزمن، شهدت هذه الفئة تدهورًا حتى انهارت.

هذه الفترة شهدت أيضًا ظهور الثورة الصناعية نتيجة تقدم تقنيات استخدام البخار والآلات، مما أدى إلى زيادة الإنتاج بشكل هائل. تعززت دورة الرأسمالية وأسهمت في إنشاء طبقة تجارية ثرية، وهي الفئة التي نشأت في ظل رياح التحول الاقتصادي.

تعتبر هذه الفترة من التاريخ هامة لأنها شهدت تغييرات هيكلية في الاقتصاد والسلطة وأثرت على التطورات الاجتماعية والاقتصادية في العصور الوسطى.

- **مفهوم الرأسمالية:** النظام الاقتصادي الرأسمالي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى السوق، فهو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية، والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية[1].

- **خصائص النظام الرأسمالي:** تميز النظام الرأسمالي بعدد من الخصائص تميزه عن باقي الأنظمة الأخرى، أهمها:

أ. **حماية وتشجيع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:**

يعترف النظام الرأسمالي بحق الفرد في الملكية الخاصة ، يحفزه على بذل مزيد من العمل والجهد ، ليزيد الإنتاج ، وتتحقق الدخول والأرباح التي تؤدى إلى تراكم رأس المال مما يساهم في تحقيق الرفاهية لصالح الفرد ذاته، والجماعة ككل .

[1]- عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، مرجع سابق، ص 77.

ولذلك تبرز الملكية الفكرية في العصر الحديث على أساس الرفاهية الاجتماعية، لأن الاعتراف بهذا الحق وتوفير الحماية له يحقق رفاهية للمجتمع ككل، باعتبار أن الملكية الفردية هي الباعث على النشاط الاقتصادي، وللاستثمار والادخار الذي يساعد في تراكم الأموال الإنتاجية.

ولا يمنع اعتراف النظام الرأسمالي بحق الأفراد في الملكية الخاصة من أن تتملك الدولة جزءً من الثروة القومية ملكية عامة، تتمثل في المباني الحكومية، وأراضي الدولة، والمناجم، والغابات، والمرافق العامة أو البنية الأساسية للنشاط الاقتصادي، كالمصارف والطرق الجسور.

كما لا يحول هذا الاعتراف من أن تقوم الدولة بوضع بعض القيود التي تحد من حرية أو حق الأفراد في الملكية الخاصة ، بهدف تنظيم استعمال هذه الحرية أو الحق بما لا يضر بحريات الأفراد الآخرين ومصالحهم الخاصة ، ومن ذلك إصدار القوانين التي تنظم قواعد البناء لضمان عدم الاعتداء على حقوق الجيران ، أو منع إقامة المصانع في المناطق السكنية تجنباً لضرر التلوث البيئي[1].

ب.الحرية الاقتصادية المطلقة:

يقر النظام الرأسمالي بحق الفرد في امتلاك وسائل الإنتاج وممارسة الأنشطة الاقتصادية (الإنتاج، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار...) بكامل الحرية التي تتيح له الاختيار الذي يحقق له أكبر فائدة، دون تدخل من الدولة في هذا الاختيار إلا في أضيق الحدود

ومن شأن تمتع المستهلك بالحرية الاقتصادية أن يجعله ينفق من ماله ما يشاء فيما يشاء على السلع والخدمات التي يراها تحقق أكبر إشباع له وفق تقديره الذاتي أو ظروفه

[1] لتفاصيل أكثر راجع موقع جامع الكتب الإسلامية، محاضرات في الاقتصاد السياسي، الرابط:
https://ketabonline.com/ar/books/105635/read?page=17&part=1#p-105635-17-7

الخاصة .كما أن الحرية التي يتمتع بها المنتج تكفل له اختيار ما يشاء من عوامل الإنتاج ليستثمره في المجال الذي يراه محققاً أكبر منفعة له ، متمثلة في الربح الذي يحفزه على بذل مزيد من الجهد ، وبحيث يعترف له بالحق في إعادة استثمار أو إنفاق أرباحه أو إيراداته في هذا المجال أو غيره .

ج. الاستناد إلى نظام السوق في معالجة المشكلة الاقتصادية:

يلعب جهاز الثمن الذي تفرضه ظروف السوق في النظام الاستثماري انطلاقا من آلية الأسعار دوراً فاعلاً في تنظيم العلاقة بين العرض والطلب على السلع والخدمات، حيث يحدد ثمن السلعة الكميات التي يقبل المنتجون على إنتاجها من هذه السلعة وفقاً لقوى العرض، كما يحدد هذا الثمن ما يستطيع المستهلكون شراءه منها وفقاً لقوى الطلب، ويشترط لقيام جهاز الأثمان بهذا الدور التوجيهي أن تتمتع عوامل الإنتاج بحرية الانتقال بين فروع الإنتاج المختلفة.

د. حافز الربح كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي:

والذي يتوج ما يتمتع به الفرد من حرية في الملكية الخاصة وفى مزاولة النشاط، فهذا الحافز هو الذي يدفع الأفراد إلى العمل وتحسين الأداء بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد، الأمر الذي ينعكس إيجابا على مستويات النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوى الدخل والناتج الإجمالي.

يعتبر الربح في النظام الرأسمالي عائد المخاطرة، لأن صاحب المشروع يخاطر ويغامر، فقد يربح أو يخسر، فالفرد بسعيه لتحقيق أقصى ربح ممكن فهو يقوم بإنتاج السلع التي يزداد الطلب عليها، وبذلك فهو يلبي احتياجات المجتمع من هذه السلع. وبالتالي فالربح

ليس مجرد عائد يحصل عليه المنظمون نتيجة استثمار أموالهم، وإنما يعتبر أيضا أحد العناصر الأساسية المسيرة للنظام الاقتصادي التي تساعد على تطوير وتنمية هذا النظام[1].

هـ. المنافسة الكاملة:

وهي من أهم خصائص النظام الرأسمالي، حيث تضمن المنافسة حرية الجميع في الإنتاج والعمل والاستهلاك دون قيود، مما يجعل المنتجين في سعى دائم لتوفير أجود السلع بأرخص الأثمان لجذب أكبر عدد من المستهلكين، فتنخفض الأسعار، ويبقى في السوق المنتجون الأكفاء فقط، وبذلك يتحقق الاستخدام الأمثل للموارد.

ومن ناحية أخرى توجد المنافسة على مستوى المستهلكين الذين يتنافسون فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجوها، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بحيث يخرج المستهلكون الذين لا تمثل لهم السلع ضرورة قصوى، أو الذين لا تتناسب المنفعة التي يحصلون عليها من السلعة مع ثمن السلعة[2].

- **سلبيات النظام الرأسمالي**: إن من أهم العيوب التي توجه إلى النظام الرأسمالي ما يلي:
  - **سوء توزيع الدخول والثروات**: النظام الرأسمالي يميل إلى خلق تفاوت كبير في توزيع الثروة بين الأفراد والطبقات. يمكن أن يتسبب ذلك في تعزيز الفقر وعدم المساواة بين الأفراد.
  - **سوء استخدام الموارد الإنتاجية**: حيث تعد مشكلة استنزاف الموارد وسوء استخدامها من أهم سلبيات الرأسمالية، ففي ظل هذا النظام يتم استغلال مختلف الموارد بصورة مبالغ فيها وبطريقة لا تضع في اعتبارها حاجات الأجيال القادمة.

[1] قويدر عياش، الهاشمي بعاج، الاقتصاد الإسلامي أصالة في المنهج أم أسلمة للأنظمة الاقتصادية الوضعية، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد02، جوان 2013، ص371.

[2] المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

- **تأثير بيئي سلبي:** بحث الأرباح غالباً ما يتسبب في نهب الموارد البيئية دون مراعاة للبيئة. هذا يؤدي إلى تلوث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية بشكل غير مستدام.
- **نقص الأمان الوظيفي:** في النظام الرأسمالي، يمكن للأفراد أن يفقدوا وظائفهم بسرعة نتيجة التغييرات الاقتصادية والمنافسة. هذا يزيد من قلق الأمان الوظيفي.
- **التطور غير المتوازن للاقتصاد الرأسمالي:** النظام الرأسمالي عرضة للتقلبات الاقتصادية، مما يمكن أن يؤدي إلى فترات انكماش وكساد اقتصادي، مما يؤثر بشكل سلبي على الأعمال والوظائف.
- **تأثير اجتماعي سلبي:** النظام الرأسمالي قد يزيد من التوترات الاجتماعية نتيجة للتفاوت الاقتصادي وقلة الفرص المتاحة لبعض الفئات.
- **النزعة الاحتكارية للرأسمالية:** حيث أن مبدأ المنافسة الحرة والنزيهة صعب التحقيق والتجسيد على أرض الواقع، مما يؤدي إلى بروز شركات احتكارية كبرى تسيطر على أنشطة الإنتاج من جهة، واحتكار رؤوس الأموال بيد فئة قليلة في المجتمع من جهة أخرى.

أسئلة تقييمية حول المحور الخامس

1. ماذا تعني لك المصطلحات التالية:

النظام الرأسمالي، قانون الأسواق والنوافذ، المنافسة الكاملة.

2. ما هي ظروف نشأة الرأسمالية؟
3. اشرح باختصار خصائص النظام الرأسمالي.
4. اذكر بدون شرح سلبيات النظام الرأسمالي.
5. اختر مفكرين اقتصاديين رأسماليين واشرح أفكارهما.
6. كيف يمكن لحافز الربح أن يكون محرك للنشاط الاقتصادي؟

المحور السادس:

الفكر الاشتراكي الفرنسي، الفكر الماركسي

1. ماهية الاشتراكية

2. خصائص النظام الاشتراكي

3. الفكر الاقتصادي الاشتراكي

المحور السادس: الفكر الاقتصادي الاشتراكي، الفكر الماركسي

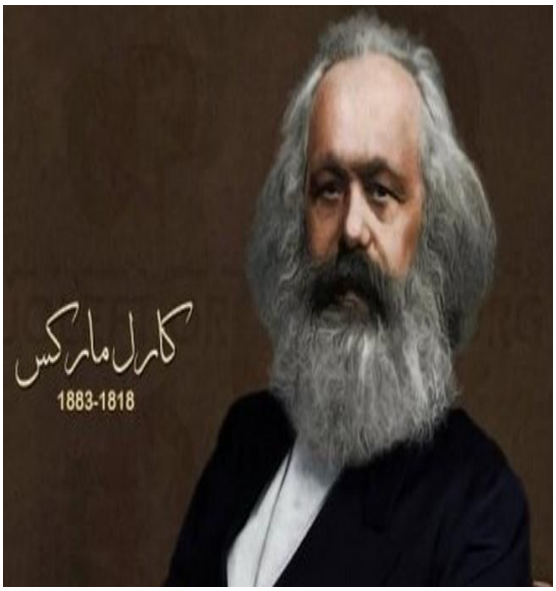

ينسب الفكر الاشتراكي إلى مؤسسة المدرسة الماركسية "كارل ماركس" (1818-1883)، بالرغم من أن الأفكار الاشتراكية سبقته، إلا أنه يرجع إليه الفضل في جعل الاشتراكية منهجا علميا يقوم على الحجج والأدلة الاقتصادية التي تستند إلى العلم.

تقوم الاشتراكية على مبادئ تخالف ما تقوم الرأسمالية عليه، ولقد وجدت هذه المبادئ أنصارها من المفكرين، الذين اختلفت مذاهبهم، وعليها ظهرت قوانين اقتصادية خاصة بها

1. ماهية الاشتراكية:

تعرف بأنها: "تنظيم النشاط الاقتصادي داخل المجتمع على أساس تملك الجماعة كلها في شكل الدولة، على الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج المادية، وتقوم الدولة نيابة عن المجتمع بإدارة الاقتصاد القومي وفقا لخطة شاملة بهدف تحقيق أكبر إشباع ممكن لحاجات المجتمع"[1].

2. خصائص النظام الاشتراكي: يتسم النظام الاشتراكي بعدد من الخصائص، أهمها:

1. الملكية العامة أو الجماعية لوسائل الإنتاج:

يركز النظام الاشتراكي على أن ملكية وسائل أو أدوات الإنتاج هي ملك للمجتمع ككل، ولا يجب أن تنفرد به فئة من المجتمع، وذلك بهدف القضاء على الطبقية واستغلال الانسان لأخيه الانسان، ويترتب على ذلك أن الدولة مالكة وسائل الإنتاج تقوم بدور المنظم الذي

[1]- خالد سعد زغلول، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001، ص 107.

يدير رأس المال العام ويقوم بتوزيعه على كل أفراد المجتمع، وعليه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الملكية في هذا النظام:

- ملكية الدولة لوسائل الإنتاج.
- الملكية التعاونية.
- الملكية الخاصة المحدودة للأفراد في حدود ما تقره الدولة.

2. الإدارة الاقتصادية وفق خطة مركزية:

بإلغاء الملكية الخاصة، فقدت آلية السوق فعاليتها في التحفيز وتوزيع الموارد، وبالتالي تم تعويضها بالتخطيط المركزي، بمعنى إدارة الاقتصاد بناءً على خطة مركزية تضعها الأجهزة المختصة في الدولة، بحيث تكون هذه الخطة شاملة وملزمة، تغطى كافة المجالات الاقتصادية، وتحدد الكميات المنتجة، وكيفية إنتاجها، ووسائل توزيعها، وتصدر من الإدارة المركزية المتمثلة في الجهاز التنفيذي للدولة بصورة إلزامية لكافة الجهات المعنية بتنفيذ هذه الخطة.

3. التوجيه الاجتماعي للاقتصاد:

يهدف النظام الاشتراكي إلى خلق مجتمع يتميز بالمساواة والعدالة الاجتماعية ويسعى للحد من الفقر والظلم الاجتماعي، حيث يشدد على أهمية تحقيق المساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، على اعتبار أن الثروة والفرص يجب أن توزع بشكل أفضل بحيث يمكن للجميع الاستفادة بالتساوي من مكاسب الاقتصاد، ويؤمنون بأن الدولة يمكنها توجيه الاقتصاد بحيث يخدم مصلحة المجتمع بشكل أفضل.

كذلك يشجع الفكر الاشتراكي على التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ويعزز حقوق العمال ويسعى إلى تحقيق ظروف عمل أفضل، يشمل ذلك الحماية من الاستغلال

وضمان الأجور العادلة والتأمين الاجتماعي، كما يهدفون إلى توفير الفرص المتساوية للجميع فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم.

- **سلبيات الاشتراكية:** يعاب على النظام الاشتراكي ما يلي:

- **انعدام الحافز والدافع للعمل وتحسين الأداء والإنتاجية،** فالمال الذي تملكه الدولة، يديره موظفون لديها يتقاضون عن هذا العمل أجراً مضموناً سواء ربح المشروع العام أو خسر. وهذا الأسلوب يؤدى إلى ضعف الأداء الاقتصادي سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، ويضعف من قدرة الدولة على تلبية مختلف احتياجات المجتمع.
- ظهور العديد من الظواهر السلبية في المجتمع: كالفساد، البيروقراطية، تدني مستوى المعيشة، الأسواق الموازية، والتي تعوق حركة النشاط الاقتصادي وتحد من انطلاقه نتيجة تبنى أسلوب التخطيط المركزي، القائم على الأوامر والتوجيهات والنظرة الشمولية.

3. الفكر الاقتصادي الاشتراكي:

الفكر الاقتصادي الاشتراكي هو نهج اقتصادي واجتماعي يهدف إلى تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية من خلال التدخل الحكومي في الاقتصاد وتوجيه الإنتاج والتوزيع بطريقة تخدم مصلحة الجماعة بأكملها، يرجع الفضل إلى كارل ماركس في أنه نقل الاشتراكية من مجرد أفكار خيالية، إلى منهج علمي، يقوم على تفضيل مصلحة الجماعة.

يرى الفكر الاشتراكي من خلال القوانين الماركسية أن النظم الاجتماعية تخضع لقوانين ثابتة معينة، لا يستثنى منها النظام الرأسمالي، ومن من هذه القوانين: قانون القيمة وفائض القيمة، وقانون تناقص الأرباح، وقانون تراكم راس المال، وقانون تركز رؤوس الأموال، وقانون الإملاق (الفقر) العام، وقانون انهيار النظام الرأسمالي:

1. قانون القيمة وفائض القيمة:

تبنى كارل ماركس نفس فكرة المدرسة الكلاسيكية في القيمة، فهو يرى أن قيمة أي سلعة تتحدد بعدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها، فمصدر القيمة هو العمل، لأن العمل هو العنصر المنتج الحقيقي في المجتمع، وتتحدد قيمة عنصر العمل المحدد لقيمة مبادلة السلعة بكمية العمل الضروري لإنتاج السلع والخدمات التي تعتبر ضرورية لبقاء العامل وإعاشته هو وأسرته .

أما فائض القيمة فيتكون من القيم التي ينتجها العامل خلال عمله أثناء الساعات الزائدة عما يكفي لإشباع حاجاته الضرورية، وهذه الساعات لا يحصل مقابلها على أي دخل، وعلى هذا يعتبر فائض القيمة هو الأجر المستحق للعامل دون أن يحصل عليه، وإنما استولى عليه رب العمل لأنه يمتلك عناصر الإنتاج.

2. قانون تناقص الأرباح:

هذا القانون يشير إلى أن نسبة الربح في النظام الرأسمالي تنخفض بمرور الوقت نتيجة لزيادة الاستثمار والمنافسة، فالرأسماليين يبحثون باستمرار عن تطوير التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية لتحقيق أرباح أكبر. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف ويقلل من نسبة الربح.

3. قانون تراكم رأس المال:

يرى ماركس أن تراكم رأس المال لا يتم إلى بواسطة الطبقة الرأسمالية التي تحصل على فائض القيمة، وبما أن هذه الطبقة تسعى دائما إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، فإنها تسعى دائما إلى تخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة إنتاجية العمال، وكلا الأمرين يحتاج لرأس مال إضافي، فرب العمل (الرأسمالي) في صراع دائم ومنافسة مستمرة مع غيره من أرباب الأعمال

للاحتفاظ بمكانه في السوق ، ولكي يحتفظ بهذه المكانة يعمل على بيع أكبر كمية من السلعة المنتجة بأقل سعر، حتى يجذب إليه أكبر عدد من المستهلكين .

4. قانون تركز رؤوس الأموال

يقصد بتركز رأس المال استخدام رأس المال المتراكم في بناء طاقة إنتاجية جديدة أي إقامة مشروعات إنتاجية جديدة، ويرى ماركس أن أموال الإنتاج تميل نحو التركز في يد كبار الرأسماليين، ذلك لأن رب العمل في سعيه نحو البقاء في السوق يعمل على زيادة حجم المشروعات، والقضاء على المشروعات الصغيرة ، التي لا يستطيع أصحابها مواجهة منافسة الكبار، وذلك بفضل المزايا التي تحصل عليها من الإنتاج الكبير (أن تبيع المنتجات بأسعار أقل من المشروعات الصغيرة)، فيتحول صغار الرأسماليين إلى عمال، وتنتهي المنافسة ويسود الاحتكار

5. قانون الأزمات الاقتصادية:

يشير ماركس إلى أن الرأسمالية تحمل في طياتها تصاعد الأزمات الاقتصادية نتيجة لعدة عوامل متراكمة. تبدأ هذه العملية بانخفاض معدل الربح بمرور الوقت بسبب التنافس المتزايد وزيادة تكاليف الإنتاج. مع زيادة الإنتاج، تتراكم المخزونات بشكل زائد، وهذا ينتج عنه امتلاء الأسواق بالسلع والمنتجات. تُضاف إلى هذا التوازن المتزايد زيادة الاستثمار في التكنولوجيا والآلات، مما يجعل تحل محل العمال بالآلات، وهذا يؤدي إلى زيادة البطالة وتراجع مشتريات الفئات العاملة.

في الوقت نفسه، يزداد الاقتراض لتمويل الإنتاج والتوسع في الأعمال، مما يؤدي إلى تراكم الديون. عندما تصبح هذه الديون مديونية وتزيد عن القدرة على السداد، تحدث

الأزمات الاقتصادية. في هذه اللحظة، ينهار السوق وتنخفض الأرباح بشدة، مما يؤدي إلى اندلا ع الأزمات الاقتصادية.

ويتوقع ماركس أن تكون الغلبة في النهاية لطبقة العمال، فالطبقة الرأسمالية يقل عددها بسبب التمركز والتراكم الرأسمالي، فتقوم ثورة اجتماعية من الطبقة العاملة كثيرة العدد، وينزعون ملكية رؤوس الأموال من الطبقة الرأسمالية، التي تزول في النهاية، وبذلك ينتقل المجتمع إلى مرحلة الاشتراكية.

أسئلة تقييمية حول المحور السادس

1. **ماذا تعني لك المصطلحات التالية:**

الاشتراكية، التخطيط المركزي، تراكم رأس المال، كارل ماركس.

2. **ما هي خصائص النظام الاشتراكي؟**
3. **قارن بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، موضحا أوجه الشبه وأوجه الاختلاف.**
4. **اذكر قانونيين من القوانين الماركسية مع الشرح.**
5. **لماذا فشلت الاشتراكية.**

المحور السابع:

فكر المدرسة التاريخية في ألمانيا

1. أهم رواد المدرسة التاريخية
2. الأفكار الاقتصادية لهذه المدرسة
3. الانتقادات الموجهة لهذه المدرسة

المحور السابع: فكر المدرسة التاريخية في ألمانيا

تعتبر مدرسة للفكر التاريخي والاقتصادي بدأت في القرن التاسع عشر مع مجموعة من الألمان الذين أثبتوا أن دراسة التاريخ هي عامل أساسي لفهم السلوك البشري والمشاكل الاقتصادية، وبالتالي ترفض المدرسة الألمانية فكرة أن النظرية القانونية أو الاقتصادية يمكن تأكيدها على أنها صالحة عالميًا.

تتمتع المدرسة بحضور قوي ليس فقط في ألمانيا، ولكن أيضًا في أستراليا والمجر وسويسرا ودول أخرى ذات صلة بالمسار الاقتصادي، وكذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

1. أهم رواد المدرسة التاريخية:

تنقسم المدرسة التاريخية إلى ثلاث تيارات أو اتجاهات تبعا للمفكرين الذين برزوا فيها، ويمكن عرض أهم الرواد وأفكارهم كما يلي:[1]

1. **فيلهم روشر Roscher (1817–1894)**: حيث يسلم في كتابه "الموجز في دروس الاقتصاد السياسي تبعا للمنهج التاريخي" بسيادة القوانين الاقتصادية الكلاسيكية، غير أنها تعد ناقصة من المادة التاريخية التي تجعلها أكثر واقعية، كون التاريخ حسب روشر هو الذي يضع الإمكانات لتشكيل النظرية الاقتصادية.

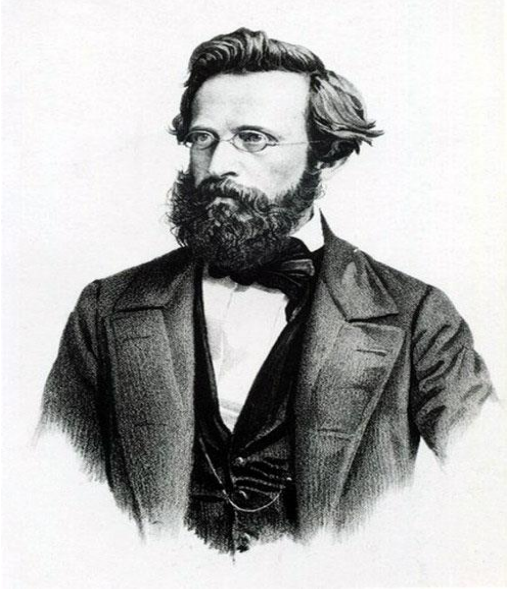

2. **هيلدبرندت Hilldebrant (1812–1878)**: صاحب كتاب "الاقتصاد السياسي للحاضر والمستقبل، حيث نجده يرفض في كتابه كل

[1] عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص117-119.

قوانين الاقتصاد السياسي الكلاسيكي التي تؤكد على أن غاية الاقتصاد السياسي تكمن في استخراج قوانين شاملة لإنتاج الثروات وتوزيعها واستهلاكها، كما يدعو إلى ضرورة استبدالها بقوانين اقتصادية لتطور الأمم، والتي تمر عبر سلسلة من المراحل بداية من الاقتصاد الطبيعي، مرورا بالاقتصاد النقدي، إلى غاية الوصول إلى الاقتصاد الإئتماني.

3. **ماكس فيبر Max Weber (1864–1920)**: قام في كتابه "الأخلاقية البروتستانتية وروح الرأسمالية" بتحليل العلاقات التاريخية بين التدرج الاجتماعي والأفكار الدينية، وتوصل إلى أن الأفكار الدينية تعد أهم عامل يوجه الأنشطة الاقتصادية ويؤثر على الأدوار والوظائف الاجتماعية، إضافة إلى العوامل الديمغرافية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية والتنظيمية والمادية والتي اعتبرها عوامل مساعدة.

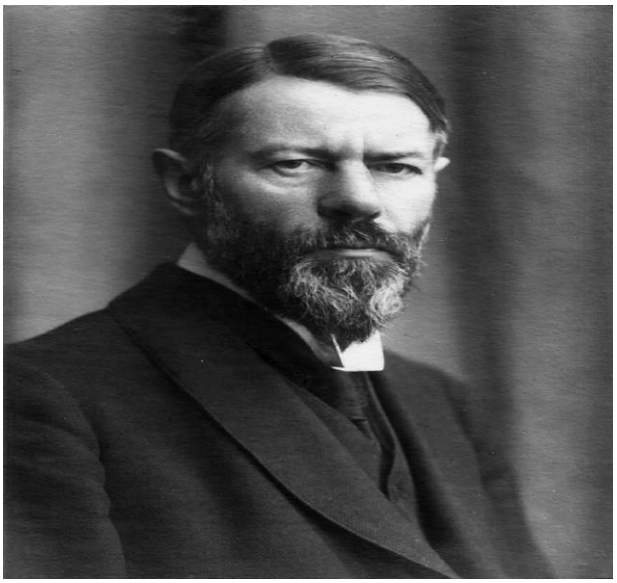

2. الأفكار الاقتصادية لهذه المدرسة:

يمكن تلخيص أهم أفكار هذه المدرسة فيما يلي:

- **التأكيد على دراسة الواقع**: ورفض الاعتماد على النظريات القانونية الجامدة والاعتقاد بأن الاقتصاد يجب أن يستند إلى تجربة ودراسة الوقائع.
- **التفاعل بين التاريخ والاقتصاد**: حيث يركزون على العلاقة المتبادلة بين التاريخ والاقتصاد وكيف يتأثر كل منهما بالآخر. على سبيل المثال، كيف تشكل الأحداث التاريخية الكبرى أنظمة اقتصادية جديدة وتؤثر على الاقتصاد بشكل عام.

- **التعددية النوعية:** بدراسة العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك الجوانب التاريخية والنفسية والقانونية والأخلاقية والسياسية.
- **البحث التجريبي:** بالتركيز على البحث والتجارب العملية لفهم تطور الاقتصاد والسلوك البشري.
- **التوجه نحو الواقع:** بمعنى الاهتمام بالواقع الاجتماعي والاقتصادي كمصدر أساسي لتطور الفكر الاقتصادي.
- **رفض النظريات الجامدة:** تعارض المدرسة التاريخية الاعتماد على النظريات الجامدة والقوانين العامة للتفسير الاقتصادي، معتبرةً أن السياق التاريخي والاجتماعي يؤدي إلى تباين كبير بين الحالات.

3. الانتقادات الموجهة لهذه المدرسة:

حاولت هذه المدرسة إثبات أن البعد التاريخي دور أساسي في التحليل الاقتصادي، غير أنها تعرضت للعديد من الانتقادات أهمها:[1]

1. اعتبر العديد من المنتقدين يأن القوة المحركة للتطور التاريخي تقوم على مفاهيم مطاطة ذات أبعاد غامضة، مثل: الروح الجماعية، روح الأمة...
2. مساهمة هذه المدرسة قاصرة في رصد ديناميكية تطور العملية التاريخية ذاتها للانتقال من نظام اقتصادي لآخر.
3. تبدو القوانين الاقتصادية مشتقة من فكرة تجريدية عن ذهن إنسان يشتغل في النشاط الاقتصادي وليس على التكوين التاريخي.
4. أدى الاتجاه التاريخي المثالي إلى انحلال علم الاقتصاد السياسي كعلم نظري.

[1] المرجع السابق نفسه، ص121.

أسئلة تقييمية حول المحور السابع

1. ما هي فلسفة المدرسة التاريخية؟
2. ما هي أهم الأفكار الاقتصادية التي كانت سائدة؟
3. ما هي الانتقادات الموجهة لهذه المدرسة؟
4. من هم أبرز المفكرين في هذه المدرسة.
5. وضح بمخطط أسس هذه المدرسة.

المحور الثامن:

الفكر النيوكلاسيكي

1. مبادئ الفكر النيوكلاسيكي

2. الأفكار الاقتصادية للنيوكلاسيك

المحور الثامن: الفكر النيوكلاسيكي

(1880-1929)

يعتبر الفكر النيوكلاسيكي تطورًا للاتجاه الكلاسيكي في الاقتصاد، فعلى الرغم من تشابههما في الاعتقاد بأهمية الليبرالية كمنطق للنشاط الاقتصادي، إلا أن هناك اختلافين رئيسيين بينهما: الأول يتعلق بالطريقة التحليلية ونظرية القيمة، والاختلاف الثاني يتعلق بمفهوم كل منهما لعلم الاقتصاد.

حيث تنظر المدرسة الكلاسيكية إلى علم الاقتصاد على أنه العلم الذي يهتم بتكوين الثروة وتوزيعها والقوانين التي تحكمها، بينما تعتبر المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن علم الاقتصاد يتعلق بالاختيارات والمفاضلات، يتعاملون مع النشاط الاقتصادي من خلال عدسة الندرة والاحتياجات، فعلم الاقتصاد يركز على دراسة كيفية اتخاذ القرارات الرشيدة من قبل الأفراد في استخدام مواردهم المحدودة، فإذا كان الشخص مستهلكًا، يتعلق الأمر بكيفية تحقيق أقصى إشباع لاحتياجاته باستخدام ميزانيته، أما بالنسبة للمنتجين، فيجب دراسة كيفية تحقيق أقصى ربح من خلال توظيف ومزج مجموعة من عوامل الإنتاج.

و لقد ظهرت هذه المدرسة على مستوى ثلاث جامعات سنة 1871. و هذا عن طريق ثلاث مفكرين اقتصاديين و هم : كارل مانجر بالنمسا -Carl Menger، و" والراسWALRAS-في لوزان بسويسرا و"ستالي جيفنس Jevons Stanlay -بكامبردج بانجلترا .ثم تلاهم عدد من المفكرين فيما بعد، ومن أهمهم الاقتصادي: "ألفريد مارشال-Alfred Marshall.

1. مبادئ الفكر النيوكلاسيكي:

و من المبادئ التي انطلقت منها هذه المدرسة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- الفرد كقاعدة للتحليل النيوكلاسيكي: فإذا كان الفكر التقليدي يعالج الظواهر الاقتصادية في بعدها الكلي (الإنتاج، التوزيع، التراكم)، فإن للفكر النيوكلاسيكي نظرة جزئية للمسائل

الاقتصادية (micro-économique)، خاصة سلوك الفرد، المستهلك أو المؤسسة نحو تعظيم منافعهم في ظروف معينة.

- مفهومهم للقيمة: يعتبر الحديون قيمة المواد والسلع ليست محددة بالعمل الذي تم مضاعفته لإنتاجها، بل تحدد استنادًا إلى منفعتها الحدية بالنسبة للمستهلك. يعني ذلك أن القيمة تزيد إذا كانت منفعتها للشخص تزيد عن منفعة سلعة أخرى مماثلة. والعكس صحيح، إذا كانت منفعتها أقل من سلعة أخرى، فإن قيمتها تنخفض. المفهوم الرئيسي هنا هو المنفعة الحدية، والتي تشير إلى المنفعة الإضافية التي يحصل عليها الفرد من استهلاك وحدة إضافية من السلعة. كذلك يمكن القول أن قيمة السلعة تنحصر أيضًا في ندرتها، يعني ذلك أن السلع ذات الندرة تكون لها قيمة أعلى، حتى لو كانت لديها منفعة حدية محدودة، وهذا يفسر لماذا يمكن أن تكون قيمة الماء والهواء والشمس منخفضة، على الرغم من أنها ضرورية للحياة ولديها قيمة استعمالية عظيمة.
- استعمال هذه المدرسة للأسلوب الحدي في البحث الاقتصادي، و لقد استعمل ريكاردو هذا الأسلوب قبل الحديين في نظريته المعروفة " بالريع ." la rente –بحيث أعتبر أن الأرض الحدية، أو آخر أرض مستغلة هي مصدر الريع، أي يتعلق البحث الحدي بمعرفة معطيات الوحدات الأخيرة، مثال على ذلك عندما نقول الأجر الحدي، فهو أجر آخر عمل، و عندما نقول السعر الحدي، فنقصد به، سعر آخر وحدة.
- مكافأة عناصر الإنتاج تتوقف على إنتاجيتها الحدية :هذا يعني أن قيمة مكافأتهم ترتبط بالإنتاج الإضافي الذي يمكن لكل عنصر تحقيقه، فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالعمال، ستكون مكافأتهم مرتفعة إذا تمكنوا من زيادة إنتاجيتهم الحدية، أي الإنتاج الإضافي الذي يمكن لكل عامل إنتاجه. إذا كانوا يعملون بكفاءة ويزيدون إنتاجهم، فإن مكافأتهم ستزيد. هذا المبدأ ينطبق أيضًا على باقي عناصر الإنتاج، فمثلا إذا تمكنت الآلات والمعدات (رأس

المال) من زيادة إنتاجيتها الحدية، ستزيد مكافأتها. وبالمثل، إذا تم تحسين استخدام الأرض أو تحقيق مزيد من الإنتاجية من المواد الخام، فإن مكافأتهم ستزيد أيضًا.

- التحليل الحدي يتم في إطار اقتصاد مجرد، بعيد عن الحياة العادية و الذي ينطبق على مجتمع اقتصادي أو رجل اقتصادي، خاضع لأحكام و قوانين عقلانية، التي تدفعه للقيام بتصرفات يومية قصد المصلحة الشخصية، أو بمعنى آخر، ذلك الرجل الاقتصادي الذي يسعى لتحقيق أكبر نفع ببذل أقل جهد، و يعمل في إطار المنافسة التامة.
- استعمال الحديين للرياضيات في تحليلهم للظواهر الاقتصادية: وهو ميزة بارزة للمدرسة، حيث يُعتقد أن استخدام الرياضيات يمكن أن يسهم في توضيح العلاقات الاقتصادية المعقدة والتفاعلات بين مختلف العناصر والمتغيرات الاقتصادية، كذلك يساهم في توجيه البحث وفهم العلاقات الاقتصادية بشكل أفضل، مما يمكن الاقتصاديين من تطوير نظريات أكثر دقة وتنبؤ بالتغيرات في الاقتصاد بشكل أفضل.
- البحث عن التوازن: إذا كان هم المدرسة الكلاسيكية هو تراكم رأس المال لأنهم كانوا يفكرون في ضرورة النمو الاقتصادي (تجديد الإنتاج)، فنقول عليهم بأنه كانت لهم نظرة ديناميكية، فإن المدرسة الكلاسيكية الجديدة تهتم أكثر بمفهوم التوازن في إطار ساكن، إن التوازن يكون جزئي (عرض = الطلب عن السلعة) أو عام (شامل) أين يتحقق تساوي العرض والطلب في جميع الأسواق (مما يؤكد الترابط ما بين الأسواق) (سوق السلع، سوق رأس المال، سوق العمل....الخ) عندها تتحقق التلبية القصوى للمستهلكين والربح الأعظم للمنتجين.
- البعد اللا اجتماعي للمدرسة الكلاسيكية الجديدة: لا تهتم هذه المدرسة بمفاهيم اجتماعية مثل الطبقية الاجتماعية أو تناقض مصالح الطبقات فهي ترى الناس من وراء نشاطها الاقتصادي فالمجتمع مقسم إلى منتجين ومستهلكين وليس إلى طبقات اجتماعية (عمال، ملاك أراضي، أصحاب رؤوس أموال) أما التوزيع الاجتماعي فيخضع للتحديد في السوق،

فالعمل ورأس المال والأرض هم عوامل إنتاج ينظر إلى عوائدهم (أجور، ربح وريع) كأسعار: الربح هو سعر خدمة الأرض، الأجر هو سعر خدمة العمل والربح (الفائدة) سعر خدمة رأس المال.

2. الأفكار الاقتصادية للنيوكلاسيك:

أ. **المدرسة النمساوية:** ساهمت هذه المدرسة في وضع وتطوير نظرية المنفعة الحدية، ومن أشهر المفكرين فيها نجد "كارل منجر"، وهو مؤسس هذه المدرسة، أما أفكار منجر فهي تدور حول ما يلي:

- **المنفعة والحاجة:** فحتى يكون لشيء وصف السلعة، لابد أن تكون له منفعة، أي يكون قادرا على إشباع حاجة إنسانية، وبالتالي نتحدث هنا عن السلعة الاقتصادية، تلك السلعة التي يجب أن تكون محدودة بالنسبة للحاجات التي تصلح لإشباعها، فالهواء لا يعتبر سلعة اقتصادية لأنه يوجد بحجم أكبر من الحاجة إليه.
- **مبدأ تناقص المنفعة:** حيث يرى منجر أن المنفعة الناتجة من استهلاك السلع تتناقص مع زيادة الوحدات المستهلكة.

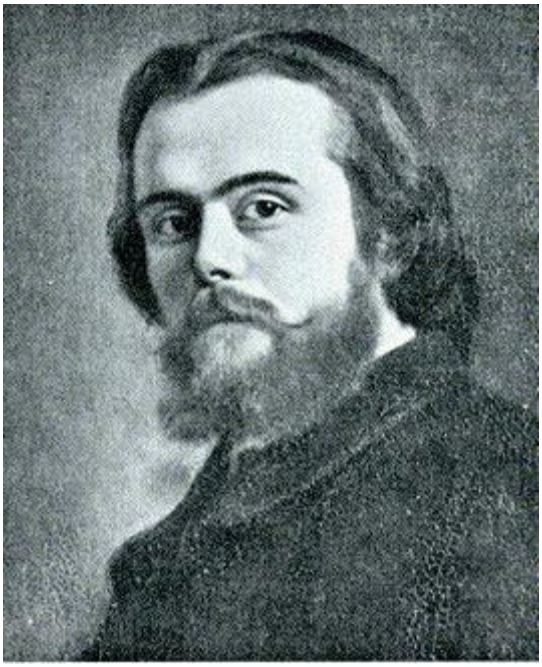

ب. **مدرسة لوزان:** ومن أشهر روادها "ليون فالراس" (1834-1910)، ومن أهم الأفكار التي جاء بها يمكن أن نذكر:

- **فكرة المنفعة الحدية:** حيث استخدم تعبير الندرة، وعرفها بأنها المشتقة من المنفعة المتحققة من زيادة الاستهلاك، وهو تعبير رياضي بالنظر إلى ميل فالراس إلى استخدام الرياضيات في تحليلاته.

- **فكرة التوازن الشامل:** حيث بين بمعادلات رياضية كيف يتحقق التوازن الاقتصادي عندما يتساوى عرض وطلب جميع السلع، فبالنسبة للطلب فمن الضروري أن يكون سلوك الفرد رشيدا، بحيث يبحث عن تحقيق أقصى إشباع ممكن ووفقا للأسعار السائدة، وبالنسبة للعرض فإن كل منتج يعرف الكميات التي يقوم بعرضها من السوق، ويتحقق التوازن في النهاية عندما تتحقق المساواة بين طلب وعرض كل سلعة.
- **دور النقود في الاقتصاد:** حيث اعتبرها مجرد وحدة قياس للقيمة، وهي بذلك لا تختلف عن أية سلعة أخرى حين تستخدم كوحدة لقياس باقي الأسعار.

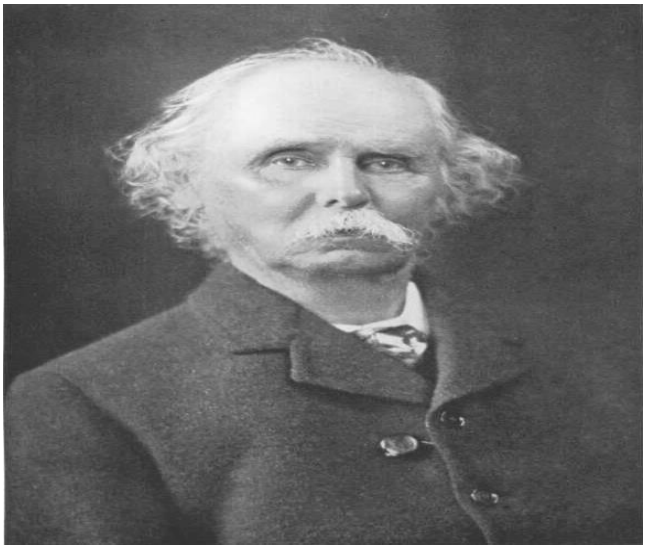

ج. **مدرسة كامبردج:** يعتبر الاقتصادي الإنجليزي "الفريد مارشال" (1842-1924) من أهم رواد هذه المدرسة، حيث جمع بين أفكار التقليديين والحديين، لذلك يطلق على أفكاره بالنيوكلاسيكية، ومن أهم أفكاره:

- **نظرية القيمة:** جمع مارشال في نظريته بين تكلفة السلعة (حسب الكلاسيك) ومنفعتها (حسب الحديين)، فالقيمة تتحدد عنده بالعرض والطلب معا، وقد اهتم بدراسة منحنى الطلب، واستحدث فكرة فائض المستهلك، الذي يحدث نتيجة تناقص المنفعة الحدية مع ثبات سعر السلعة.

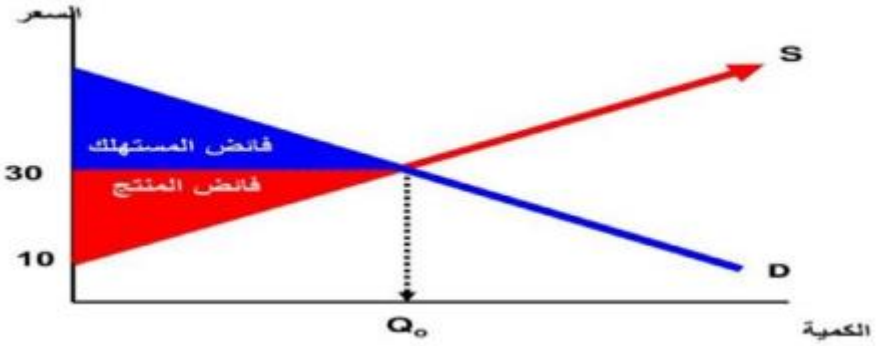

- **فكرة المرونة لبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات:** فطرح مفهوم مرونة الطلب السعرية، والتبادلية، وبذلك تعتبر مقياسا مطلقا ومستقلا عن وحدات القياس لبيان العلاقة بين المتغيرات.
- **نظرية تناقص المنفعة الحدية:** حيث أعطى لها المزيد من الوضوح والانضباط.
- **نظرية النقود:** يرى مارشال أن دور النقود الأساسي هو تحديد المستوى العام للأسعار، وقد استخدم في ذلك معادلة تعتمد على الطلب على النقود، وليس على العرض مثلما كان في نظرية "فيشر".

بشكل عام، يتميز الفكر النيوكلاسيكي بتركيزه على مبادئ السوق الحرة وتفهم الاقتصاد من خلال سلوك الأفراد والمؤسسات، ويؤكد على الدور الحاسم للتخصيص والتجارة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية. هذا النهج يعكس فهمًا أعمق للأسس التاريخية والنظريات الكلاسيكية.

أسئلة تقييمية حول المحور الثامن

1. ماذا تعني لك المصطلحات التالية:

المنفعة الحدية، نظرية الريع، التحليل الحدي، المرونة.

2. ما هي أوجه الاختلاف بين الفكر الكلاسيكي والفكر النيو كلاسيكي؟

3. ما هي المبادئ التي انطلقت منها هذه المدرسة؟

4. اذكر ثلاث مفكرين اقتصاديين في هذه المدرسة.

5. لخص الأفكار الاقتصادية التي كانت سائدة في تلك الفترة.

6. اذكر بدون شرح تيارات الفكر النيوكلاسيكي

المحور التاسع:

الفكر الاقتصادي الكينزي

1. نبذة تاريخية عن حياة جون مينر كينز
2. خصائص التحليل الكينزي

المحور التاسع: الفكر الاقتصادي الكينزي

(1936–1974)

ظهر الفكر الكينزي في مرحلة عرف فيها النظام الاقتصادي الرأسمالي أحّد أزماته (خاصة أزمة 1929)، وتناول هذا الفكر كموضوع للدراسة بصفة عامة كيفية الخروج من الأزمة ومحاولة إيجاد الحلول لظواهر اقتصادية أُعتقد في السابق أنها عابرة مثل ظاهرة البطالة، الكساد، التضخم، وتسعى المدرسة الكينزية إلى إيجاد المسالك للوصول إلى ما يسمى بـ "التوظيف التام" لكل عوامل الإنتاج. إذًا بالنسبة لكينز، فالاقتصاد ليس علم الاختيارات ولكن علم يساعد على تحقيق الرفاهية.

1. نبذة تاريخية عن حياة جون مينر كينز 1883–1946:

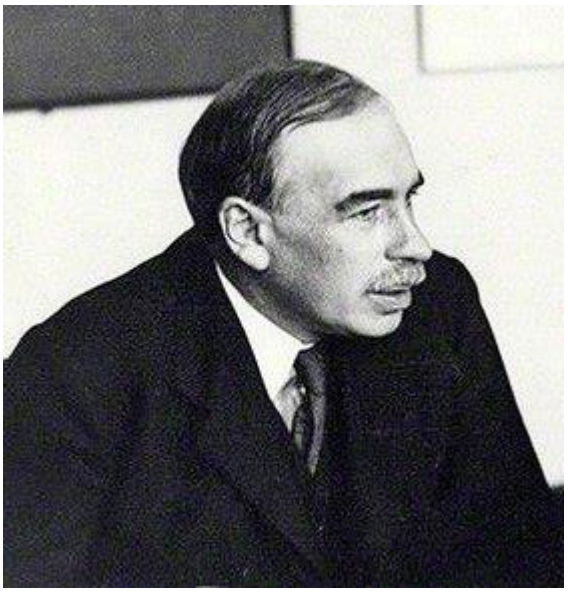

ولد كينز سنة 1883 م، وكانت الإمبراطورية البريطانية في أزهى عصورها، وهو ينحدر من أسرة بورجوازية أقرب الى الأرستقراطية ، كان والده "جون نيفل كينز" أستاذا بجامعة كمبردج، درس المنطق والاقتصاد وشغل منصب مسجل الجامعة، وهى وظيفة إدارية هامة؛ لأنها تتعلق بإدارة أموال الجامعة. له كتاب مشهور في المنهج ونطاق علم الاقتصاد، وقد انغمست أمه "فلورنس أدا " في الحياة العامة ,وشغلت منصب عمدة كمبردج لبعض الوقت.

وفي وسط يقدس العلم والثقافة، كان من الطبيعي أن ينال "كينز" أفضل الفرص المتاحة، فذهب إلى مدرسة "ايتن " المشهورة في تعليم أبناء رجال الدولة والنبلاء وأظهر فيها تميزا واضحا وخاصة في الرياضة .وكان من السهل أن ينتقل الى كامبردج، "كلية الملك حيث ظهرت علامات نبوغه بشكل

واضح. ولم يدرس الاقتصاد في دراسته الجامعية كما يمكن أن نتوقع بل درس الرياضة ,وكتب بحثا في "نظرية الاحتمالات " للحصول على زمالة الجامعة .وبعد تخرجه أقنعه والده بدراسة الاقتصاد ثم تقدم لامتحان في الحكومة البريطانية في وزارة المستعمرات "مكتب الهند في سنة 1905" حيث نجح وكان ترتيبه الثاني [1]. ثم دخل إلى الوظيف العمومي سنة 1907 واشتغل بمكتب في الهند، واستقال بعد 5 سنوات حيث سمحت له هده التجربة من وضع كتيبا يتمحور حول "العملة والمالية في الهند" نشر عام 1913[2]، وهو كتاب اعتبره المؤرخ الاقتصادي شومبيتر أهم ما كتب في قاعدة الذهب. ثم ما لبث أن عاد الى جامعة كامبردج لتدريس الاقتصاد، الامر الذي قام به اعتمادا على كتاب مارشال في المبادئ وإذا كانت "النظرية العامة " من أهم أعمال كينز واشهرها فإنها لم تكن العمل الوحيد له, فقد كان متعدد الاهتمامات والواجب فقد اهتم بالفنون و المسرح , وانشأ مسرح كمبردج حيث أولاه مع زوجته البالرينا الروسية ليديا ليبوكوفا اهتماما كبيرا . كذلك تولى الاشراف على مجلة economic journal واستمر بها حتى عام 1945 فضلا عن أن حياته تعبر عن مدى الحيوية والثراء في شخصيته في تنوعها واستقلالها الفكري.

كذلك ربما كان "كينز" بعد "ريكاردو" هو الاقتصادي الوحيد الذي نجح في أن يكون لنفسه ثروة مالية محترمة من التعامل في البورصة . وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية ومع بدء الحلفاء الاعداد لعالم ما بعد الحرب, وخصوصا العمل على وضع نظام للاقتصاد العالمي ,لعب "كينز" دورا رئسا في الاعداد لمؤتمر بريتن وودز عام 1944م. وكان إنشاء صندوق النقد الدولى توفيقا بين أراء "كينز" من ناحية ، والأمريكي "وايت" من ناحية أخرى، على شكل النظام النقدي الدولى لما بعد الحرب وفي

[1] حازم الببلاوي:" دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي" ط1، دار الشروق، 1995م، ص 128.

[2] جون مينر كينز، النظرية العامة في الاقتصاد ترجمة نهاد رضا، تقديم أحمد هني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1991، ص 8.

عام 1946 م، توفي "كينز" تاركا تراثا فكريا هائلا، ومجالا للجدل حول السياسات لم تغلق حتى الآن[1].

2. خصائص التحليل الكينزي:[2]

- **الخاصية الأولى** لتحليل كينز هي أنه **يركز على الفترة القصيرة**، حيث افترض كينز استقرار السكان وحجم رأس المال والفن الإنتاجي. يُظهر هذا التحليل أهمية الظروف الاقتصادية القصيرة الأمد وكيف تؤثر في السلوك الاقتصادي. يركز على المتغيرات التي تحدث في الفترة القصيرة ويقدم وجهة نظر مختلفة عن النظريات التقليدية التي تأخذ بالاعتبار الفترات الزمنية الأطول.
- **الخاصية الثانية** هي أن تحليل كينز هو **تحليل كلي**، حيث يتعامل مع مؤشرات اقتصادية كبيرة مثل الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي دون النظر في السلوك الفردي. يمكنه مناقشة الأسباب التي تؤثر على الاقتصاد بشكل شامل دون الحاجة إلى تحليل السلوك الفردي للأفراد والشركات.
- **الخاصية الثالثة** هي **التركيز على التحليل النقدي** منذ البداية. كينز يشدد على أهمية النقود وكيف يمكن أن تؤثر على السلوك الاقتصادي. يظهر كيف يمكن أن يؤثر الوهم النقدي على سلوك الأفراد، حيث قد يتم التضليل بواسطة الأمور النقدية مثل تغييرات في الأسعار والأجور.

بشكل عام، تحليل كينز يقدم وجهة نظر مختلفة عن النظريات التقليدية في مجال الاقتصاد، حيث يركز على الفترة القصيرة والعوامل النقدية والمتغيرات الكلية.

[1] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص 133.

[2] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، ط1، 1995، ص133-136.

3. نقد قانون ساي:

لقد رأينا أن نظرية توازن الاقتصاد الكلي الكلاسيكية تستند إلى افتراض أن قانون ساي (أي قانون المنافذ) صحيح ، وأن إجمالي العرض يخلق طلبًا إجماليًا يقابل ويساويه في القيمة. على العكس من ذلك، لم يؤمن كينز بصحة هذا القانون. ليس صحيحًا أن العرض يخلق طلبًا، بل العكس هو الصحيح. فبالنسبة إلى كينز، "الطلب هو الذي يخلق العرض". ينتج المنتجون الكميات التي يعرفون أن لها سوقًا، ومن ثم فإن وجود طلب في السوق هو الذي يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات اللازمة لتلبية هذا الطلب. بالنسبة إلى كينز، كانت نقطة البداية هي إجمالي الطلب، وليس إجمالي العرض. يعتمد التحليل على فحص ظروف الإنتاج الفعلية. إذا توقع المنتج أنه سيكون هناك طلب على سلعته، فسيبدأ في التفكير في إنتاجها.

4. الطلب الكلي الفعال:

الطلب الكلي الفعال هو المبدأ الأساسي لنظرية كينز، وصفه "فعال " يميزه عن مجرد الرغبة في الشراء حيث تكون هذه الرغبة مدعمة بالقدرة على الشراء، أما "كلي " فتميزه عن الطلب الفردي إذ يمثل إنفاق الوحدات الاقتصادية في مجموعها.

و يتحدد الطلب الكلي الفعال بتلاقي منحيي العرض الكلي، والطلب الكلي، حيث أن:

- دالة العرض الكلي أو " دالة ثمن العرض الإجمالي" و هي التي تربط بين كل مستوى من مستويات التشغيل و الحد الأدنى من الإيرادات المتوقعة التي تكفي المنتجين لتشغيل هذا الحجم من العمالة.
- دالة الطلب الكلي هي العلاقة بين مستوى العمالة و الإنفاق الكلي الذي يمثل مجموع الإنفاق الخاص على الاستهلاك، الإنفاق الخاص على الاستثمار و الإنفاق العام (الدولة).

5. التحليل الكينزي للبطالة:

لقد أثرت أزمة الكساد الكبير على جميع المستويات الاقتصادية خاصة مستوى العمالة، إذ حددت نسبة البطالة على إثر هذه الأزمة بحوالي 100 مليون عاطل في مختلف دول العالم وهذا نتيجة لإفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية. و ما زاد الوضع سوءا هو موقف الفكر النيوكلاسيكي الذي اتخذ موقف اللامبالات، واعتبر الوضع عابرا، و أن الوضع سيستقر بطريقة تلقائية، لقد رفض الفكر الكينزي هذا المنطلق، إذ أنه شجع على مبدأ الأخذ بنقابات العمل، وأعدها من الضروريات في النظام الاقتصادي، وأن سبب البطالة ليس هو تعنّت هذه النقابات أو الزياد في الأجور[1].

وفقًا لنظرية كينز، يتعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية تحدث عندما يكون هناك عجز في الإنفاق الاقتصادي بالنسبة للإنتاج المحتمل، حيث تشير نظريته إلى وجود علاقة مباشرة بين الإنفاق الاقتصادي ومستوى البطالة. عندما يكون الإنفاق الاقتصادي أقل من الإنتاج المحتمل (ما يُشار إليه أحيانًا بالناتج المحتمل)، تزيد فرص البطالة. ببساطة، إذا كان هناك طلب قوي على السلع والخدمات، يزيد الإنتاج ويقل معدل البطالة. على العكس، إذا كان هناك تقليل في الإنفاق الاقتصادي، سيزيد مستوى البطالة.

من أجل تفسير البطالة والعجز في الإنفاق الاقتصادي، استند كينز إلى مفهوم القدرة الشرائية للأفراد والحكومة. يعني زيادة الإنفاق الاقتصادي زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يشجع على زيادة الإنتاج وبالتالي تقليل البطالة. لذلك، قد تتطلب سياسات اقتصادية حكومية زيادة الإنفاق عبر استثمارات عامة أو تحفيز القطاع الخاص من أجل تحفيز الاقتصاد وتقليل معدلات البطالة.

[1] رمزي زاكي ، الإقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1978، ص 296.

6. نظرية كينز للطلب على النقود:

يتفق كينز مع اقتصادي نظرية كمية النقود في أن الطلب على النقود ناشئ من الحاجة لها لشراء السلع و الخدمات (دافع المعاملات). ولكنه يختلف معهم في أنه بالإضافة للدافع السابق للطلب على النقود فهناك أيضاً دافعان آخران هما دافع الاحتياط ودافع المضاربة.

- فالطلب على النقود بدافع المعاملات :Transaction Motive يقصد به الاحتفاظ بالنقود في صورتها السائلة للحصول على ما يحتاجه الفرد من سلع وخدمات. وهذا الدافع يتأثر بعدد من العوامل كفترة الإنفاق وأنماط الاستهلاك وغير ذلك، إلا أن الدخل يظل العامل الأهم. يرتبط الطلب على النقود بدافع المعاملات بعلاقة طردية قوية مع الدخل.
- أما الطلب على النقود بدافع الاحتياط :Precautionary Motive فيعني احتفاظ الفرد بالنقود احتياطا وتحسبا لأي طارئ أو ظروف مستقبلية. ويتأثر هذا النوع من الطلب بمدى شعور الفرد بالأمان المادي.
- أما الطلب على النقود بدافع المضاربةSpeculation Motive: فيقوم على أساس أن النقود مخزن للقيمة، فبدلاً من الاحتفاظ بالسلع والخدمات، فإن النظرية الكنزية تقول بأن أمام الفرد اختياران: إما أن يستثمر أمواله في النقود أو في السندات والأصول الأخرى. وهذه الأخيرة هي نقود منخفضة السيولة، وعليه تتأثر بسعر الفائدة. ومن هنا نقول بأن العلاقة بين الطلب على النقود بدافع المضاربة (التفضيل النقدي) وسعر الفائدة علاقة عكسية. إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض قيمة أو سعر السندات فيقبل الناس على شرائها حتى يتسنى لهم بيعها عند ارتفاع ثمنها، وعليه ينخفض التفضيل النقدي، والعكس عند انخفاض سعر الفائدة.

7. الاستهلاك والاستثمار عند كينز:[1]

1. المقصود بالاستهلاك هو ما ينفق على السلع الاستهلاكية. وقد أدخل كينز فكرة دالة الاستهلاك consumption function، حيث يتوقف الاستهلاك حسبه على الدخل، فيزيد بزيادته ولكن بنسبة أقل عن طريق ما أسماه كينز **الميل للاستهلاك prospensity to consume**. وقد ميز كينز بين الميل المتوسط للاستهلاك Average prospensity to consume، وبين الميل الحدي للاستهلاك Marginial. فالميل المتوسط يمثل النسبة بين الاستهلاك والدخل، والميل الحدي يمثل النسبة بين التغيير في الدخل والتغيير المترتب عليه في الاستهلاك. والذي يهم لدى كينز هو أن الميل الحدي موجب وأقل من الواحد الصحيح، ومعنى ذلك أن كل زيادة (تغير) في الدخل يؤدي إلى زيادة مقابلة في الاستهلاك، ولكن بمعدل أقل. ويمكن أن نستخلص مما تقدم دالة للادخار بالقول بأن هناك ميلا موجبا للادخار، بمعنى أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإدخار ولكن بنسبة أكبر.
2. وإذا انتقلنا إلى الاستثمار عند كينز، نجد أنه أولاه أهمية كبرى. وهو ينظر إليه باعتباره إنفاقا يضاف إلى الطلب الإجمالي. ولم يهتم كينز بأثر الاستثمار على زيادة الطاقة الإنتاجية وتراكم رأس المال، فهذه قضايا المدة الطويلة التي أهملها كينز.

وتحدد دالة الاستثمار عند كينز المتغيرات التي يتوقف عليها حجم الاستثمار. وهو يرى أن الاستثمار يتوقف على المقارنة بين أمرين هما: الكفاءة الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة. وفي هذا الإطار لا يختلف كينز عن التقليديين. فلدى الجميع أن الاستثمار يتوقف على المقارنة بين العائد على الاستثمار وتكلفة النقود (سعر الفائدة). وما أدخله كينز هو استخدام طريقة معدل العائد الداخلي internal rate of return أو ما أطلق عليه الكفاءة الحدية

[1] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص141-146.

لرأس المال، والمقصود بذلك هو سعر الخصم الذي يسوي بين تكلفة الاستثمار والقيمة الحالية للإيرادات المتوقعةمن استخدامه.

8. مضاعف الاستثمار:

يمكن تعريف مضاعف الاستثمار Multiplier على أنه الرقم الذي يتضاعف به الدخل نتيجة لزيادة أولية في الاستثمار، فإذا تسبب استثمار قيمته مليون دينار في زيادة مضاعفة في الدخل مقدارها خمسة ملايين دينار، فإن ذلك معناه أن مضاعف الاستثمار يبلغ الرقم ٥ أي زيادة مقدارها مليون دينار في الاستثمار تسببت في زيادة مضاعفة في الدخل أدت إلى تضاعف الدخل خمس مرات عن حجمه الأصلي.

يرتبط هذا المفهوم بالعلاقة بين الاستثمار والناتج القومي، وهو يعبر عن كمية الزيادة في الإنتاج (الناتج القومي) التي تحدث نتيجة زيادة الاستثمار، وفي النظرية الكينزية، يُفترض أن هناك مضاعف يتعلق بزيادة الاستثمار. بمعنى آخر، عندما يحدث زيادة في الاستثمار (سواء من قبل القطاع الحكومي أو القطاع الخاص)، فإن هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة في الإنتاج بمقدار أكبر من قيمة الاستثمار نفسه.

بمعنى أن الاستثمار يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وهذا الإنتاج الإضافي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل في الاقتصاد. عندما يزيد الدخل، يزيد الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي يتم تحفيز المزيد من الإنتاج.

يعتمد المضاعف الاستثماري على عدة عوامل مثل معدل الإنفاق المتعدد ومعدل التوظيف. إذا كان هناك زيادة في الاستثمار أو النفقات الحكومية أو الصادرات، فإن هذا سيؤدي إلى تضاعف الزيادة في الإنتاج والدخل. هذا المفهوم مهم في فهم كيفية تفاعل العوامل الاقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي.

9. الدائرة الاقتصادية عند كينز[1]

إن الدائرة الاقتصادية هي الطريقة الثانية المستخدمة في التحليل الاقتصادي الكلي و ذلك بعد طريقة التوازن العام أو الكلي. إن ما يميز طريقة الدائرة الاقتصادية هو وجود التدفقات النقدية بين مختلف الطبقات أو الأقطاب بشكل منتظم و منسق و هذا في نظام سلمي. و أكثر من ذلك فهي تنطلق من النقد.

لقد حقق كينز ما عجز عنه سابقه كيسناي Quesnay و ماركس Marx واظهر وظيفة الوسطاء الماليون في الدائرة الاقتصادية . وهذا لكونه عزل هذه الطبقة و أعطى لها الأهمية التي تستحقها.

ويمكن تفسير ذلك بتطور النظام الرأسمالي حيث كان في القرن الماضي رأس المال الصناعي هو المسيطر . و بالتالي كان المال الصناعي هو المسيطر . و بالتالي كان من الضروري الاعتناء به أكثر من الأجزاء الأخرى لرأس المال (رأس المال المالي . رأس المال التجاري ....) أما في الثلاثينيات من هذا القرن و إلى يومنا هذا. فقد تطور هذا النظام بحيث أصبح رأس المال المالي هو الشكل المميز لوضعه الحالي.

هكذا عوض أن يتبع كينز تقسيم ماركس لطبقة الرأسمالية إلى منتجين للسلع الاستهلاكية ومنتجين للسلع الاستثمارية، فقد قسم هذه الطبقة إلى الرأسماليين الصناعيين (المنتجين) والرأسماليين الماليين أو ما يعرف بالصيارفة، وأن الطبقة الثالثة عوض أن تحتوي على العمال، جعلها تتكون من كل من المستهلكين أو العائلات.

[1] محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية، ج1، ديوان المطبوعة الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص83-87

10. السياسة النقدية والسياسة المالية عند كينز:

رغم أهمية كينز في إدماج النقود في النظرية الاقتصادية وتأثيره الإيجابي على معالجة البطالة، إلا أنه كان يفضل السياسة المالية على السياسة النقدية لتحقيق الأثر الاقتصادي. وقد ركز كينز على زيادة الإنفاق الحكومي وزيادة الاستثمار العام عن طريق عجز الموانة كوسيلة فعالة لزيادة الطلب الفعال. ترتبط هذه السياسة بخروج الاقتصاد العالمي من الأزمة العالمية في الثلاثينيات. كان هناك مقاومة أولية من قبل رجال الأعمال تجاه فكر كينز بسبب توجيهه لتقييد نشاطهم، ولكن بسرعة انتشرت أفكاره وأثرت في سياسات إدارة الطلب الكلي وزيادة الإنفاق العام. بالإضافة إلى ذلك، انعكس التأثير الكينزي على المستوى العالمي، حيث أدرج ميثاق الأمم المتحدة مادة تشجع على توفير فرص العمل للجميع وتحسين مستوى المعيشة[1].

[1] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص149-150.

أسئلة تقييمية حول المحور التاسع

1. ماذا تعني لك المصطلحات التالية:

التوظيف التام، قانون ساي، الطلب الكلي الفعال، الميل الحدي للاستهلاك.

2. ما هي خصائص التحليل الكينزي؟
3. اشرح التحليل الكينزي للبطالة.
4. حسب كينز، ما هي دوافع الطلب على النقود؟
5. اشرح فكرة مضاعف الاستثمار.
6. وضح السياسة النقدية والمالية عند كينز.

المحور العاشر:

النظريات ما بعد الكينزية

1. **الفكر الاقتصادي للمدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو)**
2. **مدرسة اقتصادات العرض**

المحور العاشر: النظريات ما بعد الكينزية

1. الفكر الاقتصادي للمدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو):

واجهت السياسات والأفكار الكينزية، في أواخر الستينات وخلال السبعينات من القرن الماضي، تحديات كبيرة نتجت عن تصاعد معدلات البطالة والتضخم معًا، مما أدى إلى ظاهرة تعرف فيما بعد بالركود التضخمي. تعثرت النظرية الكينزية في تفسير هذه الظاهرة الجديدة ولم تنجح السياسات الكينزية في معالجتها بفعالية. في هذا السياق، ظهر التحدي الكبير الذي قدمته المدرسة النقدية، والتي نجحت في تقديم حجج قوية لمواجهة النظرية الكينزية. هذا التحول في الرأي بشأن أفكار المدرسة النقدية يعزى إلى تقديمها حججًا قوية من جهة وإلى ضعف أداء الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة خلال السبعينات من جهة أخرى. وقد أفسح هذا الوضع في القبول التدريجي لأفكار جديدة وتجاهل الاقتصاد الكينزي.

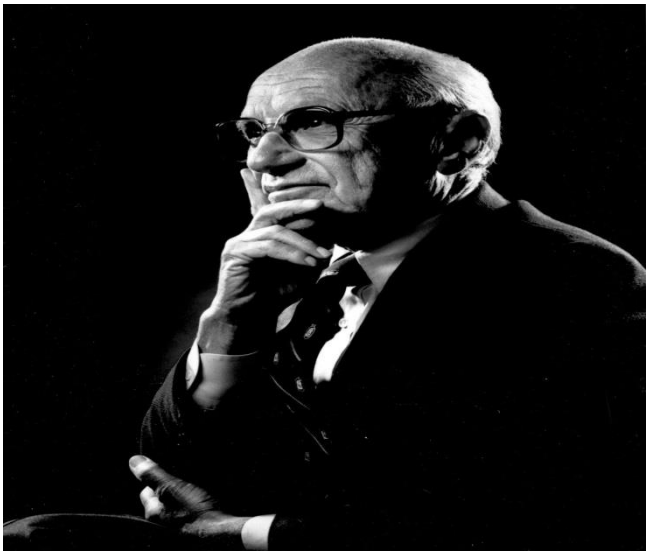

لقد كانت بداية تأسيس المدرسة النقدية للاقتصاد في جامعة شيكاغو عام1960، واشتهرت أكثر بسبب الاقتصادي الليبرالي "ميلتون فريدمان"، والذي يعتبر من أكثر الاقتصاديين المعروفين بآرائهم حول دور النقود في الاقتصاد ، وهذا المفهوم ارتبط بالاقتصاديين الكلاسيك الذين أكدوا على أهمية الحرية الاقتصادية، ويؤكد فريدمان بأن نظام السوق الحر يحمي ليس فقط الحرية الاقتصادية ولكن ايضا الحرية السياسية .

أهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة النقدية:

طرحت هذه المدرسة العديد من الأفكار منذ تأسيسها، ويمكن تقسيمها إلى:[1]

1. الطروحات التقليدية:

- النقود حيادية على المدى الطويل بالنسبة للمتغيرات الحقيقية، كما أن معدل النمو على المدى الطويل مستقل على السياسة النقدية المنتهجة.
- النقد نشيط على المدى القصير بالنسبة للمتغيرات الحقيقية، حيث أن أي زيادة في الكتلة النقدية يمكن أن تخلف حركة توسعية، وأن أي انكماش قوي في الكتلة النقدية يمكن أن يخلف أزمة.
- التضخم هو ظاهرة نقدية حصرية، فأي زيادة في الكتلة النقدية تخلف زيادة نسبية في الأسعار (تناسب بين الزيادة في الكتلة النقدية والأسعار).

2. الطروحات الجديدة:

- معدل البطالة الطبيعي: رغم وجود معدل أجر حقيقي في وضعية التوازن لسوق العمل، إلا أن هناك نسبة بطالة تدعى البطالة الطبيعية، والناتجة عن عدم أمثلية سوق العمل، التغيرات العشوائية لطلبات وعروض العمل....، فمعدل البطالة لا يمكن أن ينخفض بصفة دائمة تحت المعدل الطبيعي، وأن أي سياسة ظرفية تهدف إلى الحد من البطالة لا يمكن أن نجد لها آثار آنية وحالية.
- الدخل الإجمالي الفعال: والذي يتكون من الدخل الدائم (وهو الدخل الطبيعي المنتظر من مختلف عناصر الإنتاج البشرية والمادية)، والدخل المتغير (هو دخل عشوائي مرتبط بالمخاطرة)، فالنسبة لرفاه المجتمع فهو مرتبط فقط بالدخل الدائم.

[1] أمين عويسي، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحالة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، مرجع سابق، ص83-84.

تكمن أهمية السياسة النقدية في مدرسة شيكاغو في أن النظرية النقدية تتوصل إلى تشخيص حالة التضخم على أنها ظاهرة نقدية بحتة، ناتجة عن زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الانتاج، وعليه فالمسؤول على حالة التضخم هو البنك المركزي نتيجة إفراطه في خلق النقود، فهو يتبع سياسة نقدية لا تتصف بالجدارة ولا المهارة الكافيين في الزيادة في الأسعار، وعليه لابد من اتباع وسائل تعد تحت إدارة البنك المركزي وتحت سيطرته كونه المسؤول والمهيمن على الشؤون النقدية.

2. مدرسة اقتصادات العرض:

من أهم رواد هذه المدرسة الاقتصادي "أرثر لافي"، وهو أستاذ بجامعة كاليفورنيا، وحسب هذه المدرسة فإنه ينتج عن الضغط الجبائي تثبيط في العرض، فالأفراد تنقص عندهم الرغبة في زيادة نشاطهم للحصول على مداخيل إضافية بعد فرض الضرائب، ومنه نتيجة لذلك فإن حصيلة الإيرادات الجبائية سوف تنقص[1].

ترتبط هذه المدرسة بتطبيقات السياسة الاقتصادية خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي ريغان ورئيسة الوزراء البريطانية تاتشر. تميزت هذه الفترة بتنفيذ إصلاحات ضريبية شاملة، حيث أقرت الولايات المتحدة أولاً في عام 1986 قانون الإصلاح الضريبي الشهير، بينما قامت بريطانيا تحت قيادة تاتشر بحملة كبيرة للإصلاحات الضريبية في عام 1988. كما أجرت تاتشر حملة شاملة لخصخصة المشاريع العامة في بلادها.

فالأساس النظري لهذه المدرسة الاقتصادية يعكس الاعتقاد بأن الضرائب تلعب دورًا مهمًا في تحديد حجم الإنتاج، ويمكن أن تتسبب في البطالة والتضخم. يرى ممثلو هذه المدرسة أن الضرائب على رأس المال تقلل من حافز الاستثمار، بينما الضرائب على الأفراد تقلل من دوافع العمل. هذه الفكرة الأساسية تمثل رسالة المدرسة النظرية لاقتصاديات جانب العرض.

[1] أمين عويسي، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحالة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، مرجع سابق، ص86.

وفي نظر هذه المدرسة، يُعتبر الدور الأساسي للحكومة هو تقديم الخدمات الأساسية اللازمة لإدارة المجتمع بشكل قانوني ونظامي، بما في ذلك حماية المجتمع من التهديدات الخارجية. ويُعتبر أي نشاط حكومي آخر خارج هذا الإطار مضيعة للوقت والموارد. وقد استخدم الرئيس الأمريكي السياسات المصممة من قبل مدرسة اقتصاديات جانب العرض بدلا من ادارة الطلب وذلك من خلال :

أ. تصميم سياسات تخفيض الضرائب بهدف تحفيز زيادة الاستثمار والادخار.

ب. تشجيع سياسات تحرير نشاط الأعمال من القيود لتحرير الأرباح من التدخل الحكومي.

ومن الناحية النظرية فان مثل هذه البرامج يمكن ان توقف التضخم، ويتولد عنها زيادة كبيرة في معدل النمو. بحيث تزداد ايرادات الحكومة لتعوض عن النقص في الإيرادات المترتبة عن تخفيض الضرائب، لكن الأمور سارت بشكل مختلف، فبدلا من النمو السريع المتوقع حدث انكماش شديد، وبدلا من ان يتحقق توازن في الموازنة العامة سجلت عجزا كبيرا.

أسئلة تقييمية حول المحور العاشر

1. ماذا تعني لك المصطلحات التالية:

الركود التضخمي، ميلتون فريد مان، الدخل الإجمالي الفعال، اقتصاد العرض.

2. ما هي أهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة النقدية؟
3. ما هي فلسفة مدرسة اقتصادات العرض؟
4. ما هي شروط نجاح السياسة الضريبية؟
5. ما هي ظروف نشأة المدرسة النقدية.

ملخص لمدارس الفكر الاقتصادي الوضعي من القرن 15م إلى نهاية القرن 20

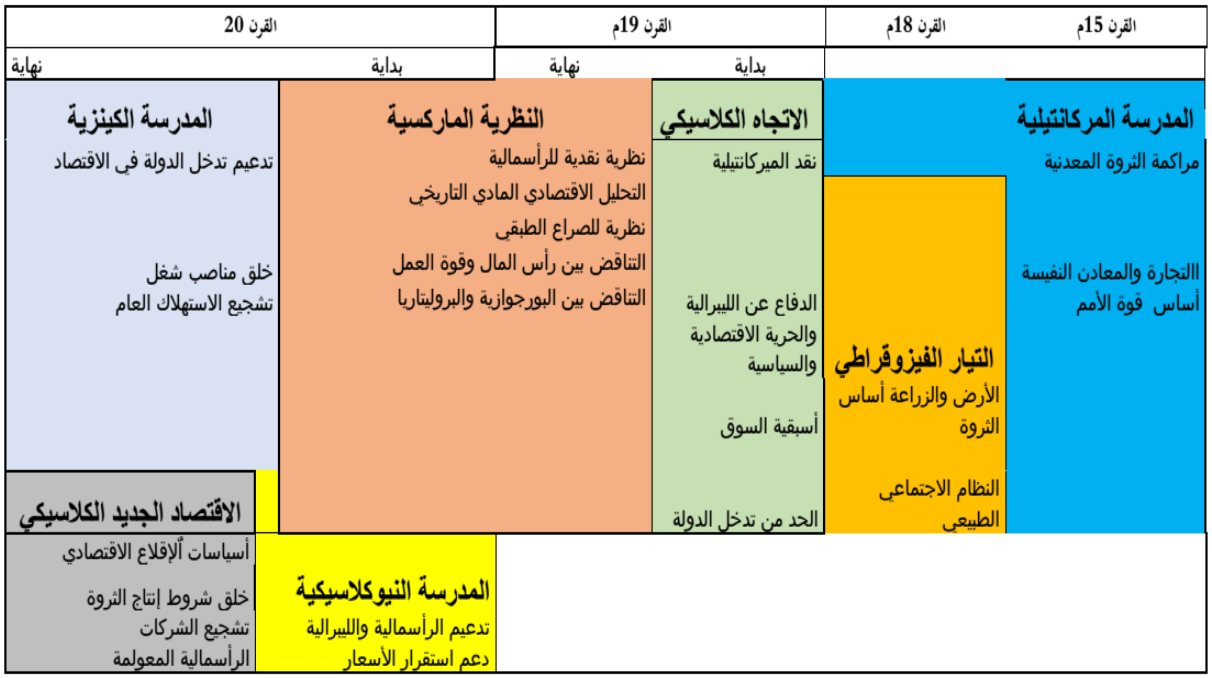

المحور الحادي عشر:

الفكر الاقتصادي الإسلامي

1. البيئة الاقتصادية في المنطقة
2. مصادر الفكر الاقتصادي الإسلامي
3. مبادئ الفكر الاقتصاد الإسلامي
4. الاقتصاد عند المفكرين المسلمين

المحور الحادي عشر: الفكر الاقتصادي الإسلامي

نبين في هذا المحور البيئة والمبادئ والأفكار الاقتصادية المؤثرة والمتأثرة بالنظام الإسلامي، وذلك على النحو التالي:

1. البيئة الاقتصادية في المنطقة:

اعتمد العرب في الجاهلية على التجارة ورحلتي الشتاء والصيف، إلى الشام واليمن، وقد عرفت النقود السلعية في عمليات المقايضة فقد استخدموا القمح والشعير والتمر والملح كنقود سلعية، واستخدموا النقود المعدنية كالدينار الذهبي الرومي والدرهم الفضي الفارسي، كما عرفوا عقودا تمويلية كالمضاربة والمشاركة، وتعاملوا بالربا متأثرين باليهود في شبه الجزيرة العربية[1]، كما مرت الجزيرة العربية كغيرها من مناطق العالم، بمراحل التطور الإنساني ، حيث مجتمع البداوة ، والرق، والتجارة.

وكان الرق عنصراً هاماً من عناصر العمل والإنتاج ، حيث يعمل العبد لحساب سيده، في مقابل أن يحصل على الكفاف لطعامه، وكسوته، وكانت قوة السيد تزداد بزيادة العبيد الذين يمتلكهم بالشراء أو بالأسر في الحروب، وكان العبيد يعملون في الزراعة والتجارة.

ولما جاء الإسلام لم يقر روح العصبية للقبيلة، وشجع بدلاً منها على التعاون والعمل لصالح المجتمع ككل، دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو القرابة، كما تدرج في محاربة الرق، والحد من ظلمه

وقد عرفت الدولة الإسلامية نظاماً اقتصادياً خاصاً يقوم على الاعتراف بحق الفرد في الملكية الخاصة مع جواز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لحماية المصلحة العامة. وقد أخذ هذا النظام أفكاره من التعاليم الدينية، ومصدرها القرآن الكريم والسنة المطهرة، وآراء الفقهاء والفلاسفة المسلمين.

[1] Oweida, Adnan. "الإسلام فجر منذ الإسلامي الاقتصادي الفكر بواكير = Early Islamic Economic Thought Since the Birth of Islam". ATEBE 5 (Haziran 2021), p127-128. https://doi.org/10.51575/atebe.884285

2. مصادر الفكر الاقتصادي الإسلامي:

يستمد الاقتصاد الإسلامي من عدة مصادره أهمها:

1. القرآن الكريم

نزل القرآن الكريم على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفيه كل ما تحتاجه البشرية من هدى ومعرفة ونور، ومن جملة ذلك تنظيم الحياة الاقتصادية في المجتمع. **فالقرآن الكريم** هو المصدر الأول للفكر الاقتصادي منذ عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مرورا بالخلفاء الراشدين وإتباعهم الصالحين. و قد بين الله سبحانه وتعالى في القرآن الخطوط الأساسية للاقتصاد الإسلامي، حيث بين حقائق أساسية في هذا المجال، يمكن أن نذكر من بينها:

- حقيقة بأن الله هو المالك لجميع الموارد الطبيعية في الكون: **ولله ما في السموات وما في الأرض.**
- حقيقية إن الإنسان مستخلف في المال والموارد الطبيعية: **وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه.**
- حقيقة حث الإنسان على العمل لكسب الرزق وتحصيل المعاش: **هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه.**
- حقيقة إقرار الملكية الخاصة وعدم التعدي على حقوق الآخرين: **ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل.**
- حماية حقوق الملكية بعقوبة رادعة: **والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكلا من الله.**
- سن التشريعات التي تحفظ أموال القصر والذين لا يحسنون التصرف في أموالهم: **وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم.**

- حرم الإسلام حبس الأموال عن التداول وحارب ظاهرة الاكتناز: **والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم.**

2. السنة النبوية الشريفة

تعتبر ثاني مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن. و هي حجّة وحجّتها ضرورية، من ضروريات الدين، من جحدها فقد كذب بالدين، وأنكر القرآن الكريم، إذ إننا لم نعرف أن القرآن الكريم هو كتاب الله تعالى، إلا من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإذا لم يكن قوله حجّة، فلا أثر للقرآن إذن.

وإن لم تكن السنة النبوية حجة، فلا معنى لجميع العبادات والأحكام التي جاء تفصيلها من طريق السنة وغيرها من الأحكام التي أمر بها القرآن الكريم، ثم جاءت السنة بتفصيلها ووضع حدودها وشرائطها.

3. الإجماع

عرّف علماء الأصول الإجماع بأنه اتفاق المجتهدين من أمة محمد بعد وفاه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في عصر من العصور على حكم من الأحكام. وإذا خالف واحد من هؤلاء المجتهدين سائرهم لم ينعقد الإجماع.

لقد كان الإجماع في عصر كبار الصحابة ميسورا، أما بعد تفرقهم في البلاد فقد أصبح الإجماع معتذرا عادة، واليوم أصبح الإجماع أكثر تعذرا إذا التزمنا بشروطه التقليدية، ولذلك تم الاتفاق على إنشاء المجامع الفقهية العالمية وهيئات لكبار العلماء لتبني الاجتهاد الجماعي الذي هو أقرب إلى الصواب من الحكم الصادر من الاجتهاد الفري.

الإجماع من أهم المصادر الأصلية للفقه الإسلامي، ويأتي في المرتبة الثالثة بعد القرآن والسنة، ويعده رجال الفقه والقانون مصدراً خصباً لاستنباط الأحكام الشرعية وتطويرها.

3. مبادئ الفكر الاقتصاد الإسلامي:

يقوم الفكر الاقتصادي الإسلامي على ثلاثة أركان رئيسية هي:

1. مبدأ الأشكال المتعددة للملكية:

يؤمن الإسلام بمبدأ الأشكال المتعددة الملكية القائم على أسس وقواعد فكرية معينة وموضوعة ضمن إطار عام من القيم والمفاهيم، حيث ينظر الإسلام للملكية بأنها حق رعاية يتضمن المسئولية وليست سلطاناً.

وقد صنفت الشريعة الإسلامية الملكية إلى ثلاثة أنواع وهي:

- الملكية الخاصة: فقد أقر الإسلام للأفراد حق التملك، حيث قال الله تعالى: "خذ من أموالهم صدقة". واعترف الإسلام بالتفاوت بين الناس في الملكية، كما ذكر القرآن الكريم: "نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات".
- الملكية العامة: حيث أن الإسلام أوجد للجماعة الحق في الانتفاع والمشاركة بعض الثروات الطبيعية والمرافق، مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار".
- ملكية الدولة: إيمانا من الشريعة الإسلامية بأهمية دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منحت الشريعة الإسلامية الدولة الحق في امتلاك الأموال لتقوم بدورها في الحياة الاقتصادية وتقيم العدل الاجتماعي. ويعتبر بيت المال في الدولة الإسلامية مملوكا للدولة وكل موارده ملكا لها باستثناء الزكاة لأن الدولة تقوم بجبايتها وتوزيعها على مستحيقها المحددين في القرآن.

2. مبدأ الحرية الاقتصادية المنظمة:

يمنح الإسلام الأفراد الحرية الاقتصادية في نشاطاتهم التجارية وفق أحكام وضوابط شرعية تنظم تصرفاتهم وعلاقاتهم فيما بينهم، أو بينهم وبين وسائل العمل والإنتاج، وهي على نوعان:

- الضوابط الذاتية: وهو ينبع من أعماق النفس المسلمة، ويستمد رصيده من المحتوى الفكري الناشئ في ظل التربية الإسلامية.
- الضوابط الموضوعية: وهو الذي يفرض على أفراد المجتمع الإسلامي بقوة الشرع مثل تحريم الربا والاحتكار حيث يقوم على أساس المبدأ الشرعي القائل: لا حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة.

3. مبدأ العدالة الاجتماعية:

مبدأ العدالة الاجتماعية يرتكز على نقطتين هما:

- مبدأ التكافل العام: تقع مسئولية التكافل العام على عاتق الأفراد حيث أن المجتمع الإسلامي هو مجتمع متضامن ومتكافل وهناك الكثير من النصوص الشرعية التي تحث على التكافل مثل قوله تعالى: "وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل".كذلك ما أتت به السنة النبوية لدعم مبدأ التكافل العام. حيث قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم:
  - ✓ المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه.
  - ✓ المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا.
  - ✓ مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.
- مبدأ التوازن العام: تقع مسئولية تحقيق التوازن العام على عاتق الدولة. فالدولة مسئولة عن تحقيق حد الكفاية "**المستوى اللائق للمعيشة**" لكافة أفراد المجتمع المسلم سواء

كانوا مسلمين أو معاهدين، والمقصود بحد الكفاية إشباع جميع الحاجات الأساسية لكل فرد يعيش في الدولة الإسلامية سواء كان مسلم أو معاهد والعمل بقدر الإمكان على إشباع الحاجات الكمالية لكل فرد يعيش في الدولة.

وهناك أدلة كثيرة تشير إلى التزام الدولة بتحقيق هذا المبدأ، فالرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان يوصي عمال الزكاة بجمعها من الأغنياء ثم ترد إلى الفقراء، والواقع التاريخي للدولة الإسلامية يدل على أن الدولة كانت تجمع الخراج والجزية وتوزعها على مستحقيها.

4. الاقتصاد عند المفكرين المسلمين:

لقد أسهم المفكرون المسلمون من الرواد الاقتصاديين الأوائل في تأسيس النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث ناقشوا مسائل اقتصادية عديدة، أهمها: الربا، الاحتكار، ضبط الأسواق والاستهلاك...الخ، ومن أشهر العلماء المسلمين الذين تضمنت كتاباتهم إسهامات اقتصادية مهمة:

1. الشيباني:

هو محمد بن الحسن الشيباني الكوفي (131-189هـ/ 748- 804م)، في واسط بالعراق، ثم انتقل إلى الكوفة مع والده، وفي العراق نشأ محمد بن الحسن وترعرع، ثم حفظ القرآن الكريم وتلقى مبادئ تعليمه، وبدأ يختلف إلى حلقة أبي حنيفة في الكوفة، وقد جرى معه ما يدل على نبوغه المبكر وذكائه المتوقد، وانصرف محمد بن الحسن بكليته إلى العلم انصرافًا ملك على جوانب حياته.

نشر أول كتاب يناقش قضايا في الاقتصاد الجزئي بعنوان "كتاب الكسب"، وفيما يلي عرض لأهم أفكاره الاقتصادية:[1]

- الاستهلاك: حيث يربط الشيباني الاستهلاك بمستوى الدخل (الكسب)، وقد قسم الاستهلاك إلى ثلاث مستويات:
  - ✓ مستوى الكفاف أو الضروريات: وإشباعها يعد واجبا شرعيا.
  - ✓ مستوى إشباع الحاجيات.
  - ✓ مستوى التحسينيات أو الكماليات.
- قانون المنفعة المتناقصة: حيث أشار إلى تناقص المنفعة مع زيادة الاستهلاك للسلعة، وذلك في قوله: "..ليكون الطعام الذي عنده إذا تناول، فكل ما كان تناول المتناول أجوع كان لذاته في التناول أكثر"
- الانتاج: قسم الشيباني مصادر الكسب إلى التوظيف، الصناعة، الزراعة والتجارة.
- كذلك أشار الشيباني إلى الترابطات الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية واحتياج الزراع إلى الصناع، كذلك قارن بين الأغنياء والفقراء، وأكد على المبدأ الإسلامي الذي يقضي بأن للفقراء حق في الحصول على حصة من ثروة الأغنياء، وخلص إلى أن كلا من الفقراء والأغنياء يحتاجون إلى بعضهم البعض.

2. ابن خلدون:

هو ولي الدين أبوزيد عبد الرحمان بن محمد بن خلدون الحضرمي ولد بتونس عام[732هـ/1332م], وتوفي بالقاهرة عام

[1] Oweida, Adnan. "الإسلام فجر منذ الإسلامي الاقتصادي الفكر بواكير = Early Islamic Economic Thought Since the Birth of Islam". ATEBE 5 (Haziran 2021), p130-131. https://doi.org/10.51575/atebe.884285

[808هـ/1406م]. ينتمي إلى عائلة عربية عريقة, نزح أجداده من حضر موت وأقاموا بالأندلس ثم نزحوا منها مع النازحين واستقرا بتونس مكرمين موقرين، اهم من المال ومن الجاه والمركز والسلطة ماقل أن يتاح لعائلة أخرى معاصرة، بالإضافة إلى تمتعها بالشهرة العلمية الواسعة. درس بجامعة الزيتونة الفقه وعلوم اللغة والفلسفة والرياضة والفلك والطب ومن أشهر أساتذته العلامة الآلي الذي قال عنه ابن خلدون إنه شيخ العلوم العقلية.[1]

عاش ابن خلدون في القرن 14م وبداية القرن 15م وتعد هذه الفترة من جهة نظر أوروبا بداية لعصر النهضة، ومن جهة نظر العالم الإسلامي تعد من عصور الإضمحلال. فمن الناحية الاقتصادية نجد أن الاقتصاد القائم هو اقتصاد زراعي ورعوي ومعهما شكل لابأس به من قطاع التجارة الخارجية إضافة إلى تواجد بعض الصناعات والحرف اليدوية[2].

ضمن ابن خلدون أفكاره في كتاب "مقدمة ابن خلدون"، حيث أراد أن يبين كيفية دراسة التاريخ والعوامل التي تؤدي إلى سير الأحداث والعلاقة بين مختلف الوقائع والأحداث، ويمكن عرض أهم الأفكار الاقتصادية لابن خلدون كما يلي:

- **العرض والطلب والسعر:**

نعلم أن هناك علاقة تبادلية بين العرض والطلب والسعر، فكما أن السعر يؤثر في كل من العرض والطلب فكذلك العرض والطلب يؤثران في السعر، وقد تعرض ابن خلدون إلى قانون العرض والطلب وعلاقته بالسعر وهذا قبل الفكر الوضعي بقرون على يد مالتس في القرن19.

[1] أحمد صبحي منصور، مقدمة ابن خلدون دراسة أصولية تاريخية، دار الأمين للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 1998م.

[2] شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر والتوزيع، 1993م، ص 17-18.

➢ نموذج السوق عند ابن خلدون:[1]

يحبذ ابن خلدون حرية السوق مع تواجد أكبر قدر ممكن من عناصر المنافسة فيها، ويرى أنه من الخطأ تدخل الدولة في السوق كمتعامل (بائعة أو مشتريه) ويظهر ذلك في:

- ✓ **الاحتكار وخاصة في ميدان التجارة (الدولة أو التجار)**: وبحكم الدولة صاحبة رأس المال الكثير تصدر قرارات إدارية على الأسواق بتحديد الأسعار وإكراههم بالبيع بأرخص الأثمان ، ثم هي تفرضها بأرفع الأثمان على وجه الغضب والإكراه ، ويفسر ابن خلدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على أنه وسيلة انعدام توازن بين الدولة والمواطن .
- ✓ **قلة الضرائب تؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي** : يرى ابن خلدون أن قلة الضرائب تدفع عجلة التطور وانتعاش العمران ، ومضاعفة دخل الدولة وفي الأخير ثروة المجتمع ، وإن إرهاق الأفراد بالضرائب يشجع الأفراد على التهرب منها وعليه ينتج الركود الاقتصادي .

ومع هذه الأهمية التي أناطها بجهاز السوق إلا انه رأى في بعض الحالات أنه لا مفر من تدخل الدولة وتوليها إيجاد بعض السلع والخدمات , ومن ذلك الهياكل الأساسية مثل تشييد المدن.

➢ وظائف النقود عند ابن خلدون:[2]

أ. النقود مقياس للأثمان حسب قوله :" إنّ الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول ".

ب. أن النقود أداة للادخار لقوله :" وهما الذخيرة ".

ج. تعتبر النقود وسيط للتبادل والاقتناء . يقول ابن خلدون :" هما القنية لأهل العالم في الغالب " ويقول :" هما أصل المكاسب والقنية والذخيرة "

---

[1] عبد الحق حميش، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد 13، العدد 2، محرم 1427، مؤتمر الاسهامات الاقتصادية لابن خلدون، مدريد، 3-5 نوفمبر 2006م، ص 83-90.

[2] سيد شوربجي عبد المولى، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الأسعار والنقود دراسة تحليلية، إدارة الثقافة والنشر، السعودية، 1989م، ص57.

أما النقود كمخزن للقيمة فإن الذهب والفضة هما المعدنان الرئيسيان اللذان يمكن استخدامهما كنقود لأن قيمتهما ثابتة لا تتقلب مع تقلبات الأسواق.

- **أهمية تقسيم العمل عند ابن خلدون:**

يرى ابن خلدون أن ثروة الأمم تكمن في ما تنتجه الصنائع والحرف، وتتمثل طرق اكتساب هذه المنتجات أو الأموال، أو مظاهر النشاط الاقتصادي، أو ما يسميه "وجوه المعاش"، في الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والفلاحة والصناعة، ويقوم النشاط الاقتصادي على فكرة تقسيم العمل، حيث يؤكد أن تقسيم العمل بين الأفراد يؤدي بالضرورة إلى زيادة مردوديته.

- **قيمة النقود (العلاقة بين النقود والأسعار):**[1]

سبق ابن خلدون أصحاب النظريات النقدية التقليدية والحديثة في التأكيد على أهمية ثبات قيمة النقود، لأن قيمة النقود تتحرك في عكس اتجاه تحركات الأسعار بالنسبة للسلع والخدمات فارتفاع مستوى الأسعار يعني هبوط قيمة النقود أو سعرها والعكس صحيح.

ولقد كان للتحليل الاقتصادي للأسعار عند ابن خلدون الأثر الكبير في توضيح أهمية استقرار الأسعار، وقد تضمن التحليل دراسة الآثار والنتائج المترتبة على تغير الأسعار بالنسبة للفرد والمجتمع، والتركيز على أهم الأدوات التي تحقق الثبات النسبي في القدرة الشرائية للنقود، والمتمثلة في تنظيم المعروض النقدي وعدم استخدام النقود في التلاعب بالأسعار، واتباع سياسة مالية للدولة تقوم على تساوي الإيرادات مع النفقات واتباع سياسة سعرية لا تؤثر في قيمة النقود، ودورا الدولة في مراقبة وتوجيه النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع المنتجين على الإنتاج.

[1] سيد شوربجي عبد المولى، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الأسعار والنقود دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص 59-60.

3. الماوردي:

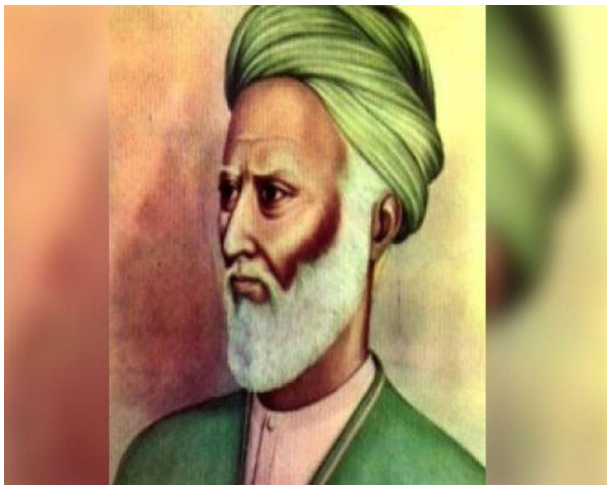

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، لقب بالماوردي نسبة إلى بيع الماورد. ولد سنة 450 هـ له مؤلفات كثيرة لم يزل الباحثون يكتبون منها وعنها له مصنفات كثيرة من اشهرها: الأحكام السلطانية، وقوانين الوزارة وسياسة الملك.

تحتل أفكار ألما وردي أهمية اقتصادية كبيرة مقارنة مع الفكر الاقتصادي الوضعي، ويمكننا عرضها فيما يلي:[1]

- يُشير الماوردي إلى أهمية ملكية الأرض في فكر الاقتصادي الإسلامي، حيث تُعتبر الأرض عنصرًا إنتاجيًا رئيسيًا بسبب أهميتها الاقتصادية الكبيرة.
- دور العائد على الأرض (الخراج) وكيف شكل جزءًا مهمًا من الفكر الاقتصادي للماوردي، بما في ذلك المشروعية ومن يحق له هذا العائد.
- يُسلط الضوء على علاقة مفهوم الخراج بنظرية العمل في القيمة وكيف يتجاوز ذلك المفهوم النماذج الكلاسيكية السائدة في الاقتصاد.
- مرونة الفكر الاقتصادي للماوردي في معالجة قضايا العدالة التوزيعية واستخدام أدوات ضريبية وغيرها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

[1] صبحي فندي الكبيسي، الفكر الاقتصادي للماوردي من خلال الأحكام السلطانية، مجلة دراسات اقتصادية، حضر موت للدراسات والأبحاث، جامعة حضر موت للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 02، العدد02، 2002، ص112-114.

- يتعامل مع عدة مواضيع اقتصادية، بما في ذلك الازدواج الضريبي وتأثير الخراج على الأسعار، ويُظهر كيفية تقدم الماوردي في هذه المسائل مقارنة ببعض الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية.
- يُشير إلى أهمية تحليل الأوضاع المالية والمالية المعاصرة وكيف يمكن استخدامها في تنظيم السوق وتحقيق الأهداف الاقتصادية.
- يُبرز مرونة النظام المالي الإسلامي ودوره في إدارة السوق بما يتفق مع القواعد الشرعية والاجتماعية.
- تأثير عوامل متعددة على الريع الفرقي وكيف يمكن استخدام هذا التحليل لفهم الاقتصاد بشكل أفضل.
- أهمية المرونة في الإيرادات العامة للدولة وكيف يمكن تطبيقها على أهداف مختلفة، بما في ذلك تحقيق العدالة التوزيعية.
- دور الحسبة في إدارة السوق الإسلامية وكيف يُمكن استخدامها كأداة لتصحيح الممارسات غير الصحيحة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يتفق مع القواعد الشرعية.

4. الدمشقي:

أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي-1364) (1442 أحد علماء القرن السادس الهجري في طرابلس الشام، عاش أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي. وهو من أبرز من عالج القضايا الاقتصادية بين المفكرين المسلمين والعرب الذين عاصروه، وعني بالشأن الاقتصادي كشأن مستقل قائم

بذاته.

تميز الدمشقي بتطوير أفكار اقتصادية مرتبطة بنظريته المالية والاقتصادية. من أهم أفكاره الاقتصادية:

- **مفهوم الخراج**: نشر الدمشقي أفكارًا حول مفهوم الخراج (العائد على الأرض) ودوره في الاقتصاد. وقد دافع عن توجيه هذا العائد إلى الخزانة العامة لتمويل احتياجات الدولة وتحقيق العدالة التوزيعية.
- **الزكاة والضرائب**: أيضًا قدم الدمشقي آراءً حول دور الزكاة والضرائب في تمويل الإنفاق الحكومي وتوزيع الثروة. وأشار إلى أن هذه الوسائل المالية يجب أن تكون وفقًا للقواعد الشرعية والعدالة.
- **الموارد الاقتصادية**: ناقش الدمشقي أيضًا كيفية إدارة الموارد الاقتصادية والاستفادة منها بشكل مستدام.

تأثرت أفكار الدمشقي بالتقاليد الإسلامية والفلسفة اليونانية. يعد واحدًا من الفلاسفة الإسلاميين المهمين في مجال الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.

5. المقريزي:

أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقريزي، مؤرخ مسلم ولد وتوفي في القاهرة (764 . 845 هـ) (1364 - 1442م)، تميز الفكر الاقتصادي عند ا لمقريزي بالروح العلمية، ويعتمد على الأسس المادية في مناقشته وطرحه للقضايا، فهو يأخذ بمبدأ السببية،

ويتنكر لمبدأ القدرية. (فالأمور كلها، قلها وجلها، إذا عُرفت أسبابها، سهل على الخبير إصلاحها. (فالمجاعات وأمثالها، ليست شيئاً مفروضاً على الإنسان من عل، ينزل بأمر، ويرتفع بأمر، كما أنها ليست ناجمة عن جهل الطبيعة وعماها، دون أن يكون للإنسان بها دور بل هي ظاهرات مادية اجتماعية، لم تلازم البشر دائماً، ولكنها تقع آناً، وتنقطع آناً آخر، تقع عندما تجتمع أسبابها ودواعيها، وتنقطع عندما تنتهي تلك المسببات والدواعي، أن كل شيء خاضع للتطور، يولد وينمو ويموت.

من أهم الأفكار الاقتصادية التي قدمها المقريزي:

- العدالة الاقتصادية: أكد المقريزي على أهمية تحقيق العدالة الاقتصادية في المجتمع. يروى أنه دعا إلى توزيع الثروة بشكل منصف وأن المسلمين يجب أن يعملوا على مساعدة الفقراء والمحتاجين.
- الزكاة: قام المقريزي بالتأكيد على أهمية دفع الزكاة والتصدق كوسيلة لتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع. شجع على جمع الزكاة واستخدامها لدعم الفقراء والمحتاجين.
- العمل والإنتاج: ناقش المقريزي مسألة العمل والإنتاج في المجتمع الإسلامي. شجع على تعزيز الإنتاجية واستغلال الموارد بشكل جيد.
- تنظيم السوق: أشار إلى أهمية تنظيم الأسواق ومراقبة الأسعار لمنع الاحتكار والغش في الأعمال التجارية.
- التوجيه الحكومي: أشار إلى دور الحكومة في التنظيم والإشراف على الشؤون الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الثروة وضمان العدالة الاقتصادية.

من خلال أعماله الاجتماعية والفكرية، حاول المقريزي تعزيز القيم الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الإسلامي وتحقيق التوازن بين الثروة والفقراء. ترك تأثيرًا كبيرًا في الفكر الاقتصادي والاجتماعي للعصور الوسطى وما بعدها.

أسئلة تقييمية حول المحور الحادي عشر

.

1. ما هي مصادر الفكر الاقتصادي الإسلامي؟
2. ما هي مبادئ الفكر الاقتصادي الإسلامي؟
3. اشرح نموذج السوق عند ابن خلدون.
4. لخص الأفكار الاقتصادية للماوردي.
5. ما هي الأفكار الاقتصادية التي جاء بها الدمشقي.

خاتمة:

حاولنا في هذه المطبوعة تقديم نظرة شاملة على تاريخ الفكر الاقتصادي والتركز على مفكرين رئيسيين ومساهماتهم النظرية. حيث يمكن أن تشمل هذه المساهمات مواضيع مثل:

- **أصل القيمة:** كيف تتكون قيمة المنتجات والخدمات؟
- **مفهوم المنفعة:** كيف يتخذ الأفراد قرارات استهلاكية بناءً على الفائدة الشخصية؟
- **مفهوم التوازن الاقتصادي:** كيف يتحقق التوازن بين العرض والطلب في الاقتصاد؟
- **دراسة السلوك العقلاني:** كيف يتصرف الأفراد بناءً على الاعتبارات العقلانية؟
- **مفهوم المؤسسة والمعتقد:** كيف تؤثر المؤسسات والقيم الثقافية على الاقتصاد؟
- **العادة:** كيف يتأثر الاقتصاد بالعادات والتقاليد؟

فالمطبوعة تقدم للقارئ فهمًا شاملاً لتطور الفكر الاقتصادي منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض حتى يومنا هذا. وتظهر كيف تشكلت هذه الأفكار استجابةً للتحديات والمشاكل الاقتصادية التي واجهها الإنسان على مر العصور. هذا التحليل التاريخي لتطور الفكر الاقتصادي يمكن أن يكون مفيدًا في توجيه البحث النظري الحالي وفهم القضايا الاقتصادية المعاصرة.

ففي مرحلة التطور الاقتصادي، تطرح الأحداث الاقتصادية تحديات متنوعة ومشاكل معينة. يتفاعل المفكرون الاقتصاديون مع هذه الأحداث ويبحثون عن حلول لها باستخدام أفكار نظرية. على سبيل المثال، خلال فترات الكساد الاقتصادي، تركز الأفكار الاقتصادية على موضوعات مثل البطالة والتضخم، ويحاول المفكرون تقديم أسس نظرية لفهم هذه الظواهر ومعالجتها.

كما يساعد تاريخ الفكر الاقتصادي في توجيه البحث النظري الحالي: فهو يوفر للباحثين نظرة شاملة على كيفية تطور الأفكار الاقتصادية على مر العصور. هذا يمكن أن يكون مفيدًا في توجيه البحث الحديث وفهم القضايا الاقتصادية المعاصرة من منظور تاريخي.

أيضا يوفر تاريخ الفكر الاقتصادي سياقًا لفهم النظريات الاقتصادية الحالية. عندما نعرف كيف ولماذا نشأت النظريات الاقتصادية الحديثة، نستطيع أن نقيم مدى ملائمتها لحل المشكلات

الاقتصادية اليوم، ويوفر لنا فهمًا للجذور الاقتصادية للتفكير الحديث: تتأثر الأفكار الاقتصادية الحديثة بالتقاليد والأفكار السابقة، فمن خلال فهم تاريخ الفكر الاقتصادي، يمكننا تتبع الجذور والمراجع التي تأثرت بها النظريات الحالية.

هذه النقاط تلخص ما تغطيه المطبوعة وكيف يمكن لقراءها أن يستفيدوا من الفهم العميق لتاريخ الفكر الاقتصادي في التحليل النظري وفهم القضايا الاقتصادية الحالية.

ملخص يوضح أبرز المفكريين الاقتصاديين بدء من الكلاسيك إلى ما بعد الكينزية[1]

1. **الكلاسيك:**

- آدم سميث، كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم (1776)"، أهم أفكاره:
  - ✓ اليد الخفية: كل شخص، من خلال سعيه إلى تلبية مصلحته الخاصة، يساهم في الواقع في المصلحة العامة.
  - ✓ المزايا المطلقة: أول من فكر في التقسيم الدولي للعمل، حيث يجب على كل دولة أن تتخصص في الإنتاج حيث تتمتع بميزة مطلقة على الدول الأخرى.
  - ✓ يميز ثلاثة أشكال للقيمة: العمل والاستخدام والتبادل.
- ديفيد ريكاردو، مقال عن تأثير انخفاض أسعار القمح (1815)، أهم أفكاره:
  - ✓ نظرية تناقص العائدات: مع زيادة السكان، تنخفض العائدات، وفكرة ندرة الأراضي والإيجار.
  - ✓ المزايا النسبية: حيث تعتمد نظرية سميث على أنه يجب على الدولة أن تتخصص في الإنتاج الذي يكون فيه الأكثر إنتاجية مقارنة بإنتاجاته الأخرى.
  - ✓ على عكس سميث، فهو يقترح نظرية للقيمة تتمحور حول قيمة العمل، حيث أن العمل، حسب رأيه، هو العامل الحقيقي الوحيد للثروة.
- جان باتيست ساي، رسالة في الاقتصاد السياسي (1803)، أهم أفكاره:
  - ✓ قانون المنافذ: العرض يخلق الطلب الخاص به. في الواقع، لا يمكن أن تحدث أزمة دائمة.
- توماس مالتوس، مقال عن مبدأ السكان (1798)، أهم أفكاره:
  - ✓ لاحظ عدم التناسب بين التقدم الحسابي للكفاف والتقدم الهندسي للسكان، وهو عدم تناسب ينبغي، حسب رأيه، أن يؤدي إلى مجاعة كبيرة.

يتفق الكلاسيك أيضًا على عدة نقاط:

[1] تم إعدادها بالاعتماد على: https://major-prepa.com/economie/chapitre-1-histoire-pensee-economique/

- الادخار مصدر النمو الاقتصادي.
- هناك حالة مستقرة (أي اقتصاد تكون أنشطته مستقرة نسبيا، وبالتالي لا تعزز النمو ولا الإنتاجية).
- المال محايد، فهو يشكل وسيطا بسيطا للتبادلات.

2. كارل ماركس:

- مؤلفاته: البيان الشيوعي (1848) ورأس المال (نُشر بين عامي 1867 و1894).
- فكرته الرئيسية هي أن النظام الرأسمالي غير متكافئ وغير عادل في الأساس. بل والأكثر من ذلك، أنه

يوضح أن التاريخ نفسه لم يكن دائمًا أكثر من مجرد سلسلة من أنماط الإنتاج التي تتميز بعدم المساواة والفصل العميق بين الطبقة المهيمنة والطبقة الخاضعة للسيطرة. وهكذا، تبعت الشيوعية البدائية والإقطاعية والنظام الرأسمالي بعضها البعض.

- أفكاره الأساسية:

✓ استغلال العمال: لا يحصل العامل إلا على جزء بسيط من القيمة التي يخلقها، بينما يأخذ المالك الباقي على شكل قيمة مضافة.

✓ الجيش الاحتياطي وإفقار الجماهير: يعتمد الرأسماليون على "جيش" من العاطلين عن العمل لإبقاء الأجور عند أدنى مستوى ممكن. ومع ذلك، فإنهم بذلك يبطئون الطلب.

✓ الاتجاه التنازلي في معدل الربح: يحقق الرأسمالي الربح فقط من رأس المال المتغير (أي فاتورة الأجور). ومع ذلك، يميل النظام الرأسمالي إلى استبدال رأس المال المتغير برأس المال الثابت، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الأرباح.

3. النيوكلاسيك:

- يهدف الفكر النيوكلاسيكي، الذي يتميز بمقاربته الحدية، إلى جعل الاقتصاد علمًا مثل العلوم الأخرى، من خلال إنشاء قوانين ومبادئ في الواقع يمكن أن تكون حقائق واقعية. لذلك، عمل مؤلفو الفكر الكلاسيكي الجديد بشكل خاص على عمل الأسواق، والمنافسة، وسلوك المستهلك والمنتج، وحتى توازن السوق. ولدت هذه الحركة في نهاية القرن التاسع عشر.
- نميز بشكل عام بين ثلاث مدارس رئيسية:
  - ✓ مدرسة لوزان (والراس، باريتو)
  - ✓ مدرسة فيينا (منجر، شومبيتر، هايك)
  - ✓ مدرسة كامبريدج (جيفونز، مارشال)

4. الفكر الكينزي:

- المؤلف الرئيسي لكينز: النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال (1936)
- يمثل كينز قطيعة عميقة مع التفكير الكلاسيكي والنيوكلاسيكي. ويقدم نهجه في التعامل مع الاقتصاد تحليلاً يعتمد على المدى القصير ويشهد على أن السوق لا ينظم نفسه (كما يقول الكلاسيكيون)، ولكن على العكس من ذلك، فإن تدخل الدولة ضروري.
- أفكاره الأساسية:

✓ الطلب المتوقع: يتخذ رواد الأعمال قراراتهم الاستثمارية بناءً على الطلب الأسري المتوقع. ووفقا له، فإن الطلب هو الذي يحدد، من خلال الاستهلاك، الإنتاج، وبالتالي النمو، والعمالة، وما إلى ذلك.

- ✓ وفي الواقع، فإن أزمة الثلاثينيات هي في نظره أزمة طلب، وليست أزمة عرض كما يؤكد النيوكلاسيك.
- ✓ البطالة غير الطوعية: في مواجهة نظرية البطالة الطوعية للكلاسيكيين الجدد، يدافع كينز عن فكرة أن البطالة غير طوعية، لأن أصحاب العمل لا يوظفون بسبب انخفاض الطلب المتوقع، وليس لأن الأجور الحقيقية مرتفعة للغاية.
- ✓ المال لديه وظيفة مخزن للقيمة: في عالم غير مؤكد، يوفر المال الحماية ضد المخاطر.
- ✓ مضاعف الاستثمار العام: الاستثمارات العامة تتالي الدخل القومي.

5. الأفكار ما بعد الكينزية:

- لافر: الضرائب لها تأثير مثبط. وبعيداً عن مستوى معين من الاستقطاعات الإجبارية، فإن الضرائب تعمل على نحو متناقض على خفض الإيرادات الضريبية.
- ستيجلر: يؤيد تحرير الاقتصاد، لأنه سيكون أكثر فعالية في تحقيق أهداف التنظيم وبتكلفة أقل على المجتمع.
- فريدمان:

- ✓ العملة نشطة. ولتجنب الاختلالات في الاقتصاد الكلي، يجب أن يتطابق نمو المعروض النقدي مع النمو الاقتصادي. وهو بالتالي يعارض السياسات النقدية التوسعية التي يدعو إليها الكينزيون.
- ✓ منحنى فيليبس لا يعمل إلا على المدى القصير، ولكن ليس على المدى الطويل، لأن الوكلاء الاقتصاديين يدركون في النهاية خسارتهم لقدرتهم الشرائية. وعادت البطالة، التي انخفضت بسبب التضخم، إلى نفس المستوى بعد تسريح العمال، وذلك دون انخفاض التضخم. وعلى المدى الطويل، يتم إبطال منحنى فيليبس بسبب التوقعات التكيفية للعوامل الاقتصادية.
- ✓ مفهوم التوقعات العقلانية: فالأفراد لا يصبحون أبداً ضحايا للوهم النقدي، وهذا يعني أن منحنى فيليبس لا ينجح في الأمد القريب أو الأمد الطويل.

- بارو: التحفيز العام غير فعّال، لأن الأسر تتوقع زيادة في الضرائب في المستقبل فتلجأ إلى الادخار، في حين يعمل التحفيز على وجه التحديد على تعزيز الاستهلاك. وهذا ما يسمى معادلة ريكاردو بارو.
- كيدلاند وبريسكوت (القواعد وليس التقدير، عدم اتساق الخطط المثلى، 1977): يتعين علينا أن نمنح البنك المركزي أهدافه التي يجب احترامها من خلال سياسة القواعد بدلاً من السماح له باتباع سياسة تقديرية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، ط1، 1995.
2. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر، الأردن، 2013.
3. درفوف محمد، الأشكال الأسرية –مقاربة نسقية مفاهيمية–، مجلة الحوار الثقافي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 03، العدد 02، الصادر في 15 سبتمبر 2014.
4. عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.
5. أمين عويسي، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحالة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، 2016، ص60، نقلا عن: خلف فليح حسين، النظم الاقتصادية الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام، دار جدار الكتاب العربي، ط1، عمان، 2008.
6. نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، مقرر دراسي، كلية الآداب، جامعة بنها، مصر.
7. صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1978.
8. عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
9. خالد سعد زغلول، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001.
10. زينب صالح الأحوش، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، كتب عربية، 2007.
11. موقع جامع الكتب الإسلامية، محاضرات في الاقتصاد السياسي، الرابط: https://ketabonline.com/ar/books/105635/read?page=17&part=1#p-105635-17-7
12. قويدر عياش، الهاشمي بعاج، الاقتصاد الإسلامي أصالة في المنهج أم أسلمة للأنظمة الاقتصادية الوضعية، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد02، جوان 2013.
13. خالد سعد زغلول، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001.
14. جون مينر كينز، النظرية العامة في الاقتصاد ترجمة نهاد رضا، تقديم أحمد هني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1991.

15. رمزي زاكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1978.

16. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ج1، ديوان المطبوعة الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص83-87

17. " Oweida, Adnan. الإسلام فجر منذ الإسلامي الاقتصادي الفكر بواكير = Early Birth of Islam". ATEBE 5 Islamic Economic Thought Since the (Haziran 2021), https://doi.org/10.51575/atebe.884285

18. أحمد صبحي منصور، مقدمة ابن خلدون دراسة أصولية تاريخية، دار الأمين للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 1998م.

19. شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر والتوزيع، 1993م.

20. عبد الحق حميش، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد 13، العدد 2، محرم 1427، مؤتمر الاسهامات الاقتصادية لابن خلدون، مدريد، 3-5 نوفمبر 2006م.

21. سيد شوربجي عبد المولى، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الأسعار والنقود دراسة تحليلية، إدارة الثقافة والنشر، السعودية، 1989م.

22. صبحي فندي الكبيسي، الفكر الاقتصادي للماوردي من خلال الأحكام السلطانية، مجلة دراسات اقتصادية، حضر موت للدراسات والأبحاث، جامعة حضر موت للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 02، العدد02، 2002.

23. https://major-prepa.com/economie/chapitre-1-histoire-pensee-economique/

فهرس الموضوعات

مدخل.....ص02

المحور الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة.....ص12

1. **الفكر الاقتصادي في العصور القديمة.....ص13**
   - أ. **النظام البدائي.....ص13**
   - ب. **النظام العشيري.....ص14**
2. **الفكر الاقتصادي في النظام العبودي.....ص16**
   - أ. **الفكر الاقتصادي لأفلاطون.....ص17**
   - ب. **الفكر الاقتصادي لأرسطو.....ص19**

أسئلة تقييمية حول المحور الأول.....ص21

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصر الوسيط في أوروبا....ص22

1. **الفكر الاقتصادي الغربي في العصور الوسطى.....ص23**
2. **مظاهر انحلال النظام الاقطاعي.....ص25**

أسئلة تقييمية حول المحور الثاني.....ص26

المحور الثالث: الفكر الاقتصادي في مرحلة الانتقال.....ص27

1. **مدرسة التجاريين.....ص29**
2. **مدرسة الطبيعيين.....ص36**

أسئلة تقييمية حول المحور الثالث.....ص41

المحور الرابع: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.....ص42

1. **التطور الاقتصادي والفكري الممهد لنشأة الرأسمالية الصناعية.....ص44**

2. الأفكار الاقتصادية عند الكلاسيك.....ص45

أسئلة تقييمية حول المحور الرابع.....ص56

المحور الخامس: الفكر الرأسمالي ومراحله.....ص57

1. ماهية النظام الرأسمالي.....ص58
2. خصائص النظام الرأسمالي.....ص59
3. سلبيات النظام الرأسمالي.....ص62

أسئلة تقييمية حول المحور الخامس.....ص64

المحور السادس: الفكر الاقتصادي الاشتراكي، الفكر الماركسي.....ص65

1. ماهية الاشتراكية.....ص66
2. خصائص النظام الاشتراكي.....ص66
3. الفكر الاقتصادي الاشتراكي.....ص68

أسئلة تقييمية حول المحور السادس.....ص71

المحور السابع: فكر المدرسة التاريخية في ألمانيا.....ص72

1. أهم رواد المدرسة التاريخية.....ص73
2. الأفكار الاقتصادية لهذه المدرسة.....ص74
3. الانتقادات الموجهة لهذه المدرسة.....ص75

أسئلة تقييمية حول المحور السابع.....ص76

المحور الثامن: الفكر النيوكلاسيكي ص77

1. مبادئ الفكر النيوكلاسيكي.....ص78
2. الأفكار الاقتصادية للنيوكلاسيك.....ص81

أسئلة تقييمية حول المحور الثامن.....ص84

المحور التاسع: الفكر الاقتصادي الكينزي.....ص85

1. نبذة تاريخية عن حياة جون مينر كينز.....ص86
2. خصائص التحليل الكينزي.....ص88

أسئلة تقييمية حول المحور التاسع.....ص96

المحور العاشر: النظريات ما بعد الكينزية.....ص97

1. الفكر الاقتصادي للمدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو).....ص98
2. مدرسة اقتصادات العرض.....ص100

أسئلة تقييمية حول المحور العاشر.....ص102

المحور الحادي عشر: الفكر الاقتصادي الإسلامي.....ص104

1. البيئة الاقتصادية في المنطقة.....ص105
2. مصادر الفكر الاقتصادي الإسلامي.....ص106
3. مبادئ الفكر الاقتصاد الإسلامي.....ص108
4. الاقتصاد عند المفكرين المسلمين.....ص110

أسئلة تقييمية حول المحور الحادي عشر.....ص119

خاتمة.....ص120

ملحق.....ص121

قائمة المصادر والمراجع.....ص125

فهرس الموضوعات.....ص127